جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

دور نظام الإستعلام الإئتمانيفي الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في السودان

Role of Credit Information System in Reducing Credit Default and its Impact in the Financial Performance of the Commercial Banks Working in the Sudan

الفترة من 2010 م - 2014 م

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراةالفلسفة في الدراسات المصرفية

إعداد الباحث : الفاتح الشريف يوسف الطاهر
إشراف الدكتور : إبراهيم فضل المولى البشير

1436 هـ - 2015م

الاستهلال

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالي:

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ * كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى * إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى * أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى * أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى * كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ * فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ * سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ * كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ *) .

سورةالعلق

الإهداء

إلى ,,,

- **إلى الوالد العطوف ,,,**
- **إلى الأم الحنونةّ ,,,**
- **إلى الإخوان الأعزاء ,,,**
- **إلى الزوجة الفاضلة ,,,**
- **إلى ابنتَايّ البارتين ,,,**

- **إلى الباحثين في شتى مجالات المعرفة دون استثناء أو تمييز .**

مع كل التقدير والإحترام

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والشكر لله رب العالمين أولاً وأخيراً والصلاة والسلام على أشـــــرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبـــه أجمعـــين ,,,

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا لإتاحتها لي تقديم هذا البحث في الدراسات المصرفية وأخص بالشكر الأستاذ المشرف الدكتور :**إبراهيم فضل المولى البشير**الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذا البحث لما قدمة لي من عون ونصح حيث منحني وقتة الغالي الثمين توجيهاًوإرشاداً ولم يتواني لحظة في تقديم كل ما هو مفيد لصالح هذا البحث العلمي حتي إستطعت إكمال هذه الدراسة فجزاه الله خيرا وعظم الله أجره وأمد الله في عمره وجعله ذخرا لأبناء هذا الوطن.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى الاساتذة الأجلاء بكلية الدراسات التجارية عموما وقسم البنوك والتمويل خصوصاً على الملاحظات القيمة والنصح الجميل بخصوص الندوات والسمنارات.

وأشكر الموظفين بمكتبة الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كما أشكر الموظفين بمكتبة بنك السودان المركزي لتعاونهم معي ومدهم لي بآخر الإصدارات والمجلات المصرفية والكتب والمراجع موضع البحث .

والشكر موصول إلى إدارة الشئون المصرفية وحدة البيانات والترميز ببنك السودان المركزي كما أشكر جميع المدراء والموظفين والعاملين بالبنوك والمصارف السودانية المختلفةلما أمدوني به من استمارات بنكية إثراءاً لهذا البحث . وفي الختام الشكر لكل من قدم لي المساعدة في هذا البحث .

الباحث

المستخلص

تبحث هذه الدراسة في موضوع دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر ، وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية ويعتبر هذا النظام من أحدث ما تتبعه الدول لحل مشكلة مخاطر التمويل واحدى السياسات التي تعمل على تحقيق السلامة المصرفية وترقية الاداء المالي. وتهدف الدراسة إلى توضيح دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر ، مما يؤدي إلى تطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني وهذا يعتبر هدفا رئيسيا. وهناك أهداف فرعية منها أن نظام الاستعلام الائتماني يوفر قاعدة بيانات عن كافة العملاء ويحل مشكلة تشابه الاسماء مما يساعد في إنخفاض نسبة التعثرالماليلعملاء الجهاز المصرفي . ويساهم نظام الاستعلام الائتماني في نموء محفظة التمويل والاستثمار للمصارف والبنوك ، بما يوفره من تقارير ائتمانية عن العملاء الممولين ومستحقين التمويل من أهل الجدارة المالية . وتوفير معلومات إئتمانية عن العمليات الممولة مما يقلل منمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لدى المصارف والبنوك يجعل من النادر حدوث إهلاك الدين أو شطبه . وتقديم خدمات ذات جودة مصرفية عالية تتمثل في سرعة استخراج المعلومات من السجل الإئتماني مما يسهل عملية حصول العملاء على التمويل و يؤدي إلى تطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي .

تمثلتمشكلة الدراسة في الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها : هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني على توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة عملاء الجهاز المصرفي تساعد في اتخاذ قرار التمويل السليم ؟ هل تساهموكالات الاستعلام الائتماني على تقليل مخاطر التعثر والفشل أو التأخر في السداد بما توفره من تقارير ائتمانية عن العملاء ؟ هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني علىنمو محفظة التمويل والاستثمار وزيادة الربحية بما يؤثر على الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني ؟ هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني في توفير معلومات وبيانات ائتمانية عن عملاء الجهاز المصرفي تساعد المصارف في تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مما يسهم في الحد من التعثر ؟ هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني في تطبيقالقرارات الرقابية والتمويلية لبنك السودان المركزي بكفاءة عالية وفقا للسياسات والاستراتيجيات الشاملة لتطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي ؟ هل يساهم توفر المعلومات عن العملاء على تقديم خدمات تمويلية ذات جودة عالية كسرعة حصولهم على التمويل وزيادة السقف التمويلي لهم ومتابعة سير المشروعات الممولة ؟

وتحقيقا لأهداف الدراسة تم الإعتماد على إختبار الفرضيات التالية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني . لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين

تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني . لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي.لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف .

لإختبار هذه الفرضيات اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإستعانة بالأساليب الاحصائية لتحليل نتائج الدراسة الميدانية . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني . ويؤدي إلى تقليل مخاطر التعثر والتأخر والفشل في سداد القروض بالجهاز المصرفي السوداني . ويحد من مخاطر التعثر ويؤثر ايجابيا في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني ويساهم في توفر السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية وزيادةنمو محفظة التمويل والإستثمار.

خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها : ضرورة تطبيق نظام الاستعلام الائتماني في المصارف السودانية للحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني . ضرورة استخدام نظام الترميز الائتماني والتأكد من كفاءة أنظامة الرقابة والمتابعة الإدارية والمالية لدى المصارف مما يسهم في الحد من مخاطر التعثر المصرفي ضرورة تطبيق نظام الاستعلام الائتماني في المصارف السودانية ، لترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني والعمل على إلزام البنوك والمصارف التجارية السودانية لتقييم ضماناتها المعروضة عليها من العملاء طالبي التمويل ، لدى بيوتات خبرة مؤهلة وموثوقة ومعتمدة من البنك المركزي السوداني . على بنك السودان المركزي اتباع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام نظام الاستعلام الائتماني وآلياته المختلفة ممثلة في الوكالات الائتمانية مع وضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل تلك الوكالات الائتمانية وخلق سوق تمويلي تنافسي .على بنك السودان المركزي تفعيل دور وكالة المعلومات الائتمانية والوصول بها إلى مرحلة السجل الائتماني الذي يساعد في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي مستقبلا . على بنك السودان المركزي تدعيم الجانب الاعلامى وتعريف الجهات ذات العلاقة بمشروع نظام الاستعلام الائتماني ، وحث المصارف على توزيع مطبق إعلامى يحتوى على كافة المعلومات التى يحتاجها عملاء المصارف يتم تعميمه على المصارف وفروعها العاملة فى جميع انحاء السودان، وتخصيص تلفونات بوحدة الترميز ببنك السودان للرد على كل التساؤلات والاستفسارات التى ترد من عملاء الجهاز المصرفي .

Abstract

This study examines the role of credit information system in reducing credit default and its impact on the financial performance of the Sudanese commercial banks. This system is considered as one of the most modern styles followed by countries to solve the problems and risks of financing. It is one of the policies that are implemented to achieve effective and efficient banking and financial performance.

The main objective of this research is to examine the role of credit information system in reducing credit default, leading to the progress of the financial performance of the Sudanese banking system. Moreover the research has other sub objectives, including the credit information system that provides a database for all clients the issue that solves the problem of the similarity of names, helping to decrease the ratio of financial default of the banking system clients. the system contributes to the growth of banks credit financing and investment portfolio through offering credit reports about both clients lenders and borrowers worthy of funding with financial viability. And Another objective is to provide information about credit-financed operations, which reduces the allocations for doubtful debts with banks and makes rare occurrence of amortization or write-off. And provide high-quality banking services to speed the extraction of information from the credit record, making it easier for customers to process funding and lead to the development of the financial performance of the banking system.

The research problem addressed through the following research questions Does credit information system it helps to provide database and information on all clients of the banking system will help in making the proper funding decision? how the credit bureau help in reducing the risk of default and failure or delay in payment, through offering of clients credit reports? Does credit information system help in the growth of the credit portfolio of finance and investment and increase profitability, including impact on the financial performance of the Sudanese banking system? Does the credit information system help in providing credit information and credit data on customers and operations funded that help banks in reducing the allowances for doubtful debts, which contributes to the reduction of default ? Does the credit information system help a credit inquiry in the application of regulatory decisions and financing of the Central Bank of Sudan efficiently and in accordance with the policies and strategies for the development of the overall financial performance of the banking system? To what extend the availability of information about customers achieve high quality financial services by speeding up access to financing and increased funding ceiling for them and follow up on the progress of funded projects?

In order to achieve the objectives of the research the following hypotheses were to be tested: There is no statistically significant relationship between the implementation of the credit information system and the decrease of financial defaults for clients of the banking system in Sudan. There is no statistically significant relationship between the implementation of the credit information system and reducing the risk of default, which affect the financial

performance of the banking system in Sudan. There is no statistically significant relationship between credit information system and the banks financial performance.There is no statistically significant relationship between low rate of default and the banks financial performance.

To test these hypotheses the research followed the descriptive analytical method and the use of statistical techniques for the analysis of the results. From the investigation and the use of research tools the study reached a number of results and findings, most importantly that the implementation of the credit information system limits financial defaults of clients of the banking system in Sudan.This could be viewed in: low defaults helps in attracting more deposits. Low rate of default provides liquidity. decline in the ratio of defaults and capital increase.

There are a number of recommendations suggested by the research including: the need to implement the credit information system in Sudanese banks to reduce financial defaults of clients of the banking system in Sudan. The need to use the credit coding system and make sure that efficient supervision and follow-up of administrative and financial systems which contributes to reducing the risk of defaults. Need to apply the credit information system to Sudanese banks to upgrade the financial performance of the banking system. Sudanese commercial banks must assess the guarantees offered by customers who are seeking finance and present these guarantees to credit bureau which have experienced qualified, reliable and accredited by the Central Bank of Sudan. The Central Bank of Sudan to follow a comprehensive strategy for the development of the financial sector by using the credit information system and various mechanisms represented in the credit bureau with the development of legal regulations and oversight governing the work of those credit bureau and create a competitive market funding. The Central Bank of Sudan to activate the role of the credit information and scoring agency and access to the stage of credit registry which help in scoring of banking clients in the future. The Central Bank of Sudan to strengthen the media and the definition of the relevant authorities to draft the credit information and incite banks to distribute Applied Media contains all the information needed by the customers and to be circulated to banks and their branches operating across Sudan supported by Phones numbers of the credit coding department in central Bank of Sudan and to respond to all questions and inquiries received from clients of the banking system.

قائمة الموضوعات	
عنوان الموضوع	رقم الصحفة
الاستهلال	ا
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	و
قائمة الموضوعات	ح
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ي
المقدمة	1
ولاً : الإطار المنهجي للدراسة	2
ثانياً : الدراسات السابقة	8
الفصل الأول : مفهوم ومراحل ومزايا نظام الإستعلام الإئتماني	
المبحث الأول : مفهوم ومراحل نظام الإستعلام الإئتماني	20
المبحث الثاني : أهمية وفوائد نظام الإستعلام الإئتماني	26
المبحث الثالث : أنواع سجلات وأنظمة الإستعلام الإئتمانية	30
الفصل الثاني : مفهوم مخاطر الائتمان لعملاء الجهاز المصرفي	
المبحث الأول : مفهوم مخاطر الإئتمان	36
المبحث الثاني : أنواع المخاطر المصرفية	45

المبحث الثالث : إدارة المخاطر المصرفية	55
الفصل الثالث : معايير المؤسسات المالية المنظمة للبنوك والمصارف	
المبحث الأول : المؤسسات المالية المنظمة للصيرفة	63
المبحث الثاني : معيار كفاية رأس المال	68
الفصل الرابع : الدراسات الميدانية	
المبحث الأول : وكالات الاستعلام والتصنيف الإئتماني	79
المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية	84
المبحث الثالث : تحليل البيانات واختبار الفرضيات	102
الخاتمة	
ولاً : النتائج	113
ثانياً : التوصيات	114
ثالثاً : الدراسات المستقبلية	115
قائمة المصادر والمراجع	116
الملاحق	117

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للعمر	85
(2/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للمؤهل العلمي	86
(3/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للمركز الوظيفي	87
(4/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للخبرة	88
(5/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للتخصص العلمي	89
(6/1/3)	نتيجة اختبار فرضيات الدراسة	90
(7/1/3)	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الاولى	92
(8/1/3	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية	94
(9/1/3)	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة	97
(10/1/3)	التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الرابعة	100
(11/1/3)	نتائج اختبار (t)للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الاولى	103
(12/1/3)	نتائج اختبار (t) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثانية	105
(13/1/3)	نتائج اختبار (t) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثالثة	108
(14/1/3)	نتائج اختبار (t) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الرابعة	111

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للعمر	85
(2/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للمؤهل العلمي	86
(3/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للمركز الوظيفي	87
(4/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للخبرة	88
(5/1/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا للتخصص العلمي	89

نموذج الدراسة

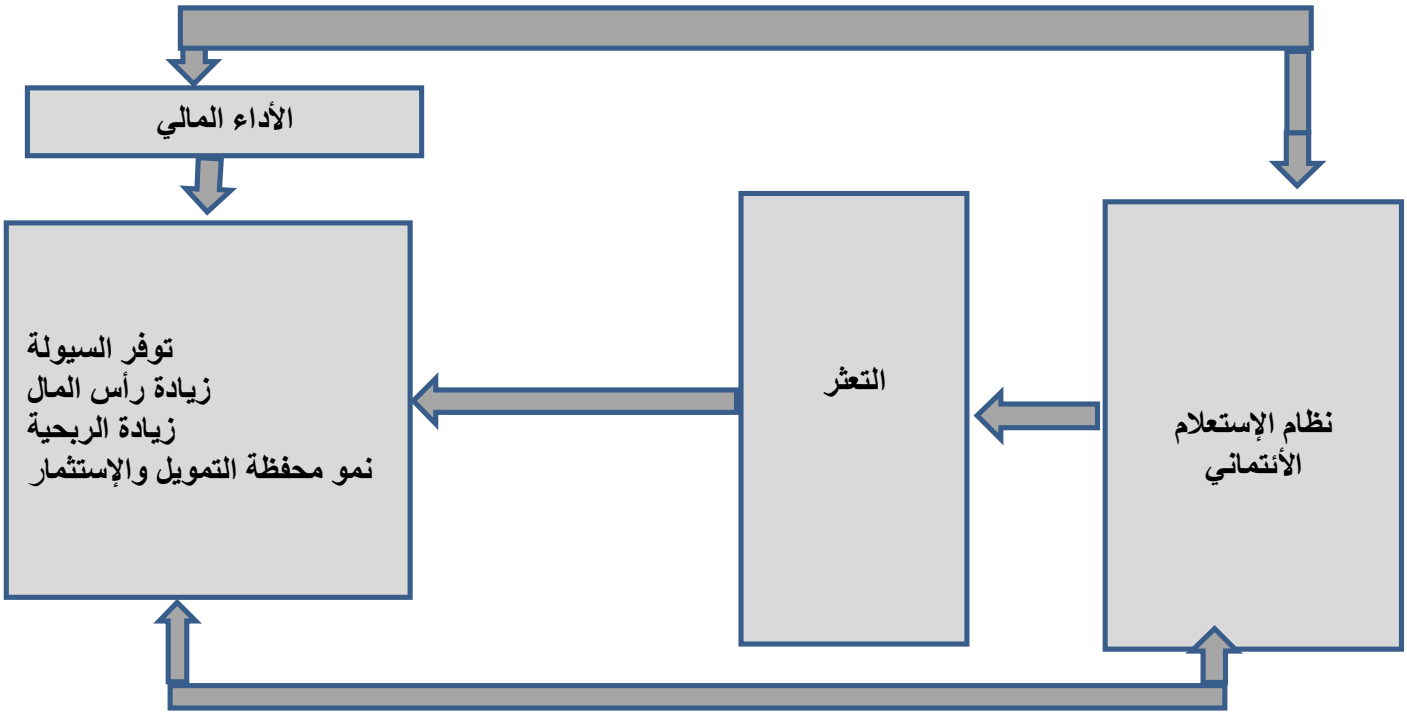

المقدمـــــــة

أولاً:الإطار المنـهجي للدراسة

ثانيا:الدراسات السابقة

المقدمة

تتناول الدراسة في هذه المقدمة أولا الاطار المنهجي للدراسة ويشمل ، مشكلة الدراسة والاهمية العلمية والعملية ، و تم تقسيم الاهداف إلى هدف رئيسي وأهداف فرعية ، كما تتناول المقدمة الفرضيات وكذلك المنهج الذي اتبعته الدراسة ومصادر جمع البيانات والحدود المكانية والزمانية . وثانيا تتناول المقدمة الدراسات السابقة .

أولاً : الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يعتبر نظام الاستعلام الائتماني أحد الأنظمة المالية العالميةالتي تمتازبدرجة عالية من المهنية المصرفية والمرونة والدقة وتغطية الحاجات التمويلية للمجتمع المعاصركما أنها من أفضل الوسائل لمعالجة المشاكل المصرفية المتجزرة مثل التعثر وغيرها. وقد جاءت خطة نظام الاستعلام الائتماني في بنك السودان المركزى لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ليطلع بدوره في ترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني وكان ذلك بعد نجاحه في مشروع الترميز الائتماني والوصول به إلى مراحله النهائية والفراغ من إعداد قوائم بيانات عملاء الجهاز المصرفي بجمع وإكمال البيانات الديموغرافية Demographic Data والتي بموجبها يمنح الرمز الائتمانى Credit ode [1]. فنظام الاستعلام الائتماني يوفر معلومات هامه عن طالب الاقتراض المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الاقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط وشركات الإتصالات وغيرها ومن المعروف أن نظام الاستعلام الائتماني يعتمد على قاعدة بيانات الترميز الإئتماني التي تشمل البيانات الشخصية والديموغرافية التي تحتوي على الاسم الرباعي وأفراد العائلة والأقرباء من الدرجة الأولى بالاضافة إلي عنوان العمل وجهة العمل ويمكن التفصيل في جانب البيانات الشخصية لتقدير النفقات ومن يعوله الشخص وذلك لتحديد تصنيفه الائتماني في حالات القروض الاستهلاكية الشخصية التي تبنى على راتب شهري او دخل شخصي للعميل . أما بالنسبة للبيانات الائتمانية فانها تشمل الحد الائتماني والرصيد المستخدم منه ونوع التسهيل وتاريخ الاستحقاق ونوع العملة وتاريخ الاقساط ونوع الضمانات التي يقدمها العميل و خلافه . وقد شرع بنك السودان المركزي في تطوير نظام الاستعلام الائتماني في السودان والاستفادة من المبادرات

[1] إصدارات بنك السودان المركزي ، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ، وحدة البيانات والترميز ، 2010م ، ص 3،

والخبرات العالمية ,حيث بدأ في العام 2008م وبعون فني من مكتب الشرق الأوسط للعون الفني (بيروت)التابع لصندوق النقد الدولي وذلك بإيفاد خبير دولي للمساعدة في تطوير نظام الاستعلام الائتماني عن العملاء . كما تم إعداد برنامج للاستعلام الائتماني مع الشركة الالمانية (ItInfoCred) للإستفادة من خبرتها في مجال الاستعلام الائتماني , وعندما صدر قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011م شرع بنك السودان المركزي في تاسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني لتقديم خدمة الاستعلام والتصنيف الائتماني للجهات المعنية حسب الأغراض المشروعة للاستعلام الإئتماني عن عملاء الجهاز المصرفي .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في إزدياد الديون المتعثرة لدى المصارف والبنوك السودانية رغم كل الجهود المبذولة في هذا الصدد لحل مشكلة التعثر من خلال عدة جوانب منها تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية ومنهاالتركيزعلىالودائعالمصرفيةومنها استخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي من خلال تناول أساليب التحليل المحاسبي الحديث ومنها تفادي التركيز ومنها حصر التمويل في عملاء بالمواصفات المطلوبة من ناحية الأمانة والفقه والخبرة وغير ذلك من محاولات حل مشكلة التعثر ونسبة لعدم وجود نظم معلوماتية وبيوت خبرة مؤهلة وسياسات ائتمانية فعالة ولحل مشكلة التعثر شرع بنك السودان المركزي في تطبيق نظام الاستعلام الائتماني على المصارف والبنوك بهدف الحصول على المعلومات والبيانات الديموغرافية عن عملاء التمويل المصرفي بصورة علمية متطورة . وفي هذه الدراسة يحاول الباحث إثبات دور نظام الاستعلام الائتماني في توفير المعلومات الائتمانية عن كافة العملاء مما يحد من التعثر ويسهم في تطويرالأداء المالي للجهاز المصرفي في السودان .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :

1. هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني على توفير قاعدة بيانات ومعلومات إئتمانية عن كافة عملاء الجهاز المصرفي تساعد في اتخاذ قرار التمويل السليم ؟
2. هل تساهموكالات الاستعلام الائتماني التابعة لنظام الاستعلام الائتماني على تقليل مخاطر التعثر والفشل أو التأخر في السداد ؟
3. هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني علىتوفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار ممايطور الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني ؟
4. هل يساهمالحد من التعثر علىتوفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار ؟

5. هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني في توفير معلومات وبيانات ائتمانية عن العملاء والعمليات الممولة تساعد المصارف في تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وتحد من التعثر ؟
6. هل يساعد نظام الاستعلام الائتماني في تطبيقالقرارات الرقابية والتمويلية لبنك السودان المركزي بكفاءة عالية وفقا للسياسات والاستراتيجيات الشاملة لتطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني ؟
7. هل يساهم توفر المعلومات عن العملاء على تقديم خدمات تمويلية ذات جودة عالية كسرعة حصولهم على التمويل وزيادة السقف التمويلي للعملاء ومتابعة سير المشروعات الممولة ؟

أهمية الدراسة : يمكن تقسيم أهمية الدراسة لنظامالاستعلام الائتماني إلى نوعين :

1- الأهمية العلمية :

تتمثل أهمية الدراسة العلمية لنظامالاستعلام الائتماني في الآتي :

أ. هذه الدراسة هي الأولى التي تركز على نظام الإستعلام الإئتماني مما يثري من مكتبة البحوث العلمية .

ب. المعلومات المختصة بنظام الإستعلام الإئتماني والتي توفرها الدراسة تفيد الدارسين والباحثين في هذا المجال .

ج. أهمية الدراسة تتمثل في ندرة الدراسات السابقة في مجال نظام الإستعلام الائتماني .**الأهمية العملية :**

تتمثل أهمية الدراسة العملية لنظامالاستعلام الائتماني في الآتي :

أ . تبني تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يعمل على زيادة ثقة العملاء والمساهمين في الجهاز المصرفي .

ب . تبني بنك السودان المركزي بتطبيق النتائج المتحصل عليها من الدراسة يسهم في ترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي في السودان .

ج - تبني المصارف لتطبيق نتائج الدراسة يعمل على الحد من مخاطر الإئتمان وزيادة الربحية مما يساعد في الاستقرار المالي للمصارف .

د - تبني تطبيق المصارف لنتائج الدراسة يسهم في جذب مزيد من روؤس الأموال والودائع التي هي خارج الجهاز المصرفي .

هـ - تبني نتائج الدراسة من البنك المركزي وكافة البنوك يزيد الثقة العالمية في الجهاز المصرفي السوداني ويرفع من درجة تصنيفه عالميا مما يشجع عملية انتقال رؤوس الاموال الأجنبية إلى الداخل ويساهم في ترقية الاداء المصرفي .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- الهدف الرئيسي :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر ، مما يؤدي إلى تطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

2- أهداف فرعية :

أ . نظام الاستعلام الائتماني يوفر قاعدة بيانات عن كافة العملاء ويحل مشكلة تشابه الاسماء مما يساعد في إنخفاض نسبة التعثرالماليلعملاء الجهاز المصرفي .

ب . يساهم نظام الاستعلام الائتماني في نموء محفظة التمويل والاستثمار للمصارف والبنوك بما يوفره من تقارير ائتمانية عن العملاء الممولين ومستحقين التمويل من أهل الجدارة المالية .

ج . يهدف نظام الاستعلام الائتمانيإلى توفير معلومات إئتمانية عن العمليات الممولة مما يقلل منمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لدى المصارف والبنوك يجعل من النادر حدوث إهلاك الدين أو شطبه .

د . يهدف نظام الاستعلام الائتماني إلي معرفة واستقطاب عملاء جدد جيدين ذوي فوائض مالية فيما يعرف باستقطاب الموارد مما يسهم في توفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار بما يؤثر على الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

هـ . يهدف نظام الاستعلام الائتماني إلي توظيف الموارد فيما يعرف بالوجه الآخر للأستقطاب وذلك بالإستعلام عن عملاء ذوي سجل إئتماني جيد ونشاط حقيقي مما يسهم في زيادة عدد عملاء الجهاز المصرفي الذين سيوفون بالتزاماتهم بما يحد من التعثر و يؤثر على الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

و. يهدف نظام الاستعلام الائتمانيإلى تقديم خدمات ذات جودة مصرفية عالية تتمثل في سرعة استخراج المعلومات من الوكالات الإئتمانيةمما يسهل عملية حصول العملاء على التمويل ويؤدي إلى تطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي .

فرضيات الدراسة :

تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

1 . لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .

2. لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف .

4. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف .

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليليلوصف وتحليل بيانات البحث وكانتأدة الدراسة المستخدمة هي (الإستبانة) (ملحق 1) وهي من الوسائل المعروفة لتجميع البيانات الميدانيةالمستخدمة في الطرق المسحية في البحوث الحديثة وتعتبر أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة لأنه يهدف إلي وصف المشكلة كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الاخري . وكانت العينة المستهدفة هيالموظفين بوحدة البيانات والاستعلام ببنك السودان المركزي والموظفين بادارات المخاطر وإدارات التمويل والاستثمار بالبنوك والمصارف السودانية المختلفة .وقد تم تحكيم الإستبانة من قبل محكمين من ذوي الخبرة العلمية والعملية في مجال الإستعلام الإئتماني (ملحق 2). واستخدم البحث المنهج الإحصائي لإختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

مصادر جمع البيانات :

مصادر أولية :

تتمثل في التقارير السنوية و إسلوب المقابلات الشخصية وتعرف المقابلة علي إنها محادثة بين شخصين الغرض منها الوصول لأهداف معينة .وقام الباحثبجمع المعلومات من المقابلات الشخصية مع موظفي البنك المركزي بالادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي بوحدة البيانات والاستعلام وعدد من مدراء وموظفي إدارات المخاطر والتمويل والاستثمار بالمصارف والبنوك السودانية.

مصادر ثانوية :

تتمثل في المراجع و الكتب و الدوريات و الرسائل العلمية المنشورة والاوراق البحثية والادبيات السابقة والمنشورات والإحصاءات. والمصادر الثانوية هي تلك المعلومات التي توجد بها البيانات مجتمعة ويقتصر دور الباحث علي تحليل المعلومات وإستخلاص النتائج البحثية اللازمة وقام الباحث بالإطلاع علي المصادر الثانوية من خلال زيارة العديد من المكتبات ، والمؤسساتالمحلية والعالمية . كما قام الباحثبالإطلاع علي مواقع الإنترنت لجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالأدب النظري للدراسة من حيث المفهوم والتطور التاريخي والعلمي وتفسير المصطلحات المكونة للدراسة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

بنك السودان المركزي - وحدة البيانات والاستعلام . إدارات المخاطر وإدارت التمويل والاستثمار بالبنوك والمصارف السودانية المختلفة .

الحدود الزمانية :

الفترة من (2010م – 2014م) .

هيكل الدراسة :

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثةفصول نظرية وفصل عملي ميداني وخاتمة . تتناول المقدمة الاطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة.

ويتناول الفصل الأول مفهوم ومراحل ومزايا نظام الاستعلام الائتماني لعملاء الجهاز المصرفي وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم ومراحل نظام الاستعلام الائتماني في حين يتناول المبحث الثاني أهمية وفوائد نظام الاستعلام الائتماني ، أما المبحث الثالث فيتناول أنواع سجلات وأنظمة الاستعلام الائتماني.

الفصل الثاني يتناول مفهوم مخاطر الائتمان لعملاء الجهاز المصرفيوذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم مخاطر الإئتمان في حين يتناول المبحث الثاني أنواع مخاطر الإئتمان ، أما المبحث الثالث فيتناول إدارة مخاطر الإئتمان .

الفصل الثالث يتناول معايير المؤسسات المالية المنظمة للبنوك والمصارفوذلك من خلال مبحثين ، يتناول المبحث الأول المؤسسات المالية المنظمة للصيرفة، أما المبحث الثاني فيتناولمعيار كفاية رأس المال.

الفصل الرابعيتناول الدراسات الميدانية عن نظام الاستعلام الائتماني وذلك من خلال ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول وكالات الاستعلام الإئتماني في حين يتناول المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالثفيتناول تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وأخيرا الخاتمة وتتناول النتائج والتوصيات ومقترح الدراسات المستقبلية .

ثانياً : الدراسات السابقة

تتناول هذه الجزئية من الدراسة أهم ما تطرقت إليه الدراسات السابقة في مجال التعثر ونظام الاستعلام الائتماني وبنهاية كل دراسة سابقة يتم عقد مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة .

1- دراسة يحيى محمد رحمة (2000م)[2]

تناولت الدراسة مشاكل الديون المتعثرة في البنوك السودانية والأجنبية وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية الضمانات التي يأخذها البنك وضعف دراسات الجدوى المقدمة للبنك اضافه الى عدم اهتمام البنك بالجانب السلوكي للعميل . وعدم وجود سجل معلومات كامل للعميل اضافه الى عدم متابعة سداد التمويل ، هدفت الدراسة الى التعرف على اسباب مشاكل الديون المتعثرة في البنوك السودانية والأجنبية . لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة عدة فرضيات منها : ضعف الضمانات ودراسة الجدوى ومنح التمويل قبل الحصول على الضمانات الكافية بجانب عدم متابعة السداد .اهمال القوانين بواسطة الإدارة العليا إما للمجاملة او لتحقيق اغراض معينه والتأثير لتنفيذ بعض العمليات .اهمال التدريب في النشاطات المصرفية المختلفة . خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثل اهم النتائج في قصور دراسات الجدوى التي يجب ان يعتمد عليها المصرف في منح التمويل والخطأ في تقدير الضمانات المقدمة في مقابل التمويل الممنوح واستخدام التمويل في غير الغرض الذى منح من أجله كما تمثلت أهم توصيات الدراسة في أنه يجب على كل مصرف رسم سياسة ائتمانية يثبت فيها اتجاهاته كذلك تطبيق مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي وتحديث التشريع المصرفي بحيث يتناسب والتطورات المصرفية العالمية والمحلية اضافه الى اصدار دليل يتضمن المؤشرات المحاسبية التي تقيس وتتنبأ بالتعثر المالي . يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على تعثر القطاع الزراعي للبنوك السودانية ويرجع ذلك إلى عدم توفر الوعى لدى المزارعين . بينما تتناول دراستي دور نظام الاستعلام

[2]- يحي محمد رحمة، الديون المتعثرة في المصارف السودانية ، بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2000م .

الائتماني وما يوفره من قاعدة بياناتإئتمانية عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

دراسة فاطمه عليش محمد عبد الماجد (2002م)[3]

تناولت الدراسة تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السوداني . تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية الضمانات المقدمة للمصارف مقابل الحصول على التمويل مما أدى الى انتشار ظاهرة التعثر وسط عملاء الجهاز المصرفي السوداني . لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية : عدم ملائمة الضمانات الشخصية من الناحيتين المالية والاخلاقية الى احداث تعثر سداد المديونية في الجهاز المصرفي بنسبه عالية . القصور في عملية التحليل المالي وعدم كفاءة دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية في المصارف ساهم في تعثر سداد مديونية المصارف . ضعف المعلومات الائتمانية وقصور الرقابة والمتابعة المصرفية عمل على تفاقم أزمة المديونية في المصارف , اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي القائمان على تحليل المعلومات . خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج في أن التعثر ظاهرة سلبية ألحقت بالجهاز المصرفي خسائر كبيرة بصفة خاصة وبالاقتصاد السوداني بصفه عامه ويرجع كل ذلك إلى قصور وضعف الإدارة بل وغيابها أحيانا في كل من المصارف ومشروعات العملاء خاصه في حالات الحسابات الجديدة والحسابات المتعددة للعميل الواحد كما أوصت بالتأكد من خبرة العميل وضرورة تطابقها مع النشاط الممول للعميل . يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على أسباب تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السوداني . بينما تتناول دراستي دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة تسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

دراسة نهى عبد الرحيم محمد (2005 م) (4)

3- فاطمهعليشمحمدعبدالماجد،تعثرسدادالمديونيةوأثرهعلىالجهازالمصرفيالسوداني،بحثماجستيرغيرمنشور في المحاسبة , جامعةالسودانللعلوموالتكنولوجياكلية الدراسات العليا ، 2002م .

4-نهي عبد الرحيم محمد ، **أساليب تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية السودانية**،(الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،رسالة غير منشورة ، 2005م).

تناولت الدراسةأساليب تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية السودانية، تمثلت مشكلة الدراسة في تغطية المخاطر التي تتم جراء عدم تغطية التمويل في البنوك التجاريةبالتطبيق علي عينة من البنوك التجارية السودانية.إتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، التاريخي ومنهج دراسة الحالة. وتتمثل فروض الدراسة في استخدام البنوك طرق فعالة في تغطية مخاطر التمويل وتكامل سياسات التمويل مع سياسات ولوائح بنك السودان التمويلية. توفر الامكانيات البشرية والمادية بالبنوك التجاريةضمان تغطية المخاطر التمويلية. وخرجت الدراسة ببعض التوصيات تمثلت في الإستفادة من تطبيق المعايير الدولية والمصرفية للدولة في مواكبة العمل المصرفي الدولي. تدريب الكوادر العاملة في البنوك وخاصة موظفي التمويل من خلال دورات يشرف عليها البنك المركزي.الإلتزام بسياسات بنك السودان التمويلية والتقيد بإجرات الرقابة علي المصارف . الإهتمام بالتطبيق السليم للطرق التي تساعد علي تخفيف مستوي المخاطر . ضروره إنشاء إدارات متخصصه في إدارة المخاطر التمويلية بالبنوك. يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت علي تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية . بينما تتناول دراستي دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

2- دراسة أيمن الرشيد المبارك (2005 م) [5]

تناولت الدراسة أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني . تمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل المتعثر يمثل مشكله ظلت تؤرق المصارف والمصرفيين والماليين وذلك لما أفرزه من آثار سالبة على الجهاز المصرفي السوداني مما أدى إلى تعطيل وتجميد جزء مقدر من الموارد وتبعا لذلك تأثرت رؤوس الأموال ، جودة الموجودات ، الربحية ، السيولة واستقرار العاملين ، الأمر الذي أدى الى نزوح المودعين والمدخرين وللبحث عن منشآت أخرى لاستثمار مدخراتهم ، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السودانية لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية : تعتمد المصارف التجارية السودانية على الموارد غير الذاتية بنسبه كبيره جدا مقارنه بالموارد الذاتيه في منح التمويل .استخدام صيغة المرابحة في التمويل يؤدى الى ارتفاع معدلات التعثر مما يؤثر سلبا على

[5] - أيمن الرشيد المبارك , أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني , بحث ماجستير في الدراسات المصرفية , غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2005 م .

الموارد بنسبة أكبر من تأثيره على الموارد الذاتية اتبعت الدراسة المنهج التاريخي من خلال الاعتماد على بيانات تاريخيه . خلصت الدراسة إلى مجموعه من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج في : اعتماد المصارف التجارية السودانية على مواردها الذاتية. تعثر التمويل بصيغة المرابحة يمثل نسبة 59% فى المتوسط خلال فترة الدراسة كأعلى نسبة تعثر . التعثر يمثل 50% في المتوسط خلال فترة الدراسة في إجمالي الموارد الذاتية . تمثلت أهم توصيات الدراسة في انه ينبغي العمل على تخفيف نسبة التمويل بصيغة المرابحة وذلك حتى تتوازن مع بقية الصيغ الاخرى . مطالبة المصارف بتدعيم مخصص الديون المشكوكفيتحصيلهاوتفعيلالضبطالمؤسسيخاصهفيمايتعلقبمسؤوليةمجلسالإدارةودورالإدارةالتنفيذيللمصارف .

يلاحظأنهذهالدراستناولتأثرالديونالمتعثرةعلىمواردالجهازالمصرفيالسودانيمنخلالالتركيزعلىالودائع المصرفيةكموردمهممنمواردالجهازالمصرفي. بينما تتناول دراستي دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

3- عبد الله منصور 2005م(6)

تناولت الدراسة أثر الإدارة علي أداء المشروعات الصغيرة في السودان مابين 1995 – 2004م وهدفت الدراسة إلي قياس اثر الأداء من حيث التآخي والتنظيم والتوجيه والرقابة عل أداء استمرارية المشروعات الصغيرة فى السودان تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الأداء الادارى لدى أصحاب المشاريع في السودان وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لعينة من المشاريع لصغيرة فى الخرطوم وقد خلص الباحث إلى الضعف الشديد فى إدارة المشروعات الصغيرة من قبل أصحاب المشاريع وعدم إلمامهم بعلم وفن الإدارة المطلوبة لنجاح اى مشروع بغض النظر عن طبيعته انتاجى , خدمي , صناعي , زراعي وقد قدم الباحث العديد من التوصيات منها أن تقدم الجهات الرسمية فى الدولة برنامج تدريبي يهتم بشكل خاص بأصحاب المشروعات الصغيرة لتأهيلهم على إدارة المشاريع وزياد معرفتهم لضمان

6- عبد الله منصور ,اثر الادارة على اداء المشروعات الصغيرة فى السودان مابين 1995 م- 2004م (السودان جامعة ام درمان الاسلامية رسالة ماجستير غير منشورة 2005م) .

استمرارية عمل وتوفير القطاع لما له من أهمية على مستوى الاقتصاد في السودان . يتفق الباحث مع دراسة منصور فى اهتمامه بأحد العناصر المهمة وهي التدريب الادارى والمالي الذي يجب أن يقدم لأصحاب المشاريع الصغيرة فى السودان لان المهارات الإدارية والمالية تعتبر من العناصر المهمة التي يجب التركيز عليها وتطويرها فى إدارة العملياتالممولةبينما تتناول دراستي دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

4- دراسة دُعاء سعدالدين بكري أحمد (2005 م) [7]

تناولت الدراسة التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم تطوير أساليب التحليل المحاسبي للتنبؤ بالتعثر المالي قد يؤدى إلى تخفيض مخاطر منح الائتمان المصرفي كما أنه تعتمد البنوك على النسب المحاسبية بمفردها عند قياس الاداء المالي للشركات طالبة الائتمان وهى أساليب تقليديه غير كافيه لتقييم السياسات المالية للشركات في المستقبل هدفت الدراسة إلى بيان دور التحليل المحاسبي في التنبؤ بالتعثر المالي لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية : لا توجد أى فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الشركات المتوازنة . لا توجد مؤشرات محاسبيه تقيس التعثر المالي ومؤشرات أخرى تقيس التوازن المالي . إن مؤشرات التعثر والتوازن ليس لديها القدرة على التنبؤ بصفة مستقبلية في ظل وجود باقي المؤشرات المحاسبية الأخرى . اتبعت الدراسة منهج التحليل المحاسبي باستخدام التنبؤ بالتعثر المالي . توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الشركات المتوازنة والمتعثرة والمؤشرات المحاسبية ، نسبة السيولة السريعة ، معدل العائد على حقوق الملكية ، معدل دوران إجمالي الاصول ، من المؤشرات التي تتنبأ بالتعثر المالي القدرة التفسيرية للتنبؤ بالتعثر والتوازن المالي في حالة استخدام المتغيرات المستمدة من القوائم المالية التقليدية بلغت 77% في حين أن القدرة التفسيرية بلغت 86% في حالة استخدام المتغيرات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية . تمثل أهم توصيات الدراسة في ضرورة التخلي عن الاسلوب التقليدي في تحليل النسب المحاسبية قبل اتخاذ قرار منح الائتمان

7- دُعاء سعدالدين بكري أحمد ، التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي بهدف تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي ، مجلة الدراسات المالية والتجارية كلية التجارة جامعة بنى سويف مصر ، العدد الثاني والثالث ، 2005م .

وضرورة تطوير وتحديث نماذج التنبؤ بالتعثر المالي لتلافى الانتقادات الموجهة إليها إضافة إلى إصدار دليل يتضمن المؤشرات المحاسبية التي تقيس وتتنبأ بالتعثر المالي . تناولت الدراسة التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي من خلال تناولها أساليب التحليل المحاسبي الحديث . بينما تتناول دراستي دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

5- دراسة معاوية مصطفى محمد هادى (2006 م) [8]

تناولت الدراسة مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية .تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف خبرة العملاء وعدم كفاءتهم في إدارة النشاط وانعدام الأمانة والمصداقية لدى بعض العملاء تمثل ذلك في ادلائهم بمعلومات مضلله واستخدام التمويل في غير الغرض الذى منح من أجله ، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية . لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية : هنالك علاقه بين قلة خبرة العملاء وضعف كفاءتهم في إدارة التمويل الممنوح لهم من المصارف وزيادة حجم الديون المتعثرة بالمصارف السودانية . اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي خلصت الدراسة إلى مجموعه من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج في أسباب التعثر بالمصارف السودانية بسبب عدم مصداقية العملاء في تقديم المعلومات المطلوبة منهم بغرض منح التمويل واستخدام التمويل في غير الغرض الذى منح من أجله .عدم أخذ الضمانات الجيدة والكافية من قبل المصارف يؤدى إلى تعثر سداد التمويل . كما تمثلت أهم توصيات الدراسة في أنه يترتب على كل مصرف قبل منح التمويل أن يتأكد من جدوى المشروع بإجراء دراسة جدوى مبدئية ونهائية دقيقه كما أن على المصرف الاهتمام بعملية التحليل المالي بجمع معلومات وافيه عن الزبون ومعرفة ما إذا كان لديه أى مطالبات من جهات اخرى . يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية من خلال التركز على قلة خبرة العميل وضعف كفاءته في إدارة التمويل . بينما تتناول دراستي دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني

[8] - معاوية مصطفى محمد هادى , مشكلة الديون المتعثرة بالمصاريف السودانية , بحث ماجستير في الدراسات المصرفية غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجياكلية الدراسات العليا ، 2006م .

عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

6- دراسة صابر مصطفى أحمد رحمة (2006) م[9]

تناولت الدراسة تطبيق التمويل بالصيغ الإسلامية في المصارف السودانية ،المشاكل والحلول. وتمثلت مشكلة الدراسة في طبيعية التمويل المصرفي في السودان مبني علي صيغ التمويل الاسلامي و تبرز موجوعة من العقبات و المخاطر التي تكتنف التمويل المصرفي مثل: المخاطر و المعوقات الناتجية عن صيغ التمويل و المخاطر الناتجية عن تطبيقها و توقيت التمويل و المخاطر و الناشئة عن توعية العملاء و طبيعة النشاط الاقتصادي موضوع التمويل. ويهدف البحث إلي معرفة المعوقات التي أدت إلي ضعف إستخدام صيغ التمويل الإسلامي في المصارف بالسودان و الأثار المترتبة علي ذلك. وإتبعت الدراسة المنهج الوصفي،منهج دراسة الحالة ،المنهج التاريخي ،المنهج التحليلي. فرضت الدراسة أن المصارف السودانية حديثة العهد بصيغ التمويل الاسلامية مما يصيب مهمة اقناها بتعديل برامجها لتطبيقها و خاصه في مجال استخدام صيغة المضاربة. هنالك علاقة قوية بين ارتفاع مخاطر هذه الصيغ و احجام البنوك الاسلامية عن إستخدامها عدم توفر الكادر البشري المؤاهل في المجال التمويل بالصيغ الاسلامية . هنالك علاقة بين البحث العائد السريع و عدم استخدام هذه الصيغ .وخلصت الدراسة إلي وجود معوقات لتطبيق صيغ التمويل الإسلامية.حيث يرجع تاريخ ظهور المصارف الاسلامية في السودان الي بداية الثمانينيات و من هذه العقبات : عدم توفر عملاء بالمواصفات المطلوبة من ناحية الأمانة و الفقه و الخبرة .عدم تعبئة الموارد علي اساس المضاربة في الواقع السوداني حيث لا تتوفر المواد المالية و الملائمة و ان نسبه كبيرة من اصحاب الودائع لاستثمارية ليس لديهم الاستعداد الكافي لتحمل المخاطر. بينما تتناول دراستي دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

[9]- صابر مصطفي أحمد رحمة ،**تطبيق التمويل بالصيغ الإسلامية في المصارف السودانية ، المشاكل والحلول** (الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة 2006م).

7- دراسة إيمان النويري علي مساعد (2010 م) [10]

تناولت الدراسة مشكلة التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان . تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع حجم القروض المتعثرة في البنوك السودانية الأمر الذي يترتب عليه آثار سلبية على توظيف الأموال في البنوك لحجم الائتمان الممنوح لعملائها فضلاً عن انخفاض ارباح البنوك نتيجة لاقتطاع جزء من الارباح لتدعيم مخصصات الديون . هدفت الدراسة إلى بيان وتعريف أسباب التعثر في سداد القروض وأثره على الجهاز المصرفي والوضع الاقتصادي بالسودان . لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية لا يوجد تأثيراً معنوياً أولاً للضمانات المقدمة لمنح التمويل ، ثانياً لا يوجد تأثيراً معنوياً للرقابة المالية والمتابعة للتمويل الممنوح ، ثالثاً لا يوجد تأثيراً معنوياً لنظم تدفق المعلومات الخاصة بعملية التمويل على تعثر سداد القروض . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي للبيانات والاستقرائي والاستنباطي لاختبار وتحديد المحاور والفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة . خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المساعدة في انتشار ظاهرة التعثر في سداد القروض وضعف الأداء المالي ومن أهمها قصور نظام تدفق المعلومات عن عملاء المصارف مصحوباً بالاختيار غير المدروس للموظفين بالجهاز المصرفي مع غياب السياسات الائتمانية الواضحة مما أدى إلى قصور دراسات الجدوى التي يتم اعتمادها والتقدير غير العادل للضمانات وأيضاً ضعف الرقابة الادارية والمتابعة . كما تمثلت أهم توصيات الدراسة في أنه يتوجب على بنك السودان المركزي اعتماد نظم لتدفق المعلومات أكثر فعالية مثل الترميز الائتماني ، بالإضافة إلى ايجاد بيوت خبرة مؤهلة وموثوقة لتقييم الضمانات المقدمة للحصول على التمويل المصرفي . يلاحظ أن هذه الدراسة اهتمت بمعرفة الاسباب الناجمة عن انتشار التعثر في سداد القروض واضعافه للأداء المالي للمصارف التجارية نسبة لعدم وجود نظم معلوماتية وبيوت خبرة مؤهلة وسياسات ائتمانية فعالة . بينما تتناول دراستي الحالية دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة

[10]-إيمان النويري علي مساعد، التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان , بحث ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2010م .

الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

8- دراسة محمد سعد الكواري (2010 م)[11]

تناولت هذه الدراسة الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي , وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تطوير القطاع المالي هو أحد أجزاء الاستراتيجية الشاملة لتطوير القطاع الخاص في الدول النامية والمتقدمة وهدفت الدراسة إلى كيفية تطوير القطاع المالي ومكانة ودور الوكالات الائتمانية في تطوير القطاع المالي . وتحقيقا لأهداف الدراسة اختبر الباحث عدة فرضيات أهمها : الوكالات الائتمانية هي أساس الاستراتيجيات في الدول المتقدمة لتطوير القطاع المالي , موقع الوكالات الائتمانية داخل مستويات القطاع المالي , الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل الوكالات الائتمانية داخل القطاع المالي , أنواع الملكية والخدمات التي تقدمها الوكالات الائتمانية داخل القطاع المالي . اتبعت الدراسة المنهج العلمي والوصف التحليلي للتحقق من صحة فرضياتها وتوصلت الدراسة الى نتائج أهما : أن الوكالات الائتمانية تُعرف على أنها مؤسسات تقوم بخدمة الطرفين في العملية التمويلية المدين والدائن وتوفر للأول البيانات والمعلومات لاتخاذ القرار السريع والسليم في عملية الائتمان وتقدم للثاني تقرير تاريخي بعملياته الائتمانية لاستعمالها في مؤسسات مالية أخرى . وأوصت الدراسة بتوصيات أهمها اتباع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام الوكالات الائتمانية ووضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل الوكالات الائتمانية وخلق سوق تمويلي تنافسي . يلاحظ أن الدراسة تناولت دور الوكالات الائتمانية في تطوير القطاع المالي والأسس التي تقوم عليها وإنشاء وإدارة سجل ائتماني شامل وبناء قاعدة بيانات متينة . بينما تتناول دراستي الحالية دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

9- دراسة الفاتح الشريف يوسف الطاهر (2012 م)[12]

[11]- محمد سعد الكواري , الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي , بحث ماجستير في التمويل الإسلامي غير منشور ,جامعة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع 2010 م .

تناولت دراستي السابقة هذه دور الترميز الائتماني وأثره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي , وتمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها هل يوفر نظام الترميز الائتماني معلومات وبيانات ائتمانية عن العميل والعملية الممولة تسهم في اتخاذ قرار التمويل السليم ؟ هل يوفر نظام الترميز الائتماني وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة . وتحقيقا لأهداف الدراسة اختبرت عدة فرضيات أهمها : نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل والعملية الممولة تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي , نظام الترميز الائتماني يوفر وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي. اتبعت في الدراسة المنهج العلمي والوصف التحليلي للتحقق من صحة فرضياتها وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهما: أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الترميز الائتماني وبين توفير معلومات وبيانات شاملة عن العميل والعملية الممولة ، أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الترميز الائتماني وبين توفير وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي. وأوصت الدراسة بتوصيات أهمها على بنك السودان المركزي اتباع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام الوكالات الائتمانية ووضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل تلك الوكالات , على المصارف السودانية وتطبيق نظام الاستعلام الائتماني والتأكد من كفاءة نظام الرقابة والمتابعة الإدارية لديها. يلاحظ أن دراستي السابقة تناولت دور الترميز الائتماني وأثره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي . بينما تتناول دراستي الحالية دور نظام الاستعلام الائتماني وما يوفره من قاعدة بيانات إئتمانيةتقدم معلومات في شكل خدمة تقارير ائتمانية صادرة عن السجل الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والعمليات الممولة مما يسهم في انخفاض نسبة الديون المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ونموء محفظة الاستثمار المباشر وزيادة الربحية لدى المصارف والبنوك مما يؤدي إلى تطوير أداء الجهاز المصرفي في السودان .

الفجوة البحثية :

تمثلت الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة تطرقت إلي موضوع مخاطر التعثر من جوانب مختلفة إلا أنها أغفلت بعض الجوانب الاخرى ولم تتناولها فعلي سبيل المثال تناولت تلك الدراسات تغطية مخاطر التمويل في البنوك

[12] - دراسة الباحث, دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي, بحث ماجستير غير منشور, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2012م.

التجاريةوتناولتأثرالديونالمتعثرةعلىمواردالجهازالمصرفيالسودانيمنخلالالتركيزعلىالودائعالمصرفية كموردمهممنمواردالجهازالمصرفي وتناولت التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي من خلال تناولها أساليب التحليل المحاسبي الحديث وتناولت الدراسات السابقة مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية من خلال التركز على قلة خبرة العميل وضعف كفاءته في إدارة التمويل كما تناولت عدم توفر عملاء بالمواصفات المطلوبة من ناحية الأمانة والفقه والخبرة كما تعرضت الدراسات السابقة إلى معرفة الاسباب الناجمة عن انتشار التعثر في سداد القروض واضعافه للأداء المالي للمصارف التجارية نسبة لعدم وجود نظم معلوماتية وبيوت خبرة مؤهلة وسياسات ائتمانية فعالة كما تناولت دور الوكالات الائتمانية في تطوير القطاع المالي والأسس التي تقوم عليها وإنشاء وإدارة سجل ائتماني وحتى دراستي السابقة تناولت دور الترميز الائتماني وأثره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي ولم تتناول نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر مع الإشارة له في الرؤي والدراسات المستقبلية . وتاتي دراستي الحالية لتكملة ما اغفلته تلك الدراسات حيث يرى الباحث أنها أهملت جوانب أخري علي درجة عالية من الأهميةممثلة في دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر المصرفي بصورة علمية مدروسة وكيفية الاستفادة من آلية تطبيق نظام الاستعلام الائتماني عالميا في الحد من التعثر واثره في الاداء المالي للمصارف التجارية السودانية والمتتبع الى السياسات المصرفية العالمية يجد أن نظام الاستعلام الائتماني يعتبر أحدث أداة إئتمانية لحل مشكلة التعثر وتحجيمه إلى أقصى حد ممكن وهو الشيء الذي أغفلته تلك الدراسات السابقة وتحاول دراستي هذه تكملته .

الصعوبات التي واجهت الدراسة :

1- الخلط والإزدواجية بين المصطلحات الآتية : الترميز الائتماني ونظام الاستعلام الائتماني والتصنيف الائتماني والوكالات الإئتمانية والسجل الإئتماني ويرى الباحث أن المصطلحات السابقة كل منها يختلف تماما عن الأخر من حيث الترتيب والأسبقية والمهام وهي ليست بمعنى واحد كما يتبادر إلى ذهن غير المتخصص مع أنها كلها تجتمع لتكون نظام الاستعلام الائتماني الذي يعتبر كعلم قائم بذاته في الدول المتقدمة إقتصاديا بل هو فلسفة بنكية ائتمانية تؤثر في الأداء المصرفي للدول وليس مجرد معلومات أو أسئلة عن العملاء.

2- عند الاستعانة بالمراجع الأجنبية التي تبحث نظام الاستعلام والتصنيف الأئتماني يأتي الخلط والإزدواجية أيضا في ترجمة مصطلحات مثل : (Credit Scoring) (Credit rating) (Credit coding) (Credit bureau) (Credit registry) (Credit) (slashing)(Credit report) وأيهما ياتي أولا ويرى الباحث أن المصطلحات السابقة تختلف من دولة إلى آخرى كما هو موضح في أدبيات هذا البحث .

3- سرية المعلومات : المعلومات الائتمانية عموما تحاط بسرية عالية حيث يري بعض الموظفين في البنوك أن الإفصاح عن تلك المعلومات الائتمانية التي تخص العملاء تضر بمصلحة المصرف أو هو كشف لأسرار الائتمان وغير ذلك. ولكن الباحث يرأى أنه كان لا بد من الحصول علي تلك المعلومات مع التعهد التام وطمئنة الموظفين في تلك البنوك بالسرية والإلتزام بعدم ذكر اسماء تلك البنوك في بعض الأحيان والتأكيد أن تلك المعلومات هي فقط بغرض البحث العلمي ولتزويد الباحث بالمعلومات الصحيحة مما يؤدي إلى الحصول على نتائج واقعية تسهم في موضوعية البحث العلمي .

4- عدم إلمام فئة قليلة جدا من المبحوثين في بعض البنوك بنظام الاستعلام الائتماني كعلم وكفلسفة مصرفية والخلط والإزدواجية بين المصطلحات لديهم كما تقدم مما أدى إلى تأخير ملأ الإستبانة في مواعيدها مقارنة مع إلمام فئة كبيرة جدا من المبحوثين الذين كانوا علي درجة عالية من الإهتمام والتطلع في ملء الاستبانة في مواعيدها التي إلتزموا بها .

إختلافات الدراسة عن الدراسات السابقة :

1. تطرقت الدراسة إلى نظام الاستعلام الائتماني ودوره في توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة عملاء الجهاز المصرفي تساعد في إتخاذ قرار التمويل السليم .
2. كما تطرقت الدراسة إلىمساهمةوكالات نظام الاستعلام الائتماني على تقليل مخاطر التعثر والفشل أو التأخر في السداد بما توفره من تقارير ائتمانية عن العملاء .
3. وتعرض الدراسة إلىالالية التي يتبعها نظام الاستعلام الائتماني في توفير معلومات وبيانات ائتمانية عن عملاء الجهاز المصرفي تساعد المصارف في تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مما يسهم في الحد من التعثر .
4. وتناولت الدراسة كيف يساعد نظام الاستعلام الائتماني على تطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني من خلال التعرف على عملاء جيدين مدخرين فيما يعرف باستقطاب الموارد مما يسهم في توفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار ؟
5. كما تناولت الدراسة كيف يساعد نظام الاستعلام الائتماني على تطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني من خلال التعرف على عملاء جيدين مستثمرين ذوي تقارير إئتمانية جيدة فيما يعرف بتوظيف الموارد مما يسهم في توفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار ؟

6. وتطرقت الدراسة إلي كيف يساهم نظام الاستعلام الائتماني في تقديم خدمات تمويلية ذات جودة عالية كسرعة الحصول على التمويل وزيادة السقف التمويلي للعملاء ومتابعة سير المشروعات الممولة مما يؤثر على الاداء المالي للمصارف السودانية .

الفصل الأول

مفهوم ومراحل ومزايا نظام الإستعلام الائتماني

المبحث الأول : مفهوم ومراحل نظام الإستعلام الائتماني

المبحث الثاني : أهمية وفوائد نظام الإستعلام الائتمـاني

المبحث الثالث : أنواع سجلات وأنظمة الإستعلام الائتمانـي

الفصل الأول

مفهوم ومراحل ومزايا نظام الإستعلام الائتماني

تتناول الدراسة في هذا الفصل مفهوم ومراحل نظام الإستعلام والتصنيف الائتمـاني لعملاء الجهاز المصرفي وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم ومراحل نظام الاستعلام الائتماني في حين يتناول المبحث الثاني أهمية وفوائد نظام الاستعلام الائتماني ، أما المبحث الثالث فيتناول أنواع سجلات وأنظمة الاستعلام الائتماني.

المبحث الأول

مفهوم ومراحل نظام الإستعلام الائتماني

تمهيد :

بدأت مراحل الاستعلام الائتماني في بنك السودان المركزي حيث تبنت وحدة البيانات والترميز الائتماني باصدار عدد من التوجيهات والتعاميم وذلك بغرض تعريفهم الكامل للقيام بدورهم نحو انجاح مشروعنظام الإستعلام والتصنيف الائتمـاني .

أولاً : مفهوم نظام الاستعلام الائتماني :

يعرف الإستعلام الإئتماني بانه خدمة توفير معلومات هامه عن طالب الاقتراض المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف و المؤسسات المالية او عملاء مؤسسات الاقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط و شركات الاتصالات و خلافها . و يعرض السجل بيانات ديموغرافية شخصية لتعريف العميل مثل الرقم القومي – السجل التجاري – سجل المصدرين و المستوردين , وبيانات ائتمانية [13]. البيانات الشخصية الديموغرافية تحتوي

[13] عبد الله الحسن محمد , مدير عام وكالة الاستعلام الائتماني , دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف , مجلة المصرفي , العدد 62 , ديسمبر 2011م , اصدارات بنك السودان المركزي . ص 4 .

علي الاسم رباعي و افراد عائلته و اقربائه من الدرجة الاولي بالاضافة الي عنوان عمله ووجهة العمل ويمكن التفصيل في جانب البيانات الشخصية لتقدير نفقاته ومن يعوله وذلك لتحديد تصنيفه الائتماني في حالات القروض الاستهلاكية الشخصية التي تبني علي راتب شهري او دخل شخصي للعميل .اما بالنسبة للبيانات الائتمانية فانها تشمل الحد الائتماني و الرصيد المستخدم منه , ونوع التسهيل وتاريخ الاستحقاق ونوع العملة وتاريخ الاقساط ونوع الضمانات التي يقدمها العميل و خلافه . علاقة نظام الاستعلام الائتماني بالتمويل المصرفي تتمثل في أنها آلية جيدة للحد من مخاطر التمويل والعمل علي زيادة العائد من العمليات المصرفية حيث يعتبر مشروع ترميز العملاء والمنشورات والضوابط المنظمة له الذي بدأ في منتصف العام 2008م أحد أهم التدابير التي يتبناها بنك السودان المركزي حالياً ، ويهدف المشروع للحصول علي أكبر قدر من البينات الديموغرافية عن عملاء الجهاز المصرفي بالتركيز على عملاء التمويل في المرحلة الحالية وتحليلها والاحتفاظ بها .فإذا أراد المصرف عدم الوقوع في كثير من المخاطر فيجب أن يعمل علي اتباع الأسس السليمة في كافة العمليات المصرفية وأولها ترميز عملاء الجهاز المصرفي إضافة إلى وضع الضوابط التي تحد من المخاطر التي يكون العميل في معظم الاحيان سبباً فيها ولذا لجأت المصارف المركزية لإصدار ضوابط أكثر تشددا كما اهتمت بنظم المعلومات,وذلك عبر الحصول علي كافة البيانات الديموغرافية (DemographicData) عن العميل وتحليلها والاحتفاظ بها ، ولتوحيد شخصية العميل التي يتعامل من خلالها مع المصارف لجأت المصارف إلى التعامل مع العملاء عبر الرمز الائتماني(Credit Code) ، للوصول إلى موقف تمويلي موحد للعميل وعلاقاتهالمترابطة من شركات وشراكات وغيرها بكل المصارف كما تساعد قاعدة البيانات علي الحصول على كافة المعلومات المطلوبة عن العميل إضافة إلى تسهيل الوصول للعميل عند الضرورة . تبنى بنك السودان المركزي تنوير وتوعية جمهور المتعاملين بالمصارف من خلال تبنى حملات إعلامية عن نظام الاستعلام الائتماني الإلكتروني بكافة وسائل الاعلام المرئية ، المسموعة والمقروءة فضلاً عن استخدام موقع البنك الإلكتروني ، وتسهيلاً لعملية الحصول على البيانات من المصارف ولسرعة منح الرمز للعميل تم اعداد برنامج الكترونى لمنح الرمز كما تم اعداد برنامج لإدارة ومراجعة وتعديل البيانات وفى ذات السياق تم إعداد برنامج بحث عن العملاء المرمزين خصص للمصارف للتعرف على الرموز الممنوحة للعملاء شبكياً دون الرجوع الى بنك السودان المركزي ، علي صعيد متصل ولضمان التزام المصارف بتوجيهات الترميز الإلكتروني تبنى البنك المركزي عمليات تفتيش محدودة لكافة المصارف العاملة بالبلاد وفروعها بالعاصمة والولايات حيث أدى ذلك الى تزايد اهتمام المصارف ببيانات عملاء الجهاز المصرفي.

يرى الباحث أن نظام الاستعلام الائتماني آلية علمية ومؤشر جيد للتطور، وأنها تعطي صورة واضحة عن العميل وحركته المالية ومدى جديته، كما أنها تمثل توثيقا لرجال الأعمال وبفضلها يمكن الابتعاد عن الوقوع في دائرة مشاكل التعثر التي اجتاحت موجتها بعض المصارف السودانية أخيراً.

ثانياً : مراحل نظام الإستعلام الائتماني [14] :

المرحلة الأولى (Phase One) :

مرحلة تجميع بيانات العملاء (Customers Data) :

يتم فيها تنظيم العمليات المتعلقة ببيانات العملاء ومنح الرمز. وتتميز هذه المرحلة بإستمراريتها تبعاً لطبيعة عملاء الجهاز المصرفي المتجددة .

المرحلة الثانية (Phase Two) :

مرحلة تجميع بيانات إرتباطات العملاء (Connected Parties) :

تتعلق بربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المترابطة) وكسابقتها تتميز المرحلة بالاستمرارية تبعاً لطبيعة العملاء المتجددة.

المرحلة الثالثة (Phase Three) :

مرحلة تجميع البيانات المالية (Financial Data) .

تهتم بتجميع البيانات المالية الحالية والتاريخية عن عملاء الجهاز المصرفى .

المرحلة الرابعه (Phase Four) :

يتم فيها اختبار النظام (Database Test) التقني الخاص بإدارة بيانات العملاء الديموغرافية والمالية و التأكد من فعالية التقارير الائتمانية (Credit Report) والرقابية والإحصائية وذلك توطئة للبدء بالعمل بنظام الإستعلام والتصنيف الائتماني.

مرحلة تجميع بيانات العملاء:

تم في 2009/1/4 إصدار توجيه من بنك السودان المركزي لكافة المصارف بعدم منح تمويل لأي عميل دون الحصول على الرمز الالكتروني ولتنفيذ ذلك ولايجاد صيغة موحدة للحصول على البيانات بصورة تمكن من تحقيق الهدف المنشود تم الاتفاق على تصميم استمارات بيانات العملاء وقد تم الرجوع لتجارب عدد من الدول للتعرف على انسب التجارب والعمل وفقا لها

[14] عبد الله الحسن محمد , مدير عام وكالة الاستعلام الائتماني , دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف , مجلة المصرفي , العدد 62 , ديسمبر 2011م , اصدارات بنك السودان المركزي . ص 4 .

وذلك تفاديا للعقبات التيمكن ان تعترض طريق التنفيذ ونتج عن ذلك تصميم عدد أربع استمارات وذلك حسب ما هو مبين أدناه:

1- الإستمارة الخاصة ببيانات العملاء الأفراد (customer –details)
2- الإستمارة الخاصة ببيانات العملاء شركات (company –details)
3- إستمارة المنظمات والجمعيات (organization)
4- إستمارة الأطراف المترابطة (connected parties)

الجدير بالذكر ان الاستمارات المذكورة صممت على شكل رواجع إلكترونية على النظام ، كما تم أيضاً تنصيب راجعة البيانات المالية لعملاء الجهاز المصرفي على النظام لتضاف الى الاستمارات . يقول بعض الخبراء [15] إنمفهوم نظام الاستعلام الائتماني يهدف إلى ضبط التمويل والتأكد من مقدرة العميل على السداد قبل منح التمويل ، لأن نظام الاستعلام الائتماني يجعل الشخص معروفا عبر شبكة تربط البنك الذي يريد منحه تمويلا ومدى مقدرته على السداد، كما أن البنوك لديها مبالغ محددة مرصودة للتمويل فعدم السداد يؤثر على المحفظة الدوارة التي تمول من الودائع وهذا يعني ان أي خسارة تقع على رأس مال البنك سيؤدي الى انهياره، وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن التعثر مازال موجوداً وتجاوز النسبة العالمية المحددة والتي لا تتعدى (6%)، و أن وصول التعثر في السودان إلى (19%) بسبب عدم وجود ثقافة السداد وضعف العقوبات على المتعثرين، لأنه من المعلوم أن عملية التمويل الجيد مبنية في الأساس على المعلومات والبيانات الشاملة عن العميل والعملية المراد تمويلها فقد بدأ المختصون في مجال المصارف التفكير في تأسيس مراكز أو مؤسسات متخصصة تعمل على جمع وتحليل وحفظ بيانات كافة عملاء التمويلبالمصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى وتقديم هذه البيانات لمانحي التمويل عند الطلب وذلك للإستهداء بها عندما يتقدم إليها أي عميل للحصول على التمويل ، وعلى هذه الخلفية بدأت عدد من الدول العربية والأفريقية في العقد الأخير من القرن الماضي بصورة جادة في تأسيس ما يعرف بالسجل الائتماني (Credit Registry) ووكالات المعلومات الائتمانية (Credit Information Agencies) .ويرى الباحث بأن بنك السودان المركزي قد نجح في إنشاء وكالة الإستعلام والتصنيف الائتماني في أغسطس 2011م ولكنه لم يصل إلى مرحلة السجل الائتماني

[15]. عز الدين ابراهيم لجريدة الأحداث السودانية , 23 اكتوبر , 2011م

المركزي لأنها تحتاج إلى بيانات إئتمانية تتراوح بين 3-5 سنوات كما هو معمول به في الدول التي سبقتنا إلى تطبيق نظام الإستعلام الائتمـاني .

أنواعدوائر نظام الإستعلام الإئتماني :

1- **دائرة استلام ومعالجة البيانات:**

وتـتلخص مهامهـا فـي اسـتلام البيانـات الخاصـة تمهيـداً لعمليـة الاسـتعلام وذلـك باسـتلام البـرامج التـي تتضـمن بيانـات التسـهيلات الائتمانيـة واسـتيراد البيانـات للبرنـامج الخاص بإدارة المخاطر المصرفية ومعالجة حالات التشابه الموجودة بالبرنـامج وتصـدير بيانات التسهيلات الائتمانية المجمّعة للمصارف.

2- **دائرة الاستعلام الائتماني:**

وتنحصـر مهامهـا بكـل مـا يتعلـق بطلبـات الاسـتعلام بـدءاً مـن اسـتلام الطلبـات وتسـجيلها علـى البرنـامج والبحـث عـن المسـتعلم عـنهموالـرد علـى المصـارف الكترونيـاً وتثبيت الرد على البرنامج واحتساب النفقات المترتبة على المصارف.

دائرة الدراسات ومتابعة تركزات المخاطر:

هذه الدائرة ستكون مسؤولة عن دراسة بيانـات المصـارف أو المؤسسـات الماليـة وإعداد المراسلات الخاصة بالأخطاء الموجودة ضمن البيانـات والـرد علـى كافـة الطلبـات الـواردة مـن الأقسـام الأخـرى للبنـوك فيمـا يتعلـق بالتسـهيلات الائتمانيـة ومتابعـة تركـزات المخـاطر وتقـارير كبـار العمـلاء علـى مسـتوى كـل مصـرف وعلـى مسـتوى المصـارف العاملة في السودان بالتنسيق مـع الرقابـة المكتبيـة بـادارة المخـاطر واكتشـاف أيـة مخالفـات وإحالتها لقسم المتابعة لإعداد الدراسة والرد على أية شكوى ترد .

عمل إدارات مخاطر المصارف والبنوك في ضؤ نظام الإستعلام الإئتماني :

قسم استلام ومعالجة البيانات: يقوم القسم بالمهام الاتية:

استلام الملفات التي تتضمن البيانـات والكشـوفات الورقيـة أو الوسـائط الالكترونيـة التي يتوجب على المؤسسات المالية العاملة في السودان تقديمها شهرياً وحفظ هذه البيانات بعد استكمال عمليات معالجتها.

معالجة البيانات الالكترونية المستلمة مـن المصـارف مـن خـلال برنـامج المخـاطر المصرفية من حيث (افتتـاح دورات جديدة - إجراء عمليـة استيراد بيانـات المصـارف –

معالجة حالات التشابه بأسماء العملاء - إقفال دورة المخاطر المصرفية – تصدير بيانات التسهيلات الائتمانية المجمعة للمصارف).

إجراء عمليات ترميز للمؤسسات المالية الجديدة وفروعها بالإضافة إلى الرموز الخاصة بفهارس النظام التقني المطبق لدى إدارة المخاطر.

قسم الاستعلام الائتماني: يقوم القسم بالمهام الاتية:

إجراء عمليات الرد على طلبات الاستعلام المرسلة من المؤسسات المالية من خلال الاستعلام عنها على البرنامج التقني الخاص بالقسم وإعداد ما يلزم من بيانات ورقية أو الكترونية تتضمن نتيجة الرد وإرساله.

إستلام طلبات الاستعلام الواردة من المؤسسات المالية العاملة في السودان والمتعلقة بطلب معلومات ائتمانية عن عملائها، والتأكد من استيفائها للشروط المحددة وتسجيلها على البرنامج التقني الخاص بالقسم.

إعداد بيان بقيمة نفقات الاستعلام المترتبة على المصارف العاملة بصورة دورية وإعداد المراسلات الخاصة بها.

متابعة استفسارات المؤسسات المالية عن طلبات الاستعلام المرسلة من قبلهم مع الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة النافذة وخاصة قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011م16.

قسم الدراسات ومتابعة المخاطر: يقوم القسم بالمهام الاتية:

دراسة بيانات المعلومات الائتمانية الواردة من المؤسسات المالية العاملة في السودان وإعداد المراسلات الخاصة بها.

استلام طلبات الاستعلام الواردة من الأقسام الأخرى للاستعلام عن المعلومات الائتمانية الخاصة ببعض الزبائن والإجابة عليها.

استلام طلبات الاستعلام الواردة من جميع البنوك وفروعها والإجابة عليها.

متابعة كافة الإجراءات والمراسلات الخاصة بتحديث أو تطوير نظام الاستعلام الائتماني ومتابعة المراسلات الخاصة به وذلك بالتنسيق مع جميع البنوك وفروعها.

استلام ومتابعة الاستفسارات والمراسلات الواردة من المؤسسات المالية العاملة في السودان والمتعلقة ببيانات المعلومات الائتمانية وإعداد المراسلات الخاصة بها.

[16] قانون الإستعلام والتصنيف الإئتماني , 10 أغسطس , 2011م .

متابعة التركزات الائتمانية للعملاء على مستوى المؤسسة المالية الواحدة وعلى مستوى القطاع المالي وفقاً للمؤسسات المالية المشاركة في النظام المصرفي بالتنسيق مع المؤسسات المالية وقسم المصارف الإسلامية.

إعداد كافة التقارير والدراسات والإحصائيات التي يتطلبها عمل القسم وإحالتها إلى الجهات المعنية للمتابعة لتطبيق القرارات الحاسمة بشأنها.

إعداد تقرير العقوبات والغرامات المتحققة على المؤسسات المالية جراء مخالفتها لمنشورات بنك السودان المركزي ذات الصلة بعمل وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني .

يرى الباحث أن نظام الاستعلام الائتماني هو أمثل آلية إلى ضبط التمويل لأنه يجعل الشخص معروفا ويوضح مدى مقدرته على السداد وذلك من خلال ربطه عبر شبكة بين البنك الذي يريد منحه تمويلا وبقية البنوك مع وحدة الاستعلام والترميز ببنك السودان المركزي.

المبحث الثاني

أهمية وفوائد نظام الاستعلام الائتماني

مقدمة:

لقد برزت أهمية نظام الاستعلام المصرفي في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في جمع المعلومات والبيانات حول الأفراد وشركات الأعمال الطالبة للائتمان إذ من خلالها يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من طالب الائتمان ولأهمية ما يمكن أن تحصل عليه إدارة الائتمان من معلومات عن طالب الائتمان فقد اهتمت إدارة أي بنك بتخصيص دائرة متخصصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك تتحدد صلاحيتها بتحليل البيانات والمعلومات عن طالبي الائتمان .

أولاً : أهمية نظام الاستعلام الائتماني :

تتمثل أهمية الاستعلام الائتماني بالنسبة للصناعة المصرفية للحد من ظاهرة الديون المتعثرة مما يؤدي إلي زيادة تكلفة الاقتراض و التمويل , فضلا عن ذلك توسيع قاعدة العملاء الممولين وتوجيه التمويل للعملاء الذين يوفون بالتزاماتهم ويساهمون في زيادة الانتاج وتوفير السلع و

الخدمات على مستوي الاقتصاد القومي [17]. بغرض استعراض دور الاستعلام الائتماني عن العملاء في ترقية أداء المصارف يمكن أن يكون ذلك باستعراض أثره المتوقع علي أداء المصارف وفقا للمؤشرات والمعايير التالية:

أ. إستقطاب الموارد [18] :

يتوقع أن يزيد الاستعلام الائتماني من معرفة وإستقطاب عملاء جدد جيدين للمصرف يمارسون نشاطا إقتصاديا معروفا ويتعاملون مع عملاء يمارسون أنشطه إقتصادية حقيقية وبالتالي تزيد ثقتهم في الجهاز المصرفي .

ب. توظيف الموارد :

تعتبر عملية التوظيف الوجه الآخر لعملية الاستقطاب إذ أن دور المصارف في الوساطة بين ذوي الفوائض المالية(المدخرين) وذوي الحوجه للتمويل (المستثمرين).وبالتالي يمكنهم نظام الاستعلام الائتماني من معرفة عملائهم والتقرير بشأن منحهم التمويل من عدمه وينتج عن ذلك زيادة معدلات التوظيف إذ يتم إختيار العميل ذو السجل الائتماني الجيد و النشط اقتصاديا مما يزيد من قاعدة العملاء وينتج عن ذلك زيادة نسبة توظيف الموارد .

ج. زيادة ونمو محفظة التمويل والإستثمار المباشر :

نسبة لزيادة وإستقطاب الموارد وفي الجانب المقابل زيادة نسبة التوظيف سوف تنمو وتزيد محفظة التمويل بالنسبة للعملاء و محفظة الاستثمار المباشر للمصارف بامتلاكها أصول جيده يمكن تمويل العملاء عبر صيغ التمويل المعمول بها.

د. انخفاض نسبة الديون المتعثرة :

يساعد نظام الاستعلام الأئتماني المصارف في إتخاذ قرار التمويل والتسهيل الائتماني أو عدمه بحيادية وشفافية وبالتالي يساعدها علي إتخاذ القرارات الصائبة حيث يتم إختبار العملاء الجيدين الذين سوف يوفون بالتزاماتهم ومن ثم سوف تنخفض نسبة الديون المتعثرة.

ه. انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها :

إن وفاء العملاء الممولين سوف يساعد علي اعادة إقراضهم وتمويلهم او تمويل عملاء آخرين وفي ذات الوقت تنتفي الحاجة الي تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي سوف يكون من النادر حدوث حالات إهلاك الدين أو شطبه.

و. الربحية :

---

[17] أ. د. كمال رزيق، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية , ورقة بحثية مقدمة لملتقى الخرطوم الرابع للتحوط وادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية ، الخرطوم 2012م، ص 248 .

[18] عبد الله الحسن محمد , مدير عام وكالة الاستعلام الائتماني , دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف , مجلة المصرفي , العدد 62 , ديسمبر 2011م , اصدارات بنك السودان المركزي . ص 4 .

نتيجة لإستقطاب الموارد وتوظيفها بتمويل عملاء جيدين وإنخفاض مخصصات الديون المتعثره سوف تزيد أرباح المصارف وبالتالي إزدياد نصيب المساهمين من الأرباح مما يشجعهم على زيادة رؤوس أموالهم .

ثانياً : فوائد نظام الاستعلام الائتماني 1 :

الفوائد المتحصل عليها من مشروع بيانات العملاء والاستعلام :

يعود مشروع نظام الاستعلام الائتماني علي عملاء الجهاز المصرفي بمردود إيجابي للمصرف أولاً ثم للعميل المتعامل مع المصرف وتتلخص ابرز هذه الفوائد في الآتي :

أ – الفوائد بالنسبة للعميل :

1-المودعون :

(1) نجاح إستثماراتهم وزيادة العائد عليها.

(2)إرتفاع ثقتهم بالجهاز المصرفى.

(3)ضمان حصولهم على أى مبالغ يطلبونها من المصارف فى أى وقت من الأوقات.

2-المقترضون(طالبو التمويل) :

(1)زيادة السقف التمويلي للعميل نتيجة لزيادة الثقة بين المصرف والعميل.

(2)سرعة إكتمال إجراءات حصول العميل على التمويل .

(3)الإيجابية في سير مشروعات العميل نتيجة لسهولة المتابعة والتوجيه .

(4)معرفة العميل لموقفة من التمويل والضمانات يمكنه من تقييم نشاطه وتحديد إتجاهاته المستقبلية وحصول العميل على خدمات ذات جودة عالية .

ب - الفوائد بالنسبة للمصرف [19] :

(1)تطبيق مبدأ أعرف عميلك الذي يقوم علي معرفة المصرف لعميله معرفة تامة لاتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل .

(2)حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها الكثير من المصارف.

(3)الحصول علي كافة البيانات الخاصة بالعملاء لتمكين المصارف من متابعة العمليات التمويلية بصورة فعالة وتسهيل سبل الإتصال بين المصرف والعميل.

(4)ربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المترابطة) وإعطاء صورة كاملة عن العميل والشركات التي تتبع له والأشخاص الذين يكفلهم في كل الجهاز المصرفي .

(5)إرتفاع نسبة تحصيل الديون والتي تؤدي إلى التقليل من عمليات التمويل المتعثر.

[19]. إصدارات بنك السودان المركزي , مرجع سابق , ص 11 .

(6)زيادة الثقة بين المصرف والعميل مما يشجع ذلك المصرف على زيادة السقف التمويلى للعميل الواحد.

(7) الحصول على التقارير الائتمانية المفصلة عن العملاء يسهل عملية اتخاذ القرار السليم فى الوقت المناسب.

(8) زيادة إستثمارات البنك وتوفر السيولة المناسبة لتسيير عمليات البنك اليومية.

ج- الفوائد بالنسبة للإقتصاد الكلى للبلد :

(1)التقليل من عمليات التمويل المتعثر والتي تنعكس إيجابا في الناتج القومي الإجمالي GDP.

(2)زيادة الثقة العالمية في الاقتصاد القومي مما ينعكس إيجاباً على عمليات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وتقليل نسبة العطالة وإرتفاع العائد على الخزينة العامة للدولة .

د - الفوائد بالنسبة للسلطة الرقابية :

التقارير الرقابية بمختلف إشكالها والتقارير الإحصائية.

هـ - الفوائد بالنسبة للمواطن العادي :

إيجاد فرص للعمل وزيادة دخل الفرد والحصول على خدمات أفضل (تعليمية–صحية-خدمية وأمنية).

ويرى الباحث أن نظام الاستعلام الائتماني آليةضرورية من خلالها يمكن تجميع وفرز وتصنيف وتشغيل وتحليل كافة البيانات عن العملاء واستخلاص المعلومات الفعالة منها وإرسالها لمتخذ قرار التمويل بالسرعة والنوعية المناسبة.

المبحث الثالث

أنواع سجلات وأنظمة الاستعلام الائتمانية

مقدمة:

إن محور القرار الائتماني يدور حول إتخاذقرار الموافقة بمنح الائتمان أو عدمه فعندما يطلب العميل (أفراد أو مؤسسات أو شركات) ائتمانا يعرض هذا الطلب للدراسةقبل قرار الموافقة أو قرار الرفض لأن عملية التمويل يجب الا تتم من فراغ وإنما هي عملية جوهرية تقوم بها إدارة الائتمان من خلال دراسة وتحليل مجموعة كبيرة من البيانات تبدأها بدراسة وتحليل الملف الائتماني (credit file) لطالب الائتمان من الأفراد وشركات الأعمال وما تقوم به من استعلام مصرفي حول العميل .

أولاً : أنواع السجلات الائتمانية :

يمكن تقسيم السجلات الائتمانية الى نوعين أساسيين :

1- سجل الاقتراض (الائتمان) :

يدار هذا السجل من قبل القطاع العام وعلي وجه الخصوص البنك المركزي في الدولة وذلك بهدف الإشراف علي معلومات التمويل أو العملاء الممولين , وتحدد بصورة قاطعة جهات ومصادر المعلومات الائتمانية (المصارف و المؤسسات المالية) ويتم أيضا تحديد أغراض الاستعلام الائتماني والجهات المصرح والمخول لها بالستعلام الائتماني [20] ويعتبر البنك المركزي من أهم هذه الجهات وذلك لتمكينه من القيام بدوره الإشرافي و الرقابي خاصة مخاطر الإنكشاف في المصارف .والدول العربية التي تطبق هذا النظـام (الاردن – الامارات – تونس – الجزائر - عمان – سوريا – فلسطين – لبنان – وحديثا السودان) , ويمكن ان يتم تقديم خدمة الاستعلام الائتماني برسوم مالية عادة يتم تحديدها حسب التقرير الائتماني المطلوب . ويعتبر هذا التقرير الائتماني استشارة يمكن علي ضوءها منح التمويل أو التسهيل الائتماني أو رفض منح التمويل أو التسهيل الائتماني ويقول بعض الخبراء الاقتصاديين إن الترميز الائتماني له أهمية في وضع رقم محدد لكل عميل يمكن الرجوع إليه إذا تقدم العميل لأي بنك بطلب تمويل فهو أحد ثمار التقنية المصرفية والإستفادة من تطور الشبكات في ربط البنوك عبر شبكة واحدة، اضافة إلى ضرورة معالجات لحسم كل الملفات العالقة دون تهاون أو مجاملة باعتبارها أموالا يجب ارجاعها للبنك خاصة أن التعثر انخفض من (26%) إلى ما بين (15/14%) مما يستدعي بذل مجهودات أكبر لإنزاله إلى الرقم العالمي (6%) وذلك بوضع ضمانات كافية للتمويل وأن تقيم العقارات بأسعار حقيقية [21].

2- سجل المقترضين :

هذا السجل يملكه القطاع الخاص ويديره بعد الحصول علي ترخيص من البنك المركزي ويحدد الاسس و الضوابط ويضع قواعد الإشراف علي مثل هذه المكاتب أو الشركات الخاصة التي تقوم علي توفير المعلومات من مصادرها الخاصة مقابل رسوم مالية وغالبا ما تشترك المصارف والمؤسسات المالية في إنشاء مثل هذه الشركات الخاصة لتوفير قاعدة بيانات عن المقترضين تستخدم من قبل الجهات المشاركة في اتخاذ قرارها بشان طلبات التمويل وبخلاف المشاركون في تاسيس الشركة أو مكتب الاستعلام الائتماني يمكن للجهات الأخري الاستفادة من هذه الخدمه مثل شركات الاتصالات و شركات البنية التحتية مثل شركات المياه والكهرباء وخلافه .

[20] عبد الله الحسن محمد , مرجع سابق , ص 4 .

[21] محمد النابر , جريدة الاحداث السودانية , اكتوبر 2011م .

ويرى الباحث أنه في كلا الحالتين سواء كان السجل يتبع للقطاع العام أو الخاص فان الملف الائتماني لا بد وأن يكون شاملا ومحتويا على كل المعلومات والبيانات عن طالبي الائتمان والتي تسهم في عملية إتخاذ القرار السليم من البنوك لأن هذا يحد من المخاطر التي قدتتعرض لها البنوك عند منح الائتمان.

ثانيا : أنظمة الاستعلام الائتمانية [22] :

هنالك ثلاثة أنظمة يتم من خلالها الاستعلام الائتماني :

1- انظمة استعلام ائتماني رسمية

تنشئ البنوك المركزية هذه الانظمة لتحقيق أهداف رقابية علي المصارف والمؤسسات المالية وعادة تكون في البنك المركزي أو جهه مستقلة تنشئها بقانون يعطيها الحق في ألزام الجهات التي يحددها قانونها بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن العملاء الممولين من قبل المصارف و المؤسسات المالية .ويتم منح سلطة لها لتوفير قاعدة بيانات و تامينها وادارتها ببرنامج خاص بها ومنح صلاحية الاستعلام لمسئولين مفوضين من الجهات المسموح لها بالاستعلام الائتماني عن العملاء وذلك حفاظا علي سرية المعلومات ويتم تداول المعلومات وفقا لضوابط معينة يصدرها البنك المركزي ونشرات توضيحية .ومما يجدر ذكره هنا أن نظام الاستعلام الائتماني المعمول به في السودان هو نظام الاستعلام الرسمي حيث تستعلم البنوك التي تقدم تمويل مباشرة عن عملائها لدى البنك المركزي [23] .

2- انظمة استعلام ائتماني مملوكة للدائنين :

عبارة عن انظمة لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني عن العملاء تنشئها المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية للعملاء وذلك بغرض تبادل المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني للجهات المشتركة في ملكيتهاوللمصارف و المؤسسات المالية الراغبة في الاستفادة من خدماتها ويقوم البنك المركزي بوضع ضوابط وأسس لتنظيم أعمال هذه الشركات و المكاتب التي تقدم خدمات الاستعلام ، وفي بعض الأحيان يساهم البنك المركزي بسهم استراتيجي فيها بغرض إحكام وزيادة الرقابة والإشراف علي أعمالها . وهذا النوع من انظمة الاستعلام غير موجود حالياً في السودان .

3- انظمة استعلام ائتماني مستقلة :

---

[22] عبد الله الحسن محمد , مدير عام وكالة الاستعلام الائتماني , دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف , مجلة المصرفي , العدد 62 , ديسمبر 2011م , اصدارات بنك السودان المركزي . ص 4 .

[23] محمد يسر برنية , **تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر**, صندوق النقد الدولي , ابوظبي , 2008م, ص 35.

هي شركات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني ينشئها أفراد أو مؤسسات مستقلة بخلاف المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية .ويتم الترخيص لهذه الشركات من قبل البنك المركزي بعد إستيفاء شروط وضوابط معينة وعادة ما تعتمد قاعدة بياناتها علي المعلومات المنشورة والمعلومات الصادرة من الجهات الرسمية .

ثالثا : المزايا التي تحققها أنظمة الاستعلام الائتماني :

تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني مجموعة من المزايا يتمثل أهمها في [24] :

أ. يساعد نظام الاستعلام الائتماني في معرفة كل ما يتعلق بالعميل والعملية الممولةبصورة دقيقة .

ب. يوفر نظام الاستعلام الائتماني وكالات معلومات ائتمانية تصدر تقارير ائتمانية عن عملاء الجهاز المصرفي .

ج. يساهم نظام الاستعلام الائتماني في مساعدة المصارف في إتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل المصرفي .

د. يساهم نظام الاستعلام الائتماني في حل مشكلة تشابه أسماء عملاء التمويل بالجهاز المصرفي ويسهم في سهولة الحصول على التمويل الممنوح للعميل.

بالاضافة إلى ذلك تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني مجموعة من الفوائد يتمثل أهمها في :

1 - توفير التقارير الائتمانية :

تقدم كل من الأنظمة المذكورة خدمة نظام الاستعلام الائتماني عن العملاء في شكل تقارير ائتمانية للجهات الرسمية .من قاعدة بياناتها وعادة ما تحفظ في هذه القاعدة بيانات لخمس سنوات فاكثر ويتم الاستعلام الائتماني عن العميل في الغالب لمعلومات إيجابية أو سلبيةأو إيجابية وسلبية عنه لمدة عامين .يلاحظ أن تقارير المعلومات الائتمانية عن العملاء في الاستعلام الائتماني المملوكة للدائنين وانظمة الاستعلام الائتماني المستقلة تكون بسيطة إلي حد ما مقارنة بالمعلومات الائتمانية عن العملاء في أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية .

2 - أنواع التقارير الائتمانية :

أ. **تقرير خالي (عميل جديد) :**

وتظهر به المعلومات الديموغرافية و التعريفية بالعميل ولا يحتوي علي البيانات الائتمانية اذ ان العميل لم يتم منحه تمويل من قبل .

[24] محمد علي القري ، "**المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الأسلامي** : دراسة فقهية اقتصادية"، المجلد 9، العددان 1- 2 . 1423 هـ

ب. تقرير اساسي :

وتظهر به المعلومات الديموغرافية ومعلومات ائتمانية إجمالية عن إلتزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي بصورة إجمالية .

ج. تقرير معياري :

وتظهر به المعلومات الديموغرافية والمعلومات الائتمانية بشئ من التفصيل عن الالتزامات و الأقساط المستحقة والمتعثرة على العميل .

د. تقرير متقدم :

وتظهر به المعلومات الديموغرافية ومعلومات ائتمانية بصورة مفصلة الحالية والتاريخية و التعديلات التي طرأت عليها .

ه. التقرير الشامل :

وتظهر به المعلومات الديموغرافية ومعلومات ائتمانية بصورة مفصلة الحالية و التاريخية والتعديلات التي طرات عليها والالتزامات والاقساط المستحقة والمتعثرة تجاه المصارف والمؤسسات المالية التي قدمت التمويل والتسهيل الائتماني للعميل باسمائها ومما يجدر ذكره أن هذا النوع من التقارير يسمح به لبنك السودان المركزي والعميل نفسه فقط . الجدير بالذكر ان بعض الدول العربية تطبق أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية والبعض الآخر يطبق أنظمة الاستعلام الائتماني المملوكة للدائنين ويلاحظ في دول الجوار مثل جمهورية مصر العربية أن تجربتها في الاستعلام الائتماني تعتمد على السجل المركزي للائتمان بالبنك المركزي المصري بجانب عمل أنظمة الاستعلام الائتماني الاخري حيث تعتبر انها مكمله لها [25].

رابعا : تطوير نظام الاستعلام الائتماني :

أ. تطوير نظام الاستعلام الائتماني في العالم

يتسم قرار الائتمان في العادة بنوع من التعقيد والصعوبة ومرجع ذلك يعود إلي أن نتائج القرار الائتماني كما هو معروف لإدارة الائتمان بشكل خاص ولإدارة البنك التجاري بشكل عام لا تظهر إلا بعد فترة زمنية غير قصيرة بسبب حالة اللاتأكد في المستقبل , ولتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني عالميا قامت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإظهار مبادرات لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني وذلك لحماية المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل من المخاطر المحتملة للتعثر وبغرض تعريفهم بعملائهم علي وجه الخصوص

[25]. عبد الله الحسن محمد , مرجع سابق , ص 4 .

والحفاظ علي النظام المصرفي والمالي العالمي من المخاطر المصرفية وتعرضه للأزمات المالية .

ب. تطوير نظام الاستعلام الائتماني في الدول العربية :

في المنطقة العربية توصل صندوق النقد العربي مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي الي إطلاق مبادرة مشتركة للإرتقاء بانظمة الاستعلام الائتماني وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية والفنية اللازمة لإنجاح أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية [26].

ج. أهداف أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية :

تحقق أنظمة الاستعلام الائتماني مجموعة من الاهداف أهمها :

أ. دراسة أوضاع أنظمة الاستعلام الائتماني والسجل المركزي لتسجيل الائتمان في الدول العربية وتقديم مقترحات إصلاحها وتطويرها .

ب. نشر الوعي بثقافة وقضايا الاستعلام الائتماني .

ج. توفير الخبراء والمستشارين المتخصصين لترقية الانظمة .

د. المساعدة في تعزيز قدرات المصارف المركزية العربية في الاشراف والرقابة علي هذه الانظمة لتحسين كفاءة التحليل الائتماني بهدف تحقيق الإستقرار المصرفي والمالي في الدول العربية علي وجه الخصوص والنظام المصرفي المالي العالمي علي وجه العموم.

د : تطوير نظام الاستعلام الائتماني في السودان :

شرع بنك السودان المركزي في تطوير نظام الاستعلام الائتماني في السودان والاستفادة من المبادرات والخبرات العالمية حيث بدأ بنك السودان المركزي في العام 2008م وبعون فني من مكتب الشرق الاوسط للعون الفني (بيروت)التابع لصندوق النقد الدولي وذلك بإيفاد خبير دولي للمساعدة في تطوير نظام الاستعلام الائتماني عن العملاء. وبعد ذلك تم الشروع في منح رمز ائتماني لكل عميل من عملاء المصارف بعد استيفاء معلومات ديموغرافية عنه تشمل : الاسم رباعي , اسم الوالدة , اسم الزوجة أوالزوجات , الابناء والاقرباء من الدرجة الاولي ,العنوان

[26] د. نبيل حشاد , دليلك الي التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الداخلي , **موسوعة بازل II , الجزء الرابع** ,2006م , ص 21 .

وعنوان العمل والجنسية والرقم الوطني وذلك لتفادي تشابه الاسماء اما بالنسبة للشخصيات الاعتبارية (الشركات ,المنظمات) فايضا لديها مفاتيح تعريفية حتي لا تتطابق الاسماء . كما تم اعداد برنامج للاستعلام الائتماني مع الشركة الالمانية (itInfoCred) للاستفادة من خبرتها في المجال وتطبيق احدث البرامج التقنية في مجالات الاستعلام الائتماني , كما صدر قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني وبموجبه شرع بنك السودان المركزي في تاسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني [27] لتقديم خدمة الاستعلام والتصنيف الائتماني للجهات حسب الاغراض المشروعة للاستعلام عن العميل في اي من الحالات التالية :

أ. بناءاً علي أمر صادر من محكمة أو هيئة تحكيم .

ب. اذا تقدم العميل للحصول علي تمويل او زيادته او تجديده أو تعديله .

ج. عند قبول ضمان لعميل آخر .

د. في حالة تحديد التصنيف الائتماني .

ه. عند مراجعة الموقف الائتماني للعميل للتحقق من مدي إنتظامه في سداد إلتزامه .

و. إذا أراد العميل أو من يفوضه الاستعلام عن موقفه الائتماني .

ويرى الباحث أن نظام الإستعلام الإئتماني يربط العميل بشبكة ائتمان مركزية وتصنيف ائتماني معروف يسهل معها عملية تحليل الملف الائتماني الذي هو جوهر إتخاذ القرار الائتمانيوهو بذلك يعطي البنك الممول صورة واضحة عن أداء طالب التمويل .

[27] عبد الله الحسن محمد , مدير عام وكالة الاستعلام الائتماني , دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف , مجلة المصرفي , العدد 62 , ديسمبر 2011م , اصدارات بنك السودان المركزي . ص 4 .

الفصل الثاني

مفهوم مخاطر الائتمان لعملاء الجهاز المصرفي

المبحث الأول : مفهوم مخاطر الإئتمان

المبحث الثاني : أنواع مخاطر الإئتمان

المبحث الثالث : إدارة مخاطر الإئتمان

الفصل الثاني

مفهوم مخاطر الائتمان لعملاء الجهاز المصرفي

يتناول الفصل الثاني مفهوم مخاطر الائتمان لعملاء الجهاز المصرفيوذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم مخاطر الإئتمان في حين يتناول المبحث الثاني أنواع مخاطر الإئتمان ، أما المبحث الثالث فيتناول إدارة مخاطر الإئتمان .

المبحث الأول

مفهوم مخاطر الإئتمان

تمهيد:

المخاطر(Risk)هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا[28]فالمخاطر هي الحالة التي يمكن معها وضع توزيع إحتمالي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات، وهذه تسمى بالاحتمالات الموضوعية.وعليه فالمخاطر هي عدم إنتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم إنتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية .وهذا الفصل قيد البحث هو بعنوان مفهوم المخاطر المصرفية لعملاء الجهاز المصرفي ويحتوي على ثلاثة مباحث المبحث الأول : مفهوم مخاطر الإئتمانالمبحث الثاني : أنواع مخاطر الإئتمان المبحث الثالث : إدارة مخاطر الإئتمان .

أولاً: طبيعة المخاطر المصرفية :

من المعلوم أن لكل إستثمار درجة معينة من المخاطر، وأن ما يسعى إليه المستثمر العادي هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر يتحدد وفق طبيعة المستثمر وتاريخه الائتماني . وعليه "إن التغير في مستوى المخاطر التي تنطوي عليها إستثمارات قائمة أو جديدة يؤدي إلى رفض المستثمرين قبول هذه المخاطر ما لم يترتب على ذلك زيادة ملائمة في معدل العائد المتوقع فالمخاطرة في المجال الإقتصادي تدور حول مركز رئيسي وهو الإحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له .استخدمت المخاطرة في المفهوم اللغوي والاصطلاح الفقهي للدلالة على الرهان والمراهنة، وكذلك للدلالة على إحتمالية وقوع الضرر. إن المفهوم اللغوي

[28] د. سيد الهواري ، الإدارة المالية , الاستثمار والتمويل طويل الأجل ، 1985م , ص109.

للمخاطرة يلتقي مع المفهوم الإقتصادي في قضية الإضطراب وعدم التأكد، فقد سبق أن بيّن الباحث أن من معاني المخاطرة إضطراب الحركة والإهتزاز، ونجد هذا الأمر في المفهوم الإقتصادي في كون حصول العائد من العملية التجارية أمراً مضطرباً وغير ثابت فقد يتأتى العائد وقد لا يتأتى. إن العلاقة بين المفهوم الفقهي والمفهوم الإقتصادي للمخاطر تلتقي ضمن قضية الإضطراب والإحتمالية فالمخاطر في المفهوم الفقهي تصرف قد يؤدي إلى الضرر، وفعلٌ يكون فيه عدم التأكد غالباً فهذا المبدأ نراه ضمن محور التعريفات إن طبيعة العلاقة بين المستثمر والمصرف الإسلامي المتمثلة في المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي المشاركة في المخاطرة كانت أحد الأسباب المهمة في كون المستثمر من أهم مصادر المخاطر للمصارف الإسلامية .ويرى الباحث أن هذا الأمر يتضح من خلال المقارنة بين العميل في المصرف الإسلامي، والمصرف التقليدي، فالمصرف التقليدي يستند في أغلب استثماراته على مبدأ الإقراض والفائدة، في حين نجد أن الصورة مختلفة في المصرف الإسلامي، فالاستثمار لديه يقوم على مشاركة العميل المستثمر في إجراءات المشروع كافة والمخاطرة في المجال الاقتصادي لتعرف على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثهأي أن المخاطرة هي إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع لأن المخاطرة جزء لا يتجزأ من النشاط الإقتصادي .ولعل المخاطر التي تواجه الصناعة المالية سواء التقليديه أو الإسلامية تعتبر أكثر من أي مخاطر تواجهها الأنشطة الإقتصادية الأخري .وإذا كانت الصناعة المالية التقليدية خلال مسيرتها الطويلة نسبيا قد تمكنت من إيجاد مناهج وأدوات ووسائل مختلفه للحد من تلك المخاطر فإن حاجة الصناعة المالية الإسلامية التي تعتبر ناشئة مقارنة بتاريخ الصناعة التقليدية تبدو أكثر إلحاحاً لتحقيق ميزة الكفاءة الاقتصادية وهذا يعني أنه ينبغي علي القائمين بدراسة المناهج الإسلامية أن يهتموا بتوضيح ماهية المخاطر بدرجة تحقق علي الأقل نفس المزايا الإقتصادية التي تحققها الأدوات التقليدية [29].إن جوهر العمل التجاري و الاستثماري هو التعرض للمخاطر , فأي عملية تجارية أو إستثمارية تنطوي علي سلسلة من الوظائف لها مستويات مختلفة من المخاطر .الوظيفة الأساسية للمختصين هي تحديد طبيعة المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها هذا العمل وذلك لفهم مستوي المخاطر التي ترغب الثقافة المؤسسية في تحمله وتقرير طبيعة ومدي المخاطر التي تكون المنشأة علي إستعداد لمواجهتها ومراجعة هذا القرار بإنتظام .إن موقف المنشأة من الخطر يمكن أن يكون موقفا كارها للخطر ولكن يجب أن يحدد باستراتيجية واضحة .إن تعيين الخطر لدى أي منشأة هو متطلب سابق لتطوير إستراتيجية واضحة تجاه المخاطر عموما وهذا متطلب سابق

[29] أ. د. كمال رزيق، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية , ورقة بحثية مقدمة لملتقى الخرطوم الرابع للتحوط وادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية ، الخرطوم 2012م، ص 248 .

بدوره يحدد مستوي الخطر الملازم لأنشطتها [30] .يرى الباحث أن المخاطر المصرفية بالطبع تؤثر سلباً علي ربحية المصرف وقدرته علي تحقيق أهدافه و مقدرته علي مواصلة العمل أو تطوير نشاطه بالصورة المطلوبة أو المخطط لها وقد تؤدي إلي انهياره إذا تجاوزت المخاطر الحدود المسموح بها ومن ثم خروجه من السوق عند تفاقم المشكلة .

ثانياً: تعريف المخاطر المصرفية :

تعرف المخاطر المصرفية بأنها إحتمالية تعرض المؤسسة الي خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها وتذبذب العائد المتوقع علي إستثمار معين .كما يمكن تعريفها بأنها عدم التاكد من حتمية حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من إنتظامه أو من جميع هذه الإمور مجتمعة [3].فالمخاطر المصرفية هي كل ما يتعرض له المصرف ويؤدي إلى نتائج سالبه في أداء المصرف، وقد تنعكس هذه النتائج في شكل خسائر مباشرة في ربحية المصرف أو رأس ماله أو بصورة غير مباشرة و تتمثل في فرض قيود على المصرف تحد من مقدرته على تحقيق أهدافه بالصورة المطلوبة.[31]

تتعرض البنوك والمصارف للعديد من المخاطر التي تؤثر علي نشاطها, فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي, وتتطلب عملية تعظيم الثروة أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات المالية و المخاطر التي يتحملها البنك, نتيجة توجيهه لموارده المالية المختلفة في مجالات تشغيل مختلفة .والإتجاه نحو زيادة الربحية تقتضي من إدارة البنك أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة, ولكن هناك إختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة .فلكي يحصل البنك علي ربح عالي يجب عليه أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك .فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية [32] وتمثل التغير الذي يحدث علي قيمة كل سهموقيمة الأموال الخاصة أو أصل معين, وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه, فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه ان يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا .

---

[30] أ. د. بن علي بلعزوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية ، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الخرطوم الرابع للتحوط وادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية ، الخرطوم 2012م، ص 199.

[31] أحمد بن علي السالوس، "مخاطر التمويل الإسلامي"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 م , ص 32 .

[32] إبراهيم الكراسنة، **"أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة علي البنوك وإدارة المخاطر"**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي2006 , م ص 32 .

ثالثاً: المخاطر المصرفية وفقا لمعايير ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية :

لجنة بازل للرقابة المصرفية :

لجنة بازل**1** للرقابة المصرفية هي لجنة إستشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وإستطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطرالتي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي.وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي.تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمي لجنة الأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية . (Committee on Banking Regulation and Supervisory practices)وهي تضم محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة وكان ذلك مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI) بمدينة بازل بسويسرا.و يقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ و الولايات المتحدة الأمريكية.

أ - معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل[33] :

معياررأس المال أي الموجوداتالموزونة بالمخاطر (معياركوك) طبق هذا المعيار من طرف بنك الإحتياط الفدرالي لمنطقة نيويورك منذ عام 1952 وأوصت لجنة بازل بأن يعمم على المصارف التي لها نشاط دولي أو ترغب في أن يكون لها نشاط دولي وفيه يتم ربط رأس المال والموجودات التي تتحمل مخاطر وأشترطبأن لا تقل النسبة بينهما عن 8% وهو ما يعني أن العلاقة بين رأس المال والموجودات هي :

(1 , 12.5) أي تكون الموجودات أكبر من رأس المال بمقدار 12.5 مرة على الأكثر، وأعطت للمخاطر أوزانا (0 10% , 20% , 50% ، 100%) وأوصت بأوزان محددة لمخاطر بعض الموجودات وتركت المجال مفتوحا للسلطات النقدية في إختيار الوزن المناسب لمخاطر البعض الآخر.

وأهم مزايا هذا المعيار :

1- الربط بين متطلبات رأس المال والأخطار الناتجة عن النشاط المصرفي .

2- توحيد قواعد المنافسة على أساس دولي .

[33] د. نبيل حشاد ، "موسوعة بازل 11 "، الجزء الرابع ، دليلك إلى التصنيف الائتماني ، 2006 م , ص 32 .

3- توحيد طرق الرقابة المصرفية .

أبرز نقاط ضعف هذا المعيار :

1 - يعالج مخاطر الائتمان ويهمل المخاطر الأخرى مثلمخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة .

2- قسم الدول إلى مجموعتين وأعتبر الدول التي لا تنتمي لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي أو لم تعقد إتفاقات إقراضية مع FMI من دول المجموعة الثانية المعتبرة عالية الخطورة وتحتاج القروض المعقودة معها على إسناد من رأس المال قدره 100% رغم أن الدول النفطية وخاصة العربية لا خوف منها بسبب الفوائض التي تملكها .

3- لم يشير على حالة المصارف الإسلامية رغم انتشارها في أغلب دول العالم.

ب - مكونات رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل:

يتكون رأس المال من شريحتين الأولى تمثل رأس المال الأساسي (Core capital)والثانية تمثل رأس المال المساند أو التكميلي(Supplementary capital) بما لا يزيد عن 100% من رأس المال الأساسي.

بعض شروط ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية :

1- إشترطت المقررات أن لا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي كحد أقصى, وأن لا يزيد بند المديونية للغير (أي سندات رأس المال) عن 50% كحد أقصى من رأس المال المساند.لا تسمح بشمول كامل إحتياطيات ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ضمن الإحتياطيات المحتجزة المخصصة .

2- لا تسمح بشمول الفارق الناشئ عن إعادة تقييم العقارات أو المباني التي تملكها المصارف أو التي تستثمر أموالها المرهونة لديها والتي تفوق قيمتها السوقية بكثير التكلفة النقدية لها.

3- تنص المقررات على طرح فقرة "الشهرة" من هيكل رأسالمال الأمر الذي يعني تخفيضه لدرجة كبيرة في بعض المصارف العربية.

4- إستثنت المقررات الإستثمارات في المنشآت المصرفية والمالية التابعة من جانب الأصول على أن تطرح من رأس المال, وذلك عندما لا تكون هذه الميزانيات موحدة

5- قامت مقرَّرات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنِّية المخاطر، وتضمُّ دول منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE / OECD، يضاف إلى

ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيَّة السعوديَّة.أمَّا المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم .

الاعتبارات التي تتحدد كفاية رأس المال :

ربط إحتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.

تقسيم رأسالمال إلى مجموعتين أو شريحتين :

أ- رأس المال الأساسي: يشمل حقوق المساهمين + الإحتياطيات المعلنة والإحتياطيات العامة والقانونيَة + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.

ب -رأس المال التكميلي: يشمل إحتياطيات غير معلنة + إحتياطيات إعادة تقييم الأصول + إحتياطيات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم) .

الشروط التي يجب مراعاتها في رأس المال :

أ - ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.

ب- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50 % من رأسالمال الأساسي.

ت- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2 % مرحليا، ثم تحدد ب 1,25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية .

ث- تخضع إحتياطيات إعادة التقييم للأصول لإعتبارات معينة (خصم بنسبة 55 % لإحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول)، وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين)

ج- يشترط لقبول أيَة احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأسالمالالمساندة أن يكون موافقًا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابيَة، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.

معيـار كفـاية رأس المـال وفقـا لمقررات بـازل 2 2004م :

أدت التغيرات الهامة التي شهدتها هياكل وأنشطة الأسواق المالية العالمية في الآونة الآخيرة إلى إتجاه السلطات الرقابية إلى مراجعة وتقييم المنهجية الأصلية لمقررات بازل التي جاءت بها إتفاقية 1988.

وضعت اللجنة معايير تضمنت 25 معيار ترتكز على ثلاث دعائم أساسية :

أ - الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال .

ب- المراجعة والإشراف .

ج - الإنضباطية السوقية .

وكل من هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي .

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال :

سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي تختلف من بنك لآخر، كما منحت لها المرونة في التطبيق إذ تعطي هذه الإتفاقية المصارف حرية إختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم المصارف وقدرتهاعلى التعامل مع تلك المخاطرومع أنّ الاتفاق الجديد أبقى على معدل الكفاءة 8% كما ورد في بازل1 إلا أنه أدخل بعض التعديل على مكونات النسبة حيث سمح للبنوك بإصدار دين متأخر قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح إجمالي رأس المال يتكون من : الشريحة الأولى حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية رأس المال المساند أو التكميلي (رأس المال من الطبقة الثانية) وذلك كما هو محدد في إتفاقية عام 1988 + الشريحة الثالثة الدين متأخر الرتبة قصير الأجل (رأس المال من الطبقة الثالثة) .

بعض شروط رأس المال من الطبقة الثالثة :

أ - أن يكون له فترة إستحقاق أصلية لا تقل عن عامين وأن تكون في حدود 250% من رأس مالالبنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية .

ب - أن تكون الشريحة الأولى أكبر أو يساوي الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة .

ج - يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال حتى تضمن نفس الحد وهو 250 . % .

تقيم مدى كفاية رسملة البنوك بناءا على ثلاث مخاطر :

حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر السوق ومخاطر الائتمان عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة مخاطر الائتمانوقد فرضت الاتفاقية الجديدة رسملة خاصة بمخاطر التشغيل إضافة إلى الرسملة التي كانت مطلوبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق .وبذلك أصبحت الاتفاقية الجديدة تقيم مدى كفاية رسملة البنوك بناءا على ثلاث مخاطر : مخاطر الائتمان , مخاطر السوق , مخاطر التشغيل.

مخاطر الائتمان :

يعد هذا النوع من المخاطر من أكثر الأنواع التي تواجهها البنوك التجارية بحوالي 60% حيث تظهر عندما يعجز المقترض عن الوفاء برد الدين وفوائده وفقا لمواعيد الاستحقاق المتفق عليها, وهي مخاطر تؤثر على ربحية البنك وكذلك حقوق المساهمين فيه نتيجة لعدم السداد أو تأجيل السداد.

من العوامل التي تسهم في تحقق المخاطر الائتمانية :

تغيرات الأوضاع الإقتصادية أو حدوث تغير فجائي في أسواق المال .وتغيرات حركة السوق .وضعف إدارة الائتمان .

مخاطر السوق :

وتظهر هذه المخاطرة عندما يحصل هناك تغير في قيمة الأصول نتيجة عوامل إقتصادية مختلفةويمكن مواجهة الخسائر الناتجة عنه عن طريق التغطية لهذه الخسائر .ومخاطرة السوق يمكن أن تظهر على مستوى البنوك التجارية نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة وقيمة العملات والتقلبات في أسعار الأسهم.

مخاطر التشغيل :

هي كل ما يعرض البنك لخسائر مالية نتيجة إهمال أو عدم الدقة في تنفيذ العمليات المختلفة أي إرتكاب أخطاءأو فشل أنظمة التشغيل في الاستجابة لتعليمات وقوانين معينةوقد إقترحت اللجنة في هذا الخصوص أربعة مبادئ :

أـينبغي أن يكون لدى البنك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال

بـ ينبغي على السلطة الرقابية أن تقوم بمراجعة و تقييم النظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وما لديها منإستراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة إلتزاماتها بالنسب المحددة .

ج - يجب أن تتوقع السلطة الرقابية من البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وأن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الإحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى .

دـ يجب على السلطة الرقابية السعي للتدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب, كما يجب أن تطالب البنوك باتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لم تحتفظ بالمعدل المطلوب من رأس المال[34].

[34]أ. د. بن علي بلعزوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية ، مرجع سابق ، ص 112.

تعتبر هذه العناصر ضرورية جدا لضمان فعالية الإدارة بالنسبة لتنظيمات البنك والرقابة المصرفية الفعّالة.

الإنضباطية السوقية :

تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال وأيضا تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز قدرتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جرّاء تعرضها للمخاطر وبذلك تشكل إنضباطية السوق عنصرا أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي .

الاتفاق بين الدول الكبرى وفقا لمقررات بازل111 : 2010م [35] :

أشار الاتفاق إلى الإفصاح عن معظم المعلومات الخاصة بأعمال البنوك مثل :

الإفصاح عن نطاق التطبيق, هيكل رأس المال وكفايته والمخاطر الائتمانية,مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.تشكل إنضباطية السوق عنصرا أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي, حيث تتطلب إنضباطية السوق الفعالة توافر المعلومات الدقيقة وفي أوزانها التي تمكن المشرفين على هذه الهيئة من إجراءات صحيحة للمخاطر.تجلب إنضباطية السوق فوائد عديدة وتساعد البنوك والسلطات الرقابية في إدارة المخاطر وتدعيم الإستقرار المصرفي. تحفز المصارف على الحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز قدرتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جرّاء تعرضها للمخاطر.

يرى الباحث أن لجنة بازل في العموم قد أهملت البنوك الإسلامية لذا يجب التنبيه على ما قامت به لجنة الخدمات الإسلامية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إبتكار مقررات توائم مقررات لجنة بازل مثل معيار كفاية رأس المال المكيف وغيرها لتواكب بها التطور .

المبحث الثاني

أنواع المخاطر المصرفية

تمهيد:

[35] مرجع سابق د. نبيل حشاد ، "موسوعة بازل 11 "، ص 22 .

هذا الفصل بعنوان مفهوم المخاطر المصرفية لعملاء الجهاز المصرفي ويحتوي على ثلاثة مباحث المبحث الأول فيمفهوم مخاطر الإئتمانبينما يتناول المبحث الثاني أنواع مخاطر الإئتمان أما المبحث الثالث فيتناول إدارة مخاطر الإئتمان .

أولاً : مخاطر الائتمان :

المخاطر المحدقة بالجهاز المصرفي عموما كثيرة منها مخاطر السوق والتشغيل والسيولة والائتمان ونظرا لأن مخاطر الائتمان تشكل النسبة الأكبر والتي أجمع المتخصصون على أنها أكثر من 60% من جملة المخاطر في المتوسط في معظم البلدان .لذا كان الإهتمام بها في البحث لوجود حلول لها للحد من مخاطر المصارف .

أ - مفهوم مخاطر الائتمان :

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك الي تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الإقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته علي إسترجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم مقدرة المقترض علي الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الإستحقاق المحدد, أو أنه له القدرة المالية علي السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر .وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لسداد أصل القرض و فوائده .لا تقتصر المخاطر الائتمانية علي نوع معين من القروض, بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة, كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب عليه بل تستمر حتي إنتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه .يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها, سواء كان في المبلغ الائتماني (القروض + الفوائد) أو في توقيتات السداد .

ب - تعريف مخاطر الائتمان :

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع, أي يعجزون عن الوفاء بإلتزاماتهم بخدمة الدين, ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لاي مبلغ مقرض إلي الطرف المقابل .المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تبيع لاجل [36].وعلي الرغم من إشارة البعض إلي أن مخاطر القروض الموجهه للحكومة

[36] زياد رمضان، **"مبادئ الأستثمار المالي والحقيقي"**، دار وائل للنشر، عمان، 1998م , ص 18.

معدومة, كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القروض [37].إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم إستطاعته أو عدم إلتزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده .لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شحصا حكوميا أو لا, إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخري مخاطر .

ج - أنواع مخاطر الائتمان :

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو جهة حكومية, تبقي دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسبابها متعددة, والتي يمكن تقسيمها كالتالي[38]:

1. المخاطر العامة

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والإقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد, بالإضافة إلي العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الزلازل ... الخ

2. المخاطر المهنية

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع إقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية ومدي تاثيرها علي شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها علي التسديد .

1. المخاطر الخاصة و المرتبطة بالمقترض :

وهو الخطر الأكثر إنتشارا و تكرارا والأصعب للتحكم فيه, نظرا لأسبابه المتعدده والكثيرة والتي تؤدي الي عدم التسديد : ويمكن تقسيمه الي عدة مخاطر :

أ. الخطر المالي :

يتعلق أساسا بمدي قدرة المنظمة علي الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها, ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها, وهذا بدراسة الميزانيات .

ب. مخاطر الادارة :

وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح, وكذلك النظم

---

[37] سامي إبراهيم السويلم، ، "**البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطر**"، حولية البركة، مجموعة دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية، العدد السادس 2004 م ، ص 35 .

[38] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003 م ص 53 .

المطبقة في مجال الرقابة علي المخزون, والرقابة الداخلية و السياسات المحاسبية التي تطبقها, لأن عدم وجود موظفين مؤهلين وذوي خبرة جيدة لدي المقترض يمكن أن يؤدي إلي عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة .

ج. الخطر القانوني :

وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه [39], ومدي علاقتها بالمساهمين ومن بين المعلومات الهامة التي يجب علي البنك أن يقوم بمراعاتها هي :

1. النظام القانوني للمنظمة, شركة ذات أسهم, شركة ذات مسؤلية محدودة, شركة تضامن.

2. السجل التجاري ووثائق الإيجار و الملكية .

3. مدي حرية وسلطة المسيرين علي المنظمة وهل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخري كإبرام عقود القرض أو البيع ورهن ممتلكات المنظمة .

4. علاقة المسيرين بالمساهمين .

د. خطر البلد :

لقد ظهر هذا النوع من المخاطر في بداية الثمانينات من القرن الماضي, وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر علي الوفاء بإلتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود علي عملية التحويل أو تبديل للعملة الصعبة بالعملة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه, أو عندما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا علي إمكانياته في النشاط و الإنتاج ويمكن تقسيم خطر البلد إلى :

أ - خطر البلد وخطر القرض :

يمكن التمييز بين خطر البلد وخطر القرض ففي الحالة الأولي عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعة الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر علي تسديد ديونه, أما في الحالة الثانية فإن عدم الملائمة مرتبطة بالمقترض ويكون ذلك نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلي موقعه الجغرافي, و بالإضافة إلي ذلك في حالة العمليات الدولية هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسوا بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية أو تنظيمات حكومية أو حتي دولة و بالتالي في هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج .

ب - **خطر البلد و الخطر السياسي :**

---

[39] طارق الله خان، أحمد حبيب،، **"إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"**، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003 م .

يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد, لأن عدم الأستقرار السياسي لدولة يؤدي إلي ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن وهي إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود وتحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية وتحديد أو منع خروج رؤوس الاموال والتأميم بالتعويض أو بدونه ورفض الإعتراف بالإلتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة .من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة علي الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتي لو تم اعفاء هذه البلدان من ديونها الخارجية .

ج - خطر البلد و الخطر الاقتصادي :

وهو العامل الثاني لخطر البلد وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي علي تحويل الفوائد ورأس مال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية و الخاصة, بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها, ولكن نظراً لنقص الإحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل إلي الخارج, إذن هذا الخطر هو مرتبط بالوضعية الإقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي .

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة (أي الخطر السياسي والإقتصادي وخطر القرض) مرتبطة فيما بينها, فعدم الإستقرار السياسي يمكن أن ينعكس علي الوضعية الإقتصادية والمالية والذي بدوره يؤدي إلي إرتفاع مخاطر القرض وتتسبب الأزمات الإقتصادية والمالية في كثير من الأحيان في إحداث تغييرات في الأنظمة السياسية .

ثانياً : مخاطر السوق :

أ – مفهوم وتعريف مخاطر السوق :

مخاطر السوق market risk تحدث نتيجة لتقلبات الأسعار أو مخاطر السيولة liquidity risk وهى (فشل المصرف في دفع الإلتزامات المستحقة) وتنشأ مخاطر السوق في البنوك عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات والأوراق المالية وأسعار العملات ويلاحظ أنها تزايدت حدتها حالياً لحدوث الأزمات المالية وإنتقالها من إقتصاد لآخر .ويكون وقع هذه المخاطر علي البنوك والمصارف كبيراً نظرا لعدم قدرتها علي مراجعة الأسعار .وكذلك العقود في البيع مهما كان موضوعه وكذلك عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار الآجلة .

ب – أنواع مخاطر السوق :

1- مخاطر السيولة :

تتحدد مخاطر السوق من خلال مدي دقة الإدارة في تقدير الإحتياجات من السيولة بحيث لا تضطر المؤسسة إلي البيع السريع للأوراق المالية بما يترتب علي ذلك من مخاطر و خسائر . ولمخاطر السيولة ثلاث جوانب, الأول نقص شديد في السيولة, الثاني إحتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة و الثالث القدرة علي تدبير الأموال بتكلفة عادية .وينتج عن الحالة الأولي أي السيولة الشديدة الإفلاس, أي أنها مخاطرة قاتلة [40].

2- **مخاطر التضخم**:

وهي المخاطر الناتجة عن الإرتفاع العام في الأسعار ومن ثم إنخفاض القوة الشرائية للعملة .

3- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف** :

وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات, الأمر الذي يقتضي إلماماً كاملاً ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار .

مخاطر أسعار الفائدة:

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض المنشأة للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق, و التي قد يكون لها الأثر علي عائداتها و القيمة الإقتصادية لأصوله .إن إرتفاع أو إنخفاض سعر الفائدة له تاثير معاكس علي أسعار الأوراق المالية .فإرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلي إنخفاض أسعار الأسهم والسندات لأن المستثمر العادي في هذه الحالة سوف يفضل بيع الأوراق المالية التي يملكها ووضع ثمنها كوديعة في البنك مثلا تدر عليه عائدا أكبر, وإن أي تغيير في أسعار الفائدة سوف يكون له تاثير علي أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل أكبر من تاثيره علي أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل [41].

خامساً : إدارة مخاطر المصارف الإسلامية :

أ – مفهوم مخاطر التشغيل :

مخاطر التشغيل Operational Risk تحدث نتيجة لفشل النظم والعمليات الداخلية أو فشل الموظفين لعدة أسباب فتنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوافر للمصرف الموارد البشرية الكافية

---

[40] سمير عبد الحميد رضوان، "**المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**"، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، 2005 م ، ص 15 .

[41] عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "**نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد ، 1999 م ، ص 11.

والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالعمليات المالية وبما أن هناك إختلافا في طبيعة العقود فإن هناك مخاطر تواجه المصارف في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة فقد طورت المصارف هذه العقود وفق القوانين المحلية, ووفق إحتياجاتها الراهنه, ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة الي عدم توفر النظم القضائية التي تقرر بالقضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقات التعاقدية .ويشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة, ولا يتضمن عادة فرصة للربح, فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها, وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير .

ب - أشكال مخاطر التشغيل:

من المهم للإدارة العليا لأي بنك من التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات وتشمل مخاطر العمليات ما يلي :

الاحتيال المالي :

الإختلاس, التزوير, تزييف العملات, السرقة و السطو, الجرائم الالكترونية .فشل النظم والعمليات الداخلية أو فشل الموظفين أو نتيجة لعوامل خارجية (مثل سمعة المصرف وعدم مواكبته للتطورات والمستجدات العالمية) .

طبيعة المخاطر بالمصارف الإسلامية :

أ – مفهوم المخاطر بالمصارف الاسلامية :

يتعرض البنك الإسلامي إلى عدة أنواع من المخاطر يشترك في بعضها مع باقي البنوك التقليدية ويتفرد في البعض الآخر وتكون ناجمة إما عن عوامل داخلية مرتبطة بطبيعة نشاطه أو عوامل خارجية تشكل ضغطا متزايدا عليه . وبما أن المؤسسة المالية أو المصارف الإسلامية التي تعمل علي أساس المضاربة في جانب الأصول و في جانب الخصوم تكون صيغة المشاركة في الربح هي التي تحل محل التمويل التقليدي .ووفقا لهذا النموذج, نجد أن جميع الأصول ياتي تمويلها من خلال أموال إستقطبت علي أساس المشاركة في الربح – المضاربة . نموذج المضاربة من طرف واحد في جانب الخصوم مع إستخدام صيغ تمويل متعددة في جانب الأصول .ويؤثر كل نوع من النوعين السابقين للميزانية علي طبيعية المخاطر التي تواجه المؤسسة المالية الإسلامية .

ب – أسباب المخاطر بالمصارف الاسلامية :

وتشترك المؤسسات المالية الاسلامية عموما في المخاطر التي تواجهها وذلك علي النحو التالي :

أولا : مخاطر تختص بطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية وهذه المخاطر تشترك فيها المؤسسات المالية الإسلامية مع بقية المؤسسات المالية التقليدية وهي تشمل مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون علي أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (مثلا في حالة عقد السلم أو االستصناع) أو علية أن يسلم أصولا (مثلا في بيع المرابحة قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود) مما يعرضه لخسارة محتملة .وفي حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة و المشاركة) تأتي مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله .وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدي المصارف المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها علي أساس المشاركة / المضاربة .

وبما أن عقود المرابحة هي عقود متاجرة تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل و الذي تعثر أداؤه في تجارته ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به .وتنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوافر للمصرف الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالعمليات المالية الإسلامية وتكون ناتجة عن أخطاء ترتكب في البنك سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ومن أهمها : أمانة الموظفين, الأخطاء المهنية, عدم ملائمة برامج الإعلام الآلي لطبيعة عمل البنوك الإسلامية وبما أن هناك إختلافا في طبيعة العقود المالية الإسلامية, فإن هناك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها, وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة فقد طورت المصارف الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية, ووفق إحتياجاتها الراهنه, ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلي عدم توفر النظم القضائية التي تقرر بالقضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر, تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالإتفاقات التعاقدية الإسلامية .يقود نظام العائد المتغير علي ودائع الإدخار و الإستثمار إلي حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع .فالمحافظة علي قيمة الأصول بمعني تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارت العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم .ومن وجهة نظر ألمصرف, فان ذلك يؤدي إلي مخاطر السحب التي يكون وراءها معدل العائد المنخفض مقارنا بالمؤسسات المالية الأخري وكما قد يؤدي معدل عائد منخفض للمصرف الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفية قد يؤدي إلي مخاطر الثقة, حيث ربما يظن المودعون و المستثمرون أن مرد العائد المنخفض التعدي أو التقصيرمن جانب المصرف الإسلامي[42].وقد تحدث

[42] مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، **"المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية"**2005 م , ص 28 .

مخاطر الثقة بأن تخرق المصارف الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها .وعلي سبيل المثال, قد لا يستطيع المصرف الإسلامي الإلتزام الكامل بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود .وبما ان المسوغ الأساسي لأعمال المصارف الإسلامية, هو إلتزامها بالشريعة, فان عدم مقدرتها علي الوفاء بذلك أو عدم رغبتها يمكن أن يقود إلي مشكلة ثقة عظيمة ألاثر و بالتالي تؤدي إلي سحب الودائع وهذا النوع من المخاطر هو تحويل الودائع إلي مساهمين, ويحدث ذلك عندما تقوم المصارف الإسلامية وبسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية بدعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين لأجل أن تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلي سحب أموالهم نتيجة العوامل المنخفضة عليها .والخطر التجاري المنقول يعني أنه قد يعجز المصرف الإسلامي (رغم أنه يعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية) عن إعطاء عائد منافس علي الودائع مقارنا بالمصارف الإسلامية أو التقليدية المنافسة وهنا قد يتوفر الدافع مرة أخري لكي يقرر المودعون سحب أموالهم ولمنع ذلك يحتاج مالكو المصرف الإسلامي إلي أن يتخلوا عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الإستثمار .

ج – أنواع المخاطر بالمصارف الاسلامية :

المخاطر التي تشارك فيها البنوك الاسلامية بقية البنوك التجارية :

I. مخاطر الاستثمار :

توظيفها لأموالها في عقود مضاربة ومشاركة يعرضها لمخاطرة هذه الصيغ و التي تكون ناتجه عن تغير السياسة الإقتصادية وتآكل رأس المال ونقص المعلومات وعدم التزام الشريك بدفع الأرباح ومحدودية إستخدام هذه الصيغ في البنوك الإسلامية يجعل المخاطر الناجمة عنها ليس لها تاثير كبير علي وضعيتها .

II. مخاطر السوق :

تنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات و الأوراق المالية وأسعار العملات .تزايدت حدتها حاليا لحدوث الأزمات المالية وإنتقالها من إقتصاد لآخر يكون وقع هذه المخاطر علي البنوك الإسلامية كبيرا نظرا لعدم قدرتها علي مراجعة أسعارالعقود في البيع مهما كان موضوعه وكذلك عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار الاجل .

III. مخاطر الائتمان :

تختلف مخاطر الائتمان [43]في البنوك الإسلامية بحسب صيغ نشاطها, فصيغ المشاركة في الربح والخسارة يتجلي الخطر فيها في إمكانية عدم القدرة علي تحصيل العائد منها .

أما صيغ العائد الثابت يتمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل للإلتزامات المترتبة عليه تجاه البنوك والبنوك الإسلامية معرضة بشكل كبير لمخاطر الائتمان نظراً لاعتمادها بشكل أساسي علي صيغ العائد الثابت و التي ينشأ عنها ديون قد لا يتمكن البنك من تحصيلها كلياً أو جزئياً .

IV. مخاطر السيولة :

والتي تعني عدم توفر السيولة الكافية للوفاء بإلتزاماتها تجاه عملائها وتكون مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية كبيرة نظراً للعوامل التالية : عدم وجود مقرض أخير لها نظرالوجود أغلبها في بيئات يكون البنك المركزي فيها يعمل بالمبادئ التقليدية للبنوك, لا يمكنها بيع الديون, لا تستطيع الإقتراض بفائدة من غيرها من البنوك والمؤسسات المالية وليس لها سوق نقدي في أغلب البلدان .

المخاطر التي تخص البنوك الإسلامية دون غيرها من البنوك التقليدية :

هناك مخاطر تخص البنوك الإسلامية دون سواها من البنوك وهي :

أ - مخاطر السمعة أو الثقة :

إن الثقة في البنوك الإسلامية لا تقتصر فقط علي مقدرتها في الوفاء بإلتزاماتها المالية تجاه عملائها بل يتعدي الامر إلي مدي إلتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية فأدني شك من العملاء حول هذا الجانب سيؤدي بهم إلي تسويتها بالبنوك التقليدية ويفقدها المصداقية فتخسر عملائها .

ب - مخاطر الإزاحة التجارية :

نظراً للتأثير الكبير الذي تمارسه البنوك التقليدية بضمانها للودائع ودفعها معدلات فائدة مقابلها فإن البنوك الإسلامية ورغبة منها في الحفاظ علي المودعين تقوم بدفع أرباح لأصحاب الودائع الإستثمارية حتي في عدم تحققها عن طريق إستقطاعها من أرباح المساهمين وهذا الأمر يؤثر سلباً علي وضعية البنك حيث يخفض من ربحيته ويحرمه من أموال قد يستثمرها في توسيع نشاطه مستقبلا .

---

[43] محمد علي القري ، **"المخاطر الانتمانية في التمويل المصرفي الأسلامي** : دراسة فقهية اقتصادية"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 9، العددان 1-2.1423 هـ , ص 67 .

ج - المخاطر الأخلاقية :

الخطر الأخلاقي يكمن في بعض الصيغ مثل المضاربة التي قد يتصرف الوكيل فيهـــــا (وهو صاحب المشروع الممول من قبل البنك الإسلامي) في غير صالح الأصيل او قد يلجأ الوكيل إلي اخفاء بعض المعلومات بقصد الحصول علي ما لا يستحقه من المنافع .

يرى الباحث أن المخاطر التي تخص البنوك الإسلامية يمكن تحجيمها وذلك بتحديد أسبابها فإذا أخذنا مثالاً عن مخاطر التشغيل نجد أنها تنشأ عندما لا تتوفر للمصرف الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريباً عاليا للقيام بالعمليات المالية الإسلامية .وتكون في الغالب ناتجة عن أخطاء غير متعمدة مثل الأخطاء المهنية, وعدم ملائمة برامج الأعلام الآلي لطبيعة عمل البنوك الإسلامية فمثل هذه المخاطر يمكن تقليلها بالإدارة المهنية والمتابعة الدورية وإتباع الأساليب المنهجية والعلمية والموائمة لطبيعة البنوك الإسلامية ونقيس على ذلك بقية المخاطر . وهنا يجب التنبيه على أن إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك الإسلامية يعتبر هو خط الدفاع الأول للصيرفة الإسلامية .

المبحث الثالث

إدارة المخاطر المصرفية

مقدمة:

مما لا شك فيه أن المخاطر المصرفية تؤثر سلباً بشكل أو بآخر على حجم إستخدامات العمليات المصرفية للبنك التجاري، ما يتطلب منه إستخدام الإحتياطيات اللازمة لذلك خاصة النقدية منها كمحاولة للحفاظ على أموال المودعين وسلامة المركز المالي للبنك.

أولا مفهوم إدارة المخاطر :

إدارة المخاطر المصرفية أمر في غاية الأهمية وأي إخفاق في هذا الجانب قد يؤدي إلي فشل المصرف وبما أن النشاط التمويلي يعتبر محور النشاط المصرفي وأن أي تعثر أو عدم سداد يعتبر من المخاطر المصرفية التي تؤثر بصورة مباشرة على موقف السيولة والربحية وكفاية رأس المال وجودة الأصول، لذلك يجب على إدارة المصرف قبل الدخول في أي عملية تمويلية إتباع أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح التمويل وإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل وذلك من خلال إجراء دراسة الحرص الواجب للعميل Customer Due Diligence بغرض الحصول على المعلومات الكافية عن العميل والتعرف عليه عن قرب من حيث الملاءمة المالية،السمعة،النزاهة، تاريخه، مقدرته علي السداد، وضعه القانوني ومدي تحمله للإلتزامات، خبرته التجارية الظروف

المحيطة بنشاطه، سلامة وكفاية الضمانات، الغرض من التمويل ومصادر السداد ومكان ممارسة النشاط (المقر خاصة في حالة الشركات) ووضع نظام جيد لتصنيف العملاء وفقاً لعلاقاتهمالتجارية، والأسرية والإقتصادية والتعرفعلى العملاء الذين لديهم أكثر من واجهة واحدة لتجنب مخاطر التركيز.يجب التركيز على أن الفهم الصحيح لإدارة المخاطرالمصرفية،والتقويم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة عليها أصبحت تمثل خط الدفاع الأول في حماية حقوق المودعين والدائنين والمساهمين على حد سواء كم وأنها قد أصبحت من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الإستقرار المالي والمصرفي وقد ظهر ذلك جلياً في متطلبات مقررات بازل الأولى والثانية التي ركزت في مجملها على إدارة المخاطر المصرفية بمختلف أشكالها ومخاطر التمويل على وجه التحديد والتي أجمع المختصون على أنها تمثل أكثر من 60% من جملة المخاطر في المتوسط في معظم البلدان، لذا كان لزاماً على القائمين على أمر المؤسسات المالية والمصرفية إيجاد الحلول الناجعة للتقليل من تلك المخاطر وذلك بالبحث عن بدائل فعالة تسهم إيجاباً في زيادة العائد على التمويل المصرفي وتقليل الفاقد إلى أقل حد ممكن[44].وبما أن المخاطر تعتبر جزءًا أصيلاً في النشاط المصرفي فإنه يتوجب على إدارة المصرف وضع السياسات والإستراتيجيات الملائمة وإتخاذ الإجراءاتالمناسبة وإقرار النظم والضوابط الكافية للتعامل مع هذه المخاطر والعمل علي تقليل حجمها أو أثرها أو تقليل إحتمالات حدوثها .

ثانيا تعريف إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر علي أنهامنهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلي الحد الأدني[45] .

كما يعرفها البعض بأنها عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر و ترتيب اولوياتها وتطبيق الأستراتيجيات للتقليل من المخاطر .هذه وسيلة تتضمن كل من الوقاية من المخاطر المحتملة والإكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية [46].

ثالثا أدوات وأساليب إدارة المخاطر :

هناك علي العموم ثلاثة أساليب يمكن إستخدامها من طرف المؤسسات المالية في التعامل مع المخاطرة هي :

---

[44]. إصدارات بنك السودان المركزي , مرجع سابق، ص 22 .

[45]عبد الكريم قندوز، **"الهندسة المالية الإسلامية"**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، 2007 ، ص 41

[46]. زياد رمضان، محفوظ جودة، **"الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"**، عمان ، دار وائل للنشر، 2000م ص 25 .

1- تجنب المخاطرة (Avoiding Risk) :

ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية, إمتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطرالائتمانية, أوعدم الإستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة .

2- تقليل المخاطرة (Reducing Risk) :

إن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر تقوم برصد سلوك القروض من أجل إستبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا .

3- تقليل مخاطر أسعار الفائدة بإستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم

(Assets and Liabilities Management):

نقل المخاطرة (transferring Risk) :

شراء التامين هو إحدي وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلي طرف آخر (شركة تامين) يتحملها مقابل ثمن .

رابعا مخاطر الائتمان :

أثبتت التجارب المتراكمة في البيئة البنكية أن مخاطر الائتمان جزء من صيغة النشاط البنكي وأنه لا يمكن بأي حال فصلها عن أي عملية ائتمانية, ومن ثم إلغاؤها يتطلب إلغاء العمليات التمويلية وبالتالي تعطيل جزء هام من النشاط الإقتصادي .

أدوات إدارة مخاطر الائتمان :

وفي هذا الوضع فإن مهمة البنوك التعايش مع هذه المخاطر و التعامل معها بشكل يجعل نسبتها مقبولة مع تدارك الأمر عند تدارك هذه النسبة وذلك بداية من عملية صنع القرار الائتماني و المتابعة إلي غاية الإسترجاع التام للمبلغ الائتماني وتغطي كل هذه الاجراءات من خلال ما يسمي بإدارة مخاطر الائتمان [47].إذ تتمثل إدارة مخاطر الائتمان في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلي حصر مخاطر الائتمان وتقليلها إلي أدني حد ممكن أي هي الإجراءات التي تهدف إلي تقليص الإنحراف الكمي و الزمني بين ما هو متوقع من العملية الائتمانية وما سيحدث مستقبلا .

وهناك أسلوبان تتبعهما البنوك للتخفيف من الأخطار المصرفية وهما :

[47] فتح الرحمن علي محمد صالح،"**أدوات سوق النقد الإسلامية : مدخل الهندسة المالية الإسلامية**"، مجلة المصرفي، العدد 26، بنك السودان، الخرطوم 2002 م ، ص 23.

1- الإسلوب الوقائي :

من البديهي أن البنك لا يستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامه فينبغي عليه السعي إلي تقليلها قدر المستطاع إلي أدني حد ممكن, وهذا من خلال الإجراءات التالية [48]:

أ - الإستعلام الائتماني :

يعد جهاز الإستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول علي المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة والكاملة حول كل ما يؤثر علي النشاط الائتماني وذلك من خلال البحث والتحري والإستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الإجتماعي بما يمكن من الإجابة عن إستفساراته ومسايرة النشاط الائتماني للبنك في كل مراحله وذلك قبل وأثناء و بعد منح الائتمان .

ب - التنبؤ بمخاطر الائتمان :

التنبؤ بمخاطر الائتمان هو أحد أدوات إدارة المخاطر والتنبؤ بمخاطر الائتمان هو توقع إحتمال التعرض لمخاطر التعثر الائتماني مستقبلا الأمر الذي يجعل البنك في صورة أقرب إلي كل تغيير جوهري سلبي أو إيجابي عن وضع العميل وتمكينة من إتخاذ القرار المناسب .

ج - المتابعة الائتمانية :

مهما بلغت درجة الجدارة الائتمانية للعميل ومهما قلت قيمة المبلغ الائتماني الذي يحصل علية فإنه يظل دائما معرضا إلي مخاطر مستقبلية قد تعيق قدرته علي الوفاء بديونه مما يدفع بالبنوك إلي المتابعة الدقيقة و الشاملة والمستمرة علي طول فترة الائتمان بما يحفظ الاداء الائتماني للبنك و يحميه من أي انحراف في عملية إسترداد مبلغ القرض .

د - تغطية مخاطر الائتمان :

ينبغي علي البنك أن يغطي المخاطر الائتمانية وذلك من خلال طلب الضمان[49] من العميل و الذي يعتبر كخط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولمجابهة الحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد ويعرف الضمان على أنه كل أصل مادي أو معنوي يمكن تسييله وتحويله إلى نقدية ويعتبر الركن المنيع وحجر الزاوية في التمويل.

2- الإسلوب العلاجي :

---

[48] أ. د. كمال رزيق،مرجع سابق , ص 263 .

[49] حسب الرسول يوسف التوم و مصطفى أحمد حمد منصور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , ورقة بحثية منشورة على مجلة العلوم والتقانة العدد 1 , بعنوان أثر جودة الضمانات في إدارة التعثر المصرفي في السودان , 2012 م , ص 52 .

رغم كل الإحتياطات لكن يمكن أن يقع عميل في حالة إستحالة إسترداد القرض, فيقوم البنك بمحاولة القضاء علي أسباب ضعف العميل وتثبيت عوامل القوة والعمل علي تجاوز الأزمة التي يمر بها العميل وتمكينه من سداد إلتزاماته في المستقبل .لكن في حالة إستحالة الإسترداد يلجأ البنك إلي القضاء و الطرق القانونية لإسترجاع أمواله .

خامساً : إدارة مخاطر المصارف الإسلامية :

أ – مفهوم إدارة مخاطر المصارف الإسلامية :

أهم دوافع أو أسباب الحوجة إلي مناهج لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية تعزى الى أسباب عامة تتعلق بالصناعة المالية ككل و التي تعتبر الصناعة الإسلامية جزءا منها وأسباب خاصة تتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية ذاتها ويمكن أن نلحظ فيما يلي توضيح كل من تلك الأسباب :

1- الاسباب العامة المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية :

كما هو معلوم فإن مشاكل القطاع المالي (بمفهومه الواسع) تتعلق بشكل خاص حول إدارة المخاطر لأن هذا القطاع يواجه أكثر من غيره مشاكل المخاطر ألمستقبلية وهو ما يستدعي أن يطور الأساليب و الأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة .إن مواجهة المخاطر مشكلة إقتصادية عامة واجهت جميع الأفراد علي مر التاريخ, إلا أن هذه المخاطر إرتفعت حدتها في وقتنا المعاصر, فضلا عن أنها أصبحت أكثر وضوحا في القطاع المالي من غيره من القطاعات .تعتبر سلامة القطاع المالي الذي يعتبر أكثر القطاعات الإقتصادية تعاملا مع المخاطر وإزدهاره وكفاءة عمله شرطاً أساسيا للتقدم الإقتصادي ومن هنا إزداد الوعي بأهمية السلامة للمؤسسات المالية المختلفة, وبإعتبار المؤسسات المالية الإسلامية أصبحت موجودة تقريباً في كل دول العالم فهي تشكل بذلك جزءا من القطاعات المالية لهذه الدول مما يعني أنها مسؤولة (علي قدم المساواة مع المؤسسات المالية التقليدية) عن إستقرار النظام المالي ككل ومن ثم المساهمة في تطور الاقتصاد ولا يتحقق لها ذلك إلا بوجود إطار سليم لإدارة المخاطر خاص بالمؤسسات الإسلامية المالية .

2- الاسباب الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية :

أدي عدم وجود منهج واضح لإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية خاصة إدارة مخاطر الأساليب القائمة علي المشاركة في الأرباح و الخسائر إلي محاولة تجنبها قدر المستطاع والإعتماد علي الصيغ القصيرة الأجل التي تعتبر عادة أقل مخاطرة هذا ما أدي إلي إنحراف

مسيرة العمل المالي والمصرفي الإسلامي عما كان مستهدفا أصلا وهو المساهمة في تمويل التنمية عن طريق التمويلات الطويلة الأجل بإستخدام صيغ المشاركات بدل المداينات .

أدي عدم وجود مشتقات وأدوات مالية إسلامية للتحوط وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية إلي إنسحاب تلك المؤسسات من المعاملات المالية ذات المخاطر المرتفعه (مثل المضاربة و المشاركة) وإعتمادها علي صيغ التمويل المضمون و المنخفض المخاطر (مثل المرابحة) نقص وأحياناً عدم وجود دراسات لتقييم وقياس و تسعير المخاطر في أدوات التمويل الإسلامية وهو متطلب سابق لإمكانية إستعمال وتسويق تلك الأدوات لذلك كان إستخدام سندات القروض أو صكوك المشاركة في المخاطر محدودا .كما أن وجود المخاطر في البنوك الإسلامية أمر لا مفر منه لأنها لا يمكنها أخذ العائد إلا إذا كانت مستعدة لتحمل الخسارة وتلجأ لمجموعة من الأساليب تمكنها من تخفيف إنعكاساتها السلبية عليها وهي :

1- إتباع سياسة التنويع :

يمكن للبنك الإسلامي تنويع أنشطته من النواحي التالية [50]:

تغطية مناطق جغرافية مختلفة - التعامل مع قطاعات إقتصادية عدة - إستخدام صيغ مختلفة - تنويع العملاء وبطبيعة الحال فإن إستراتيجية التنويع تكون مناسبة للبنوك الكبيرة الحجم و التي لديها موارد مالية معتبرة تمكنها من تحقيق أهدافها وهي تدنية المخاطر وتعظيم العائد مع العلم أن أغلب البنوك الإسلامية صغيرة الحجم ومحدودة الموارد .

2- إشاعة ثقافة إدارة المخاطر علي مستوي البنوك الإسلامية :

عن طريق توعية كل الأطراف في البنك بأهمية إدارة المخاطر في إستمراريته ومن متطلبات هذه الإدارة نذكر : تكوين نظام معلومات فعال لإدارة المخاطر - وتشكيل إدارة متخصصة في الجانب القانوني - تشكيل إدارة فنية للمخاطر- مع العلم أن أغلب البنوك الإسلامية تقع في الدول المتخلفة مما يعني إفتقارها للوسائل التي تمكنها من إدارة فعالة للمخاطر .

ب – إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي :

المرابحة :

إن عقد المرابحة هو أكثر العقود المالية السلامية إستخداما [51], وإن أمكن تنميط العقد وتوحيده فإنه يمكن أن تكون مخاطرة قريبة من مخاطر التمويل التقليدي القائم علي الفائدة . وبصفة عامة فإن

---

[50] سامي إبراهيم السويلم، "**صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الأسلامي**"، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للأستثمار , 2000م ، ص 21.

[51] عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "**مستقبليات مقترحة متوافقة مع الشريعة**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11 1999م ، ص 52 .

المخاطر التي تعترض هذه الصيغة التمويلية تتمثل في أن الصيغة الموحدة لعقد المرابحة قد لا تكون مقبولة شرعا لجميع علماء الشريعة, وهذا ما يؤدي إلي ما يعرف بمخاطر الطرف الآخر في العقد .ووفقا لقرار مجمع الفقة الإسلامي فإن الوعد في عقد المرابحة قد يكون ملزما لطرف واحد ولكن فقهاء آخرون إعتبروه غير ملزم للزبون وهذا يعني أن بامكان الزبون التراجع عن اتمام عقد الشراء حتي بعد أن يصدر عنه الوعد وبعد أن يقوم بدفع العربون

السلم :

هناك علي الاقل نوعان من المخاطر في عقد السلم مصدرهما الطرف الآخر في العقد . وفيما يلي تحليل مختصر لهذه المخاطر تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما إلي تسليم نوعية مختلفة عما أتفق علية في عقد السلم وبما أن عقد السلم يقوم علي بيع المنتجات الزراعية فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملائمة المالية للزبون لا يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة أو خارجها, فهي إتفاق بين طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها وهذه السلع تحتاج إلي تخزين وبذلك هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع علي المصرف الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم .

الإستصناع :

عندما يقدم المصرف التمويل وفق عقد الإستصناع فانه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر وهذه تشمل الاتي :

أ - مخاطر الطرف الآخر في عقد الإستصناع التي تواجهها المصارف و الخاصة بتسليم السلع المباعة إستصناعا تشبه مخاطر عقد السلم حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو انها سلعة رديئة غير أن السلع موضع العقد في حالة الإستصناع تكون تحت سيطرة الزبون (الطرف الآخر) وأقل تعرضا للجوائح الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلما . ولأجل ذلك, من المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر (المقاول) في الإستصناع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر الزبون في عقد السلم .

ب - مخاطر عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة, بمعني فشلة في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع المصرف .

ج - إذا أعتبر عقد الإستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الاراء الفقهية فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي يعتمد علي عدم لزومية العقد فيتراجع عنه .

د - وإن تمت معاملة الزبون في عقد الإستصناع معاملة الزبون في عقد المرابحة, وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد و رفض تسليم السلعة في موعدها فهناك مخاطر إضافية يواجهها المصرف الإسلامي عند التعامل بعقد الإستصناع .

المشاركة والمضاربة :

تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة و المضاربة للأسباب التالية :

إذا كان المصرف الإسلامي يتلقي الأموال بإعتباره عامل مضاربة لإستثمارها, فإنجزءاً من هذه الاموال يستثمر في التجارة بالبيع والشراء, فإن من العقود التي يلجأ إليها في إستثماراته عقد المضاربة (أو القراض) هذا يعني – في هذه الحالة - أنه يصبح صاحب رأس المال والعميل المشارك يكون عامل المضاربة وحيث أن عامل المضاربة وكيل أمين فهنا تكمن المخاطرة الأخلاقية ولذلك كان لا بد من إتخاذ الوسائل الكفيلة بتقليل مخاطر المضاربة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود إحتمالات الخطر الأخلاقي .الانتقاء الخاطئ للزبائن بسبب ضعف كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية في مجال تقييم المشروعات و تقنياتها .ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية ونظم المحاسبة و المراجعة والطرق الرقابية جميعها لا تشجع التوسع في إستخدام هذه الصيغ من قبل المؤسسات المالية الإسلامية [52].

يرى الباحث أنه ينبغي الإستعلام والدراسة المعمقة لعملية منح القروض وتقييم أصوله بدقة ومعرفة العملاء الجيدين وكذلك يجب مراقبة أداء التشغيل مما يقلل من إحتمالات الإحتيال والتزوير التي قد تحدث من بعض الموظفين .فهذه إحدى وسائل مكافحة المخاطر التي إن لم تحد من المخاطر المصرفية فإنها تقلل منها وتجعل البنك يسير لتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها ومزاولة نشاطه بشكل طبيعي في بيئة قليلة المخاطر أو منعدمة .

[52] كمال توفيق حطاب، ، " **نحو سوق مالية إسلامية**"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 م ، ص 21 .

الفصل الثالث

معايير المؤسسات الماليةالمنظمة للبنوك والمصارف

المبحث الأول:المؤسسات المالية المنظمة للصيرفة

المبحث الثاني:معيار كفاية رأس المال

الفصل الثالث

معايير المؤسسات المالية المنظمة للبنوك والمصارف

يتناول هذا الفصل معايير المؤسسات المالية المنظمة للبنوك والمصارفوذلك من خلال مبحثين ، يتناول المبحث الأول المؤسسات المالية المنظمة للصيرفة، أما المبحث الثاني فيتناولمعيار كفاية رأس المال.

المبحث الأول

المؤسسات المالية المنظمة للصيرفة

تمهيد :

يتمتع الإقتصاد الإسلامي بمرونة فائقة تمكنه من تقديم الحلول التمويلية والإستثمارية التي تلبي كافة إحتياجات الدول والمؤسسات والأفراد ونتيجة لنموعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خلال السنوات الأخيرةحققتللصناعةالماليةالإسلاميةتقدمًاملحوظ ًامما شكل ميزة تنافسية قوية عن الأدوات المالية التقليدية بل وتفوقت عليهاولعل ما يثبت ذلك إهتمام المصارف العالمية الكبرى بالمصرفية الإسلاميةوذلك بعد ظهور الأزمــة المالية العالمية (2008م) .ونتيجةلتجاهل لجنة بازل للرقابة المصرفية لطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية التي صارت تؤسس بنوكاً قوية متخصصة في الخدمات المالية الإسلامية كان لا بد من ظهور عدد من مؤسسات البنية التحتية التي تنظم الصناعة المالية الإسلامية وتشكلبيئةداعمةللعملالمصرفيالإسلاميولقد زادت أهمية هذه المؤسسات لمواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية حيث يكمندورهافيتعزيزالرقابةالمصرفيةعلىالمصارفالإسلامية وذلك بإصدار معايير موحدة تنظم عمل المصرفية الإسلامية مما ينعكس أثره في حماية حقوق الملكية وجودة الأصول وزيادة ثقة المتعاملين معها، منها هيئةمعاييرالمحاسبةوالمراجعةللمؤسساتالماليةالإسلاميةعام١٩٩١م،ثمالمجلسالعاملللبنوكوالمؤسساتالمالياالإسلاميةوالسوقالماليةالإسلاميةالدوليةعام٢٠٠١م،ثمالوكالةالإسلاميةالدوليةللتصنيفومركزإدارةالسيولةومجلسالخدماتالماليةالإسلاميةعام٢٠٠٢م .

أولاً : هيئةمعاييرالمحاسبةوالمراجعةللمؤسساتالماليةالإسلامية :

نتيجة للنمو المطرد في النشاط الإقتصادي الإسلامي وإزدهار قطاع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أدى ذلك للبحث عن معايير محاسبية تمكن من تقديم بيانات كافية وملائمة لمستخدمي القوائم المالية .فنتج عن ذلك تأسيس هيئة معاييرالمحاسبةوالمراجعةللمؤسساتالماليةالإسلامية بموجب إتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في العام (1990م) في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 27 مارس (1991م) في البحرين بصفتها منظمة دولية مستقلة

ذات شخصية معنوية لا تهدف للربح، وتقوم بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية الإسلامية على وجه العموم وتعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا في الهيئة وتجتمع مرة في السنة على الأقل[53]، كما تنظم الهيئة عدداً من برامج التطوير المهني (وخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي) في سعيها الرامي إلى رفع مستوىالموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة، كما تحظى بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الإعتبارية حول العالم .

(أ) العضوية :

تتمثل عضوية هيئةمعاييرالمحاسبةوالمراجعةللمؤسساتالماليةالإسلامية في المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وشركات المحاسبة والمراجعة وغيرها من الأطراف العاملة في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية الدولية [1]، وتضم في عضويتها أكثر من (200) مؤسسة في حوالي (45) دولة وتتخذ من مملكة البحرين مقراً لها، وتتمثل عضويتها في :-

1/ أعضاء مؤسسين :

يتكون الأعضاء المؤسسين من البنك الإسلامي للتنمية بجدة، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، مجموعة دار المال الإسلامي بماليزيا ، مجموعة البركة المصرفية، بيت التمويل الكويتي وبخاري كابيتال (ماليزيا) .

2/ أعضاء مشاركين :

وهم المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والهيئات الرقابية للمصارف المركزية ومؤسسات النقد وما في حكمها .

3/ أعضاء مراقبين :

تشمل الهيئات والجمعيات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات التي تمارس أنشطة مالية إسلامية ضمن أنشطتها ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية .

(ب) أهداف الهيئة :

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يلي:

53، الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية http://www.aaoifi.com.

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
2. نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
3. إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.
4. مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.
5. إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيمايتعلق بالممارسات المصرفية والإستثمارية وأعمال التأمين.
6. السعي لإستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والإستثمارية وأعمال التأمين التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاًمالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

ثانياً : مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

لقد نشطت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وصارت تنافس الصيرفة التقليدية مما شكل لها تحدياً كبيراً وذلك لما تواجهه من تقديم خدمات مالية إسلامية أكثر تعرضاً للمخاطر، كما أن لجنة بازل لم تراعي خصوصية الصناعة المالية الإسلامية، وذلك ما زاد من الحاجة إلى منظمات دولية يكمن دورها في تنظيم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية والرقابة والإشراف عليها : منها مجلسالخدماتالماليةالإسلامية، وهوهيئةدولية،تضعمعاييرلتطويروتعزيزصناعةالخدماتالماليةالإسلامية،وذلكبإصدارمعاييررقا بيةومبادئإرشاديةلهذهالصناعةالتيتضمّبصفةعامةقطاعالبنوك،وسوقالمال،والتكافل(التأمينالإسلا مي)

.إنالمعاييرالتييعدهامجلسالخدماتالماليةالإسلاميةتتبعإجراءاتمفصلةتموصفهافيوثيقةالإرشاداتوالإ جراءاتلإعدادالمعاييروالمبادئالإرشادية،والتيتشملمنبيناًشياءأخرىإصدارمسودةمشروع -

عقدورشعمل -وفيحالةالضرورة،عقدجلساتإستماع، وفي إطار هذه المهمة يروج مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتطوير صناعة خدمات مالية إسلامية متينة وشفافة من خلال تقديم معايير جديدة، أَو تكييف معايير دولية حاليةً متسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية[54]. ويوصي بتبنيها، وبذا فهو يتمم عمل لجنة بازل على الإشراف المصرفي، والمنظمة الدولية للأوراق المالية والجمعية الدولية لمشرفي التأمين.

النشأة :

وفقاً للأهمية المتزايدة للمصرفية الإسلامية وافق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية بجهود الجهات الرقابية للدول التي توجد بها مصارف إسلامية في مارس 2003 م، وإتخذ من ماليزيا مقراً له حيث كان من المؤسسين أندونيسيا، باكستان، السعودية، الكويت، إيران، والسودان .

العضوية :

تتمثل العضوية الكاملة للمجلس في :-

1- الجهات الرقابية والإشرافية على الصناعة المصرفية والأوراق المالية والتأمين .

2- المنظمات الدولية التي تعمل على تشجيع التمويل الإسلامي .

وهناك عضوية إنتساب تتمثل في البنوك المركزية والسلطات النقدية، وعضوية مراقب وهي متاحة للجمعيات المهنية،المؤسسات التي تقدم الخدمات المهنية والمؤسسات والمصارف التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية .

أهم أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتلخص فيما يلي:

تمثلت أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلاميةلتحقيق الآتي :-

1 . معالجة هياكل ومكونات المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بما يتفق مع مبادئ الشريعة، والتي لم تعالجها الإرشادات الدولية .

2 . الترويج لتطوير متانة وشفافية صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تقديم معايير جديدة أو تبني المعايير الموجودة حالياً على مستويات دولية متسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما يوصي بضرورة العمل بها.

3. تقديم الإرشادات العامة لآليات الإشراف الفعال وطرق تطبيقه في المؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية، وتطوير معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية تساعد في تحديد وقياس وإدارة التعرض للمخاطر، و تأْخذُ في الحسبان المتطلبات الدولية للتقيم، وحساب النفقات والدخل،والإفصاح.

---

[54] الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلاميةhttp://www.ifsb.org.

4. التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة التي تضع المعايير حالياً لإستقرار وصلابة النظام النقدي الدولي والنظم المالية، بالإضافة إلى معايير الدول الأعضاء.

5. تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

6.العمل على تطوير وتدريب الموظفينوتنمية مهاراتهم في الرقابة الفعالة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

7. تأسيس قاعدة بيانات للبنوك الإسلامية، و المؤسسات المالية وخبراء الصناعة المصرفيةالإسلامية.

المعايير التي صدرت عن مجلس الخدمات الإسلامية :

صدرت معايير عديدة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية نذكرها كما نسلط الضوء علي معيار كفاية رأس المال وهي كالآتي :

1. معيار كفاية رأس المال للمؤسسات عدا مؤسسات التأمينالتي تقتصر على تقديم خدمات ماليـة إسلاميـة.

2.المبادئالإرشاديةلضوابطإدارةالمؤسسات التيتقتصرعلىتقديمخدماتماليةإسلامية عدا مؤسساتالتأمينالإسلامية /التكافل وصناديقالإستثمارالإسلامية.

3.المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات عدا مؤسسات التأمينالتيتقتصرعلىتقديمخدماتماليةإسلامية.

4.الإفصاحات لتعزيزالشفافيةوإنضباطالسوقللمؤسسات التيتقتصرعلىتقديمالخدماتالماليةالإسلامية عدا مؤسساتالتأمينالإسلامي التكافلي .

5.عملية المراجعة الإشرافية على السوقللمؤسسات التيتقتصرعلىتقديمالخدماتالماليةالإسلامية عدا مؤسسات التأمين.

ويرى الباحث أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفقالإطار أحكام الشريعة الإسلامية يمكن أن تستعين من ذوي الخبرة المالية والشرعية معا للتوصل إلى آلية وصيغ مشتركة من مقررات بازل 1. 2 3. .لوتواكب التطور السريع في القوانين المالية الدولية المتسارعة .

المبحث الثاني

معيار كفاية رأس المال

أولاً : معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل1 :

1/ لجنة بازل للرقابةالمصرفية:

في ضوء تفاقم أزمة المديونية التي واجهت المصارف العالمية نتيجة لعجز بعض دول العالم الثالث عن تسديد الديون المستحقة عليها والتي أصبحت هاجساً يؤرق القائمين على أمر الجهاز المصرفي .قامت مجموعة الدول الصناعية الكبرى (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، أمريكا) بالإضافة إلى محافظي المصارف المركزية في كلٍ من (لوكسمبورج و سويسرا) بتكوين لجنة بازل أو (بال)[55] للرقابة المصرفية بمدينة بازل بسويسرا في العام 1974م بإشراف بنك التسويات الدولية تحت مسمى لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية (Committee on Banking Regulation and Supervisory Practices)، وهي لجنة إستشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى .واستطاعت أن تساهم في تكوين إطار دولي للرقابة المصرفية كما أوجدت فكر مشترك بين المصارف المركزية ساعد في التنسيق بين السلطات الرقابية لإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي .وبدأت هذه اللجنة ممارسة مهامها في العام 1975 م وقدمت أول تقرير لها في العام 1987 م لمحافظي البنوك المركزية بالدول الأعضاء لدراسته والتعرف على آراء الدول فيه .وفي العام 1988 م تمت الموافقة على التقرير النهائي من قبل مجلس المحافظين والذي نص على ضرورة إيجاد آلية لقياس مخاطر الائتمان وتحديد الحد المسموح به بالنسبة للمصرف وذلك من خلال ربط مخاطر الائتمان برأسمال المصرف وهو ما عرف باتفاق بازل حول مقياس ومعايير رأس المال أو معيار كفاية رأس المال .وقد حدد العلاقة بين رأسمال المصرف ومخاطره بنسبة 8% .وتعد لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوقت الراهن إحدى أكبر الهيئات للرقابة على المصارف .وقد توسعت عضويتها لتضم 27محافظاً من محافظي أهم البنوك المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية في الدول الصناعية الكبرى [56].

2/ مفهوم معيار كفاية رأس المال :

[55] د. نبيل حشاد ، "موسوعة بازل 11 " الجزء الرابع ، 2006 م ، ص32 .

[56] د. رشاد عبده ، الخبير الاقتصادي الدولي ، مصر ، البنوك العربية وتطبيق معايير بازل " مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الأول ، 2012 م ، ص18 .

مفهوم كفاية رأس المال أو الموجودات الموزونة بالمخاطر هو العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به.وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، حيث كلما إنخفض إحتمال إعسار المصرف إرتفعت تبعا لذلك درجة ملائمته المالية.وهو بمثابة صمام الأمان لحماية المودعين لتعزيز الإستقرار والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية.وتقوم التشريعات في البنوك المركزية بجميع دول العالم بمراقبة هذا المؤشر بالبنوك العاملة في إقتصادياتها بهدف الحفاظ على مقدرتها المالية وبالتالي الإستمرار في العمل ومواجهة أي إلتزامات طارئة تمثل ضغوط أمام المصرفأو سحوبات كبيرة للودائع بوقت قصير.واتسم معيار كفاية رأس المال بالبساطة حيث طبق لأول مرة في مدينة نيويورك منذ عام (1952م) بواسطة بنك الإحتياط الفدرالي وإستندت صياغته إلى علاقة عددية بين الأصول ورأس المال وفيه يتم ربط رأس المال والموجودات التي تتحمل مخاطر إلى ما نسبته (8%) كحد أدنى، وهذا يعني أن العلاقة بين رأس المال والموجودات هي أن تكون الموجودات أكبر من رأس المال بمقدار (12.5) مرة على الأكثر .وقد ركزت الاتفاقية على مخاطر الائتمان لأنها اعتبرت في تلك الفترة عامل الخطر السائد في القطاع المصرفي، كما أعطت للمخاطر أوزاناترجيحية هي (0 ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%) وقد حددت أوزان مخاطر لبعض الموجودات وتركت البعض الآخر لتقدير السلطات الرقابية وأوصت لجنة بازل بأن يعمم على المصارف التي لها نشاط دولي .وقد تمثلت مكونات المعيار كما يلي :

أ - مكونات رأس المال :

يتكونرأس المال من مجموعتين أو شريحتين

الشريحة الأولى : تمثل رأس المال الأساسي (Core Capital) ويشمل حقوق المساهمين والإحتياطيات المعلنة والعامة والقانونيةوالأرباح المحتجزة أو غير الموزعة .

الشريحة الثانية : تمثل رأس المال التكميلي أو المساند (Supplementary Capital) ويشمل إحتياطيات غير معلنة، إحتياطيات إعادة تقييم الأصول، إحتياطيات مواجهة ديون متعثرة، الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين والأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم) .

ب - الشروط التي يجب توفرها في رأس المال :

يجب توفر قيود على مكونات رأس المال منها :

1- ألا يزيد رأس المال التكميلي عن 100% من رأس المال الأساسي .

2- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين عن 50% من رأس المال الأساسي كحد أقصى .

3- ألا تزيد المخصصات العامة عن 2%مرحلياً، ثم تحدد ب 1.25 من الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية .

4- إخضاع إحتياطيات إعادة تقييم الأصول والأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم إلى خصم نسبة 55% لإعتبار قيمة الضريبة عند بيع الأصل .

5- عدم قبول الإحتياطيات السرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة إلا أن يوافق عليها وتعتمد من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر وألا يكون لها صفة المخصص .

ج – أبرز مزايا معيار رأس المال :

1- الربط بين متطلبات رأس المال والأخطار الناتجة عن النشاط المصرفي .

2- إزالة التفاوت في قدرات المصارف وتوحيد قواعد المنافسة على أساس دولي .

3- توحيد طرق الرقابة المصرفية .

د – أهم الإنتقادات الموجهة لمعيار رأس المال :

1- معالجة مخاطر الائتمان وإهمال المخاطر الأخرى (مخاطر السوق) .

2- تقسيم الدول إلى مجموعتين هما دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (منخفضة المخاطر) وبقية دول العالم (مرتفعة المخاطر) تحتاج القروض المعقودة معها إلى إسناد من رأس المال قدره 100% بالرغم من وجود دول عربية ذات ملاءة مالية ممتازة .

3- لم يشير إلى الصيرفة الإسلامية بالرغم من قوة المصارف الإسلامية وإنتشارها في معظم دول العالم .

4- إهمال درجات التصنيف الإئتماني بين مدين وآخر وذلك لإستخدامه مقياس واحد للمصارف

هـ - مراحل تطور المعيار:

مر إتفاق بازل الأول بعدة تعديلات ففي العام 1991م تم تعديل بشأن المخصصات العامة [57]، وفي العام 1994م تم إجراء تعديل بشأن الدول الأعضاء، وفي العام 1995م تم تعديل أوزان ترجيح مخاطر الإلتزامات العرضية، وفي العام 1996م تم تعديل بإدخال مخاطر السوق ضمن إحتساب نسبة كفاية رأس المال وذلك بعد ظهور أزمة المكسيك ودول شرق آسيا، وفي العام 1998 م تم تعديل بشأن الأصول ذات الوزن الترجيحي 20% ، وبحلول العام 1999م بدأ التفكير في أن المنهجية المستخدمة في بازل1 لقياس مخاطر التمويل غير كافية وذلك لقصور ومحدودية قياس مخاطر التمويل وكذلك إهمال أنماط المخاطر الأخرى لذا عكفت اللجنة على تعديل طرق قياس مخاطر التمويل وإستيعاب الأنماط الأخرى للمخاطر المصرفية لينتج عن ذلك مقررات لجنة بازل 11 في العام 2004 م حيث إرتكزت على ثلاثة محاور أبرزها محور كفاية رأس المال الذي حافظ على بسط النسبة (رأس المال) وتم تعديل المقام ليشمل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق .

ثانياً : معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 11:

جاء إتفاقلجنة بازل 11 أكثر دقةً وتعقيداً من بازل 1وذلك لتغطية التغيرات الهامة التي شهدتها هياكل وأنشطة الأسواق المالية العالمية من خلال وضع منهجية جديدة لإدارة المخاطر المصرفية وتضييق الفجوة بين مكونات رأس المال، ويمثلالإتفاق تطوراً نوعياً وكمياً لإتفاق بازل 1 وذلك لأنه أكثر دقةً في قياس المخاطر وأفضل إدارة وأكثر شمولية لإستناده إلى ثلاثة أركان أو دعائم [58] (مقابل ركن واحد لبازل الأول) .

أركان اتفاق بازل 11 :

يستند اتفاق بازل 11 إلى ثلاثة دعائم أساسية تضمنت 25معياراً هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي والمصرفي وهي :-

أ- المتطلبات الدنيا لرأس المال :

أبقى اتفاق بازل 11 على نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال (8%) كما ورد في بازل 1 إلا أنه سمح للبنوك بوضع نمازج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي تختلف بإختلاف البنوك كما منحتها حرية في إختيار أسلوب معقد أو بسيط في قياس هذه المخاطر ومنها إصدار دين متأخر قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال (رأس المال من الطبقة

57 د. عبد الباسط محمد المصطفى جلال ، الواقع التطبيقي لمعيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية ،ورقة بحثية مقدمة لملتقىالخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، أبريل 2012 ، ص155 .

58 أ.د. خالد أمين عبد الله ، عميد كلية العلوم المالية والمصرفية ، جامعة العلوم المالية والمصرفية ، الأردن ،"معايير بازل 11 " مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الأول ، 2012 م ، ص6 .

الثالثة) وذلك لمواجهة بعض مخاطر السوق، وبالتالي يشمل رأس المال كل من : الشريحة الأولى رأس المال الأساسي حقوق المساهمين، الإحتياطيات المعلنة والعامة والقانونية، الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة + الشريحة الثانية رأس المال التكميلي أو المساند إحتياطيات غير معلنة، إحتياطيات إعادة تقييم الأصول، إحتياطيات مواجهة ديون متعثرة، الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين .والأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم) + الشريحة الثالثة وهو الدين متأخر الرتبة قصير الأجل، إلا أن اللجنة وضعت له شروط هي :-

1- أن يكون له فترة إستحقاق أصلية لا تقل عن عامين وأن تكون في حدود 250% من رأس المال من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية .
2- أن تكون الشريحة الأولى أكبر من أو يساوي الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة .
3- يجوز إستبدال عناصر الطبقة الثانية بعناصر الطبقة الثالثة من رأس المال .

ب- المراجعة الرقابية :

تستند عمليات المراجعة الرقابية على مبادئ أساسية منها ما يقوم به المصرف وهو أن يكون بمقدور المصرف تقييم درجة كفاية رأس ماله والتأكد من أنها تتناسب ودرجة مخاطره الكلية .وكذلك المحافظة على مستويات رأس المال المطلوب، كما أن هنالك دور تقوم به السلطات الرقابية يتمثل في: العمل على مراجعة ملائمة الحدود الدنيا لرأس المال، وأن تكون قادرة على التدخل في مرحلة مبكرة للحفاظ على هذه الكفاية .

ج - انضباط السوق :

إنضباط السوق هو أن يتم التأكد من حسن إدارة المصارف وهيئات الرقابة عليها لعملها، وتعتقد اللجنة أن الإفصاح العام للمعلومات من قبل المصارف بشكل دوري ومستمر يؤدي إلى إنضباط السوق، وتلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها، أو إستخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر .

تقييم اتفاق بازل 11:

يتميز إتفاق بازل 11 بنظرة أوسع للمخاطر لا ترتبط بكفاية رأس المال فحسب بل بمراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للمصارف، وإنضباط وشفافية كاملة في البيانات مما يؤدي إلى إضفاء المزيد من الإحكام لتقدير السوق لهذه المخاطر بإعتباره الأكثر مرونة في تقديرها، وقد عدَل الإتفاق من مخاطر الائتمان حيث سمح بثلاثة بدائل لقياسها : هي الطريقة المعيارية وطريقتا التقييم الداخلي الأساسي والداخلي المتقدم للمخاطر، تاركاً الخيار للمصارف والسلطات الرقابية لإختيار الطريقة التي يرونها مناسبة .وعلى الرغم من المزايا التي يتضمنها الإتفاق إلا أنه إشتمل على

سلبيات تتلخص في الطبيعة التميزية تجاه حكومات الدول النامية والمصارف العاملة فيها من حيث عدم وجود وكالات تصنيف ائتماني متخصصة لديها، وإرتباط أوزان المخاطر الائتمانية لمصارف الدول النامية بدرجة التصنيف الائتماني لدولها .

معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية :

معيار كفاية رأس المال هو أحد أهم المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتنظيم عمل المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين، وقد إعتمد المعيار مقررات لجنة بازل 11 للإشراف المصرفي والمتعلقة بالملتقى الدولي لمقاييس ومعايير رأس المال إطار العمل المنقح يونيو 2004م والمختص بإحتساب نسبة كفاية رأس المال وكذلك التعديل المدخل على إتفاق رأس المال لإدراج مخاطر السوق عام 1996م، مع إدخال التعديلات والتغيرات اللازمة لتغطية مواصفات وخصائص المنتجات والخدمات المتفقة مع الشريعة والتي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وقد حظي المعيار بموافقة اللجنة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية وعلماء الشريعة الذين يمثلون البنوك المركزية ومؤسسات النقد التي كانت أعضاء في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتناول المعيار هيكل ومحتويات المنتجات والخدمات المتفقة مع الشريعة والتي لم تتناولها لجنة بازل للرقابة المصرفية سعياً لتوفير أسلوب حساب أوزان تلك المنتجات والخدمات [59] في ديسمبر من العام 2005م، كما أوصي بتطبيق هذ المعيار ابتداءً من العام 2007م .

أهداف المعيار :

تمثلت أهداف معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلاميةفي تحقيق الآتي :-

1 معالجة هياكل ومكونات المنتجات والخدمات المالية الإسلامية بما يتفق مع مبادئ الشريعة، والتي لم تعالجها الإرشادات الدولية .
2 توحيد اسلوب تحديد وقياس المخاطر وتقدير الأوزان الترجيحية للمخاطر للمصرفية الإسلامية في حال تطبيق المعايير الإحترازية الدولية [60] .

الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب المعيار :

[59] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال ، الفقرة (أ) ، 2008 م،ص 1.
[60] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مسودة كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية،2008م،ص7.

يتم احتساب الحد الأدنى لرأس المال من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإستخدام الإطار العام الذي إعتمدته لجنة بازل11 والذي يقوم بربط رأس المال الرقابي بالأصول الخطرة المرجحة بأوزان مخاطر التمويل ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق كما في المعادلة التالية :

معدل كفاية رأس المال =

رأس المال النظامي

إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التمويل، التشغيل، السوق)

1- رأس المال النظامي :

لقد اعتمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية نفس شروط وتقسيمات رأس المال النظامي الواردة في إتفاقية بازل والذي قسمته إلى قسمين هما :

(أ) رأس المال الأساسي :

يتكون رأس المال الأساسي من (حقوق المساهمين، الإحتياطيات المعلنة والعامة والخاصة والقانونية، علاوة الإصدار و الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة، وحقوق الأقلية (مشاركة الغير في رؤوس أموال الشركات المملوكة للمصارف).

(ب) رأس المال المساند :

يتكون رأس المال التكميلي أو المساند من احتياطيات غير معلنة وهي التي كونت من الأرباح الحقيقية ولكن غير مفصح عنها في الحسابات، إحتياطيات إعادة تقييم الأصول بما يعادل 45%، والمخصصات العامة بشرط (ألا تتجاوز 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر) .

الشروط التي يجب توفرها في رأس المال المساند :

حددت لجنة بازل قيود على رأس المال المساند لأنه أقل قوة من بين مكونات رأس المال النظامي وقد إعتمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية هذه الشروط منها :

- ألا يزيد رأس المال التكميلي عن 100% من رأس المال الأساسي .
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين عن 50% من رأس المال الأساسي كحد أقصى وألا تقل فترة إستحقاقها عن خمسة سنوات .
- ألا تزيد المخصصات العامة عن 2% مرحلياً ، ثم تحدد ب 1.25 من الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية .

- إخضاع إحتياطيات إعادة تقييم الأصول والأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم إلى خصم نسبة 55% لإعتبار قيمة الضريبة عند بيع الأصل .
- عدم قبول الإحتياطيات السرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة إلا أن يوافق عليها وتعتمد من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر وألا يكون لها صفة المخصص .
- إستبعاد العجز في مخصص الديون المتعثرة وهو الفرق بين المخصص الفعلي بالميزانية والمخصص المطلوب حسب السياسة المالية للبنك المركزي .
- إستبعاد الإستثمارات طويلة الأجل وهي الإستثمارات في شركات تابعة للمصرف عندما تكون حساباتها غير موحدة مع حسابات المصرف .

2- الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر :

إعتمد مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضوابط إتفاق لجنة بازل 11 بخصوص إجمالي الأصول الخطرة (مقام نسبة رأس المال) والتي تتكون من مخاطر التمويل ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، حيث يتم قياس مخاطر التمويل بإستخدام الطريقة المعيارية، ومخاطر التشغيل بإستخدام طريقة المؤشر الأساسي كما اعتمد شتى طرق القياس الواردة في تعديل مخاطر السوق عام 1996م لحساب مخاطر السوق، ويمكن استخدام تصنيفات الائتمان التي تصدرها وكالات التصنيف، وللسلطات الإشرافية تحديد الوكالات التي يمكن إستخدام تصنيفاتها .

خصائص الأدوات المالية الإسلامية :

تقوم الأدوات المالية الإسلامية على بيع أو شراء الموجودات المتمثلة في عقود المرابحة، السلم والاستصناع، كما تقوم على بيع منافع الموجودات المتمثلة في عقود الإجارة، وتقوم على المشاركة في الأرباح المتمثلة في المشاركة والمضاربة وتقوم على الصكوك (الأوراق المالية) والمحافظ والصناديق الاستثمارية .

ففي حالة الأدوات القائمة على الموجودات يكون إجمالي عائد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية هو الفرق بين تكلفة الموجود والعائد منه في حالة البيع أو التأجير، ويكون تعرض هذه الأدوات لمخاطر السوق بالنسبة للأسعار ولمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمبلغ المستحق على الطرف المتعامل معه .أما الأدوات القائمة على المشاركة في الأرباح فان المخاطر التي تتعرض لها تماثل في طبيعتها مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال غير المحتفظ بها للمتاجرة على غرار مخاطر مراكز الاستثمار في رؤوس الأموال المثبتة في السجل المصرفي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وتصنف على أنها من مخاطر الائتمان كما تناولتها اتفاقية بازل11 .

مخاطر الائتمان :

تحتل مخاطر الائتمان النسبة الكبرى من بين المخاطر المصرفية التي تهدد القطاع المصرفي، وتتمثل في عدم مقدرة المقترض (الزبون) على الوفاء برد القرض وفوائده حسب مواعيد الإستحقاق المتفق عليها في العقد، ويكون ذلك إما للفشل أو الإمتناع عن الوفاء، وتنشأ مخاطر الائتمان في الأدوات المالية الإسلامية عن الذمم المدينة في عقود المرابحة ومخاطر الأطراف المتعامل معها في عقود السلم والذمم المدينة والأطراف المتعامل معها في عقود الإستصناع ومدفوعات الإيجارات المدينة في عقود الإجارة والصكوك التي يتم الإحتفاظ بها حتى تواريخ إستحقاقها في السجل المصرفي، وهذا ما يؤثر على ربحية المصرف وبالتالي على حقوق الملكية والودائع في حال عدم السداد أو تأجيله ، وهناك عوامل تساهم في تحقق المخاطر الائتمانية منها :

- ❖ حدوث تغير فجائي في أسواق المال والأوضاع الاقتصادية عموماً .
- ❖ ضعف الإدارة المختصة بمتابعة الائتمان .
- ❖ تغيرات حركة السوق .

ويجب على المصرف حساب الأصول الخطرة لكل عملية تمويل بإستخدام الوزن الترجيحي المناسب للمخاطر، ثم يتم تجميع هذه الأصول المرجحة لعمليات التمويل الكلية، ويمكن تصنيف محفظة التمويل للحصول على الأصول الخطرة بالآتي :

(أ) الجهات المصنفة ائتمانياً :

في هذه الحالة يتم تصنيف العملاء حسب أوزان المخاطر المعتمدة من وكالات التصنيف الائتمانية المعترف بها حسب تقدير سلطات الإشراف الرقابية، وهي تتراوح ما بين الصفر % لنوع التصنيف (AAA) إلى 150% للتصنيف أقل من (-B) .

(ب) الجهات غير المصنفة ائتمانياً :

يتم في هذه الحالة إعطاء أوزان مخاطر تفضيلية حسب تقدير السلطات الإشرافية، فيمكن أن تعطى وزن مخاطر أكثر من 100% أو أن تسمح بتحديد وزن مخاطر 100% لجميع الشركات .

(ج) الإستثمارات قصيرة الأجل :

وهي الاستثمارات التي تنشأ بموجب عقود شرعية لا تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر وليس لها صفة التدوير، حيث يتم تحديد وزن مخاطر لها كالآتي :

درجة التصنيف	A1	A2	A3	أخرى
وزن المخاطر	20%	50%	100%	150%

(د) المرابحة والإجارة :

المرابحة والإجارة المضمونة بعقار سكني تعطى وزن مخاطر 35% شريطة أن يكون العقار مرهوناً لصالح المؤسسة، وألا يتجاوز إجمالي الذمم المدينة في عقد المرابحة أو الإجارة 50% من القيمة السوقية للعقار، وتكون خاضعة لتقدير السلطة الإشرافية، كما تعطى المرابحة والإجارة المضمونة بعقار تجاري وزن مخاطر100% أو 50% حسب تقدير السلطة الإشرافية .وتعطى وزن مخاطر 75% إذا كانت ذمم المرابحة والإجارة مستحقة على أفراد أو مؤسسة تجارية صغيرة .

(هـ) الإستثمارات في إطار المشاركة في الأرباح :

وتمثل صيغتي المشاركة والمضاربة التي لا تتم لأغراض المتاجرة أو السيولة بل لإكتساب الأرباح حيث تعطى وزن مخاطر بإستخدام إحدى الطريقتين :

1- **الطريقة البسيطة :** يتم فيها تحديد وزن مخاطر 400% للاستثمارات بصيغتي المشاركة والمضاربة أما إذا كانت ذات سيولة مماثلة للأوراق المالية في السوق المفتوحة فتعطى وزن مخاطر 300%.
2- **طريقة التصنيف الإشرافية :** يجوز للسلطة الإشرافية أن تستخدم طرق بديلة لحساب أوزان المخاطر للإستثمارات بصيغتي المشاركة والمضاربة .أما المشاركة المتناقصة وهي التي يتم فيها تحويل الملكية للشريك (العميل) في نهاية العملية، وبما أنه يتم تعديل حصة المؤسسة بصفة دورية فتعطى وزن مخاطر على الرصيد المتبقي للمؤسسة .

(و) الذمم المدينة :وهي الذمم المدينة ومتأخرات الإجارة التي تجاوزت فترة إستحقاقها حيث تعطى أوزان مخاطر ما بين 50% إلى 150% .

(ز) البنود خارج قائمة المركز المالي:

يتم قياس أوزان المخاطر للبنود التي لا تشملها قائمة المركز المالي بإستخدام الطريقة المعيارية لتحويلها إلى ما يعادل مخاطر الائتمان، حيث تعطى معامل تحويل كما يلي :

1- الإلتزامات ذات فترة الإستحقاق التي تصل إلى سنة تعطى وزن مخاطر 20%.
2- الإلتزامات ذات فترة الإستحقاق التي تزيد عن سنة تعطى وزن مخاطر 50%.
3- الإلتزامات القابلة للإلغاء أو التي تنص على إمكانية الإلغاء التلقائي تعطى وزن مخاطر 0%.
4- الإلتزامات الناتجة عن الإعتمادات المستندية تعطى وزن مخاطر 20% شريطة ألا توجد عوائق على ممارسة الحقوق على الضمان .

5- أي إلتزامات أخرى تعطى وزن مخاطر 100%.

(ح) الأصول الممولة من حسابات الإستثمار المشاركة في الأرباح :

تقع مخاطر الائتمان في الموجودات الممولة من حسابات الإستثمار المشاركة في الأرباح (المطلقة والمقيدة) على عاتق أصحاب تلك الحسابات .ولكن للسلطة الإشرافية الحق في أن تطلب من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أو البنك الإسلامي تضمين نسبة مئوية من الموجودات الممولة من حسابات الإستثمار في مقام نسبة كفاية رأس المال ممثلة بالرمز (a)، وذلك لمقابلة المخاطر التجارية المنقولة الناشئة من دعم دخل أصحاب حسابات الإستثمار كسباً للثقة وحفاظاً على منع هروب الودائع ، وهذا يعني أن المصرف يتحمل المخاطر التجارية المنقولة التي تتراوح قيمتها ما بين الصفر إلى 100% نيابة عن المودعين .وقد إعتمد بنك السودان المركزي أن تكون قيمة (a) 50% ، وعليه تصبح معادلة كفاية رأس المال كالتالي :

معادلة كفاية رأس المال =رأس المال المؤهل إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التمويل ، التشغيل ، السوق)ناقصاً : (a) الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المقيدناقصاً : (1- a) الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة [61].

[61] عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **"نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد ، 1999 م ، ص 11.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول:وكالات الإستعلام والتصنيف الائتمـــاني

المبحـــث الثاني:إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل الدراسات الميدانية عن نظام الاستعلام الائتماني وذلك من خلال ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول وكالات الاستعلام الإئتماني في حين يتناول المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالثفيتناول تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

وكالات الإستعلام والتصنيف الائتماني

مقدمة:

تبنى بنك السودان المركزي مشروع الترميز الائتماني الذي يعتبر نواة لقيام نظام الإستعلام والتصنيف الإئتماني والذي بدورة أسهم في إنشاء وكالة المعلومات الائتمانية والتي تتطلب توفر كافة البيانات الديموغرافية والمالية عن العملاء حتى تكون ذات جدوى للجهات مانحة التمويلوقد أثبتت التجارب أن السجلات الائتمانية المحفوظة طرف بنك السودان المركزي وحدها لا تفي بكافة المتطلبات ومن هنا برز دور جهة متخصصة في التقارير الأئتمانية تقدم معلومات أكثر تفصيلاً .

أولاً : مفهوم وتعريف وكالات المعلومات الائتمانية :

عرّف المتخصصون وكالات المعلومات الائتمانية بأنها مستودع للبيانات والمعلومات الإحصائية والتي توضح نمط وتاريخ سداد العملاء لإلتزاماتهم المختلفة السابقة والسارية، وعكس الأدوات الجيدة والسيئة في السداد [62] ولكن أجمع كثير من الخبراء بأن التعريف الشامل لها هو أنها مؤسسة تعمل على تجميع المعلومات من الدائنين والمصادر العامة المتاحة والتاريخ الائتماني للمقترضين ، عن الأفراد والشركات ، خاصة المتعلقة بتسجيلات دفعيات الائتمانوالتمويل ، قرارات المحاكم ، الإفلاس ومعالجتها إلكترونياً وحفظها للإستفادة منها عند الحاجة، على أن تعمل المؤسسة على تحديث هذه البيانات من فترة لأخرى وعموماً تقسم وكالات المعلومات الائتمانية إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

1/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات السلبية عن العملاء(وكالة أساسية).

[62]. إصدارات بنك السودان المركزي , مرجع سابق, ص 9 .

2/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات الإيجابية عن العملاء .

3/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات الإيجابية والسلبية معاً (وكالة كاملة) (World Class Credit Bureau) .

ثانيا : عمل وكالات المعلومات الائتمانية :

أ. معرفة كل ما يتعلق بالعميل .

ب. مساعدة المصارف في إتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل المصرفي .

ج. حل مشكلة تشابه أسماء عملاء التمويل بالجهاز المصرفي.

د. سهولة تحصيل التمويل الممنوح للعميل .

ه. ربط العميل بالشركات التابعة له .

و. تصنيف المؤسسات المالية و التقليل من المخاطر .

ز. تعكس بشفافية وضع القطاع المالي بالدولة .

ح. تساعد على تحليل وتقييم القطاع المالي بإعتبارها مخزن للمعلومات.

ثالثا : أنظمة وكالات المعلوماتالائتمانية :

الأنظمة التي تخدم أغراض عمليات الوكالات الائتمانية تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية تتمثل في : نظام الحصول على البيانات ونظام عمليات معالجة وتحليل البيانات ونظام إستخراج المعلومات.

والجدير بالذكر انه يتم إستخراج البيانات لطالبيها في شكل تقارير ائتمانيه في شكل (ورقي أو إلكتروني) ويحتوي التقرير على بعض أو كل المعلومات والبيانات المتاحة بالملف الائتماني للعميل ، دون توصيات بكيفية التعامل مع العميل .

رابعاً : أهداف وكالة المعلومات الائتمانية :

تهدف وكالة المعلومات الائتمانية إلى توفير معلومات متكاملة ودقيقة عن عملاء الجهاز المصرفي وذلك للإستفادة منها في أغراض مختلفة في مقدمتها التمويل،وقد تبنى بنك السودان المركزي مشروع الترميز الائتماني الذي يعتبر نواه لقيام وكالة المعلومات الائتمانية والتي تتطلب توفر كافة البيانات الديموغرافية والمالية عن العملاء حتى تكون ذات جدوى للجهات مانحة التمويلوقد أثبتت التجارب أن السجلات الائتمانية المحفوظة طرف البنك المركزي وحدها لا تفي بكافة المتطلبات حيث أن البيانات التي تقدم من وكالات المعلومات دائماً تكون أكثر

تفصيلاً .لذا بدأ بنك السودان المركزي في تأسيس وكالة للمعلومات الائتمانية، وحسب التجارب العالمية يمكن أن تكون هذه الوكالات إما وكالات خاصة أو وكالات عامة .

لتحقيق عدة أهداف أهمها :

أ - ترقية الضبط المالي، مما يؤدي إلى نمو القطاع المصرفي والاقتصادي .

ب- إدارة المخاطر الائتمانية بطريقة أفضل إن لم تكن مثلى وإتخاذ قرارات وقائية لمنح التمويل الائتماني .

ج- مساعدة المؤسسات المالية في إدارة مخاطر الائتمان وإتخاذ القرارات الائتمانية الصحيحة للعملاء الحاليين والمتوقعين وترقية ثقافة السلامة الائتمانية الوقائية للمؤسسات المالية .

د- الخدمات المقدمة من وكالات المعلومات الائتمانية تمكن المصارف والمؤسسات المالية من تمويل أسواق مستهدفة وإدارة العملياتقدر معقول من المعلومات التاريخية والحديثة عن كافة العملاء .

خامساً : أهمية وكالات المعلومات الائتمانية[63]:

وكالات المعلومات الائتمانية من العناصر الهامة للبنيات التحتية المالية التي تسهل الحصول على التمويل والتي تساهم في مساعدة المقرضين على تقديم أسرع وأكثر دقة عند إتخاذ القرارات الائتمانية. كما تسمح التقارير الائتمانية التي تصدرها وكالات المعلومات الائتمانيةللمقترضين إنتقال تاريخهم الائتماني من مؤسسة مالية إلى أخرى مما يجعل المصارف والأسواق المالية أكثر تنافسية في منح التمويل وبأسعار فائدةأكثر معقولية .

ظهرت وكالات المعلومات الائتمانية كواجه للائتمان وبمعدل سريع في أوروبا الشرقية مع العديد من المشروعات المالية على مدى السنوات العشرة الماضية وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الآونة الأخيرة إهتماما متزايدا في طلب التقارير الائتمانية وذلك تمشياً مع التطورات الجديدة الجارية لدعم تنميتها بما يتماشى مع الإصلاحات لزيادة فرص الحصول على التمويل.

ومن هنا برزت الحاجة إلى وكالات المعلومات الائتمانيةلنجاح أسواق الائتمان عموما لأنها توفر أدوات مهمة تستخدمها المؤسسات المالية لدعم أعمالهم فيما يخص الإقراض بالتجزئةوبما أن وكالات المعلومات الائتمانيةتساعد على معالجة المشكلة الأساسية في الأسواق المالية المعروفة باسم "المعلومات غير المتماثلة". كما أن عدم قدرة المقرض على تقييم الجدارة الائتمانية بدقة للمقترض قد يؤدي إلى إرتفاع معدلات التقصير ويؤثر على ربحية المؤسسة المالية ممثلة في البنوك والمصارف .

2 - محمد سعد الكواري , الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي , بحث ماجستير في التمويل الإسلامي غير منشور ,جامعة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع 2010 م .

ومن هنا لجأ المقرضين لحل هذه المشكلة عن طريق التحقيق في قدرة المقترض على السداد وعن طريق إشتراط ضمانات لتغطية الخسارة في حالة وجود تقصير. وتتطلب الضمانات في البلدان النامية عادة وخاصة في حالة الشركات الجديدة وأصحاب المشاريع الصغيرة أوالشركات الصغيرة وكذلك المتوسطة الحجم والتي غالبا ما تفتقر لأصول هامة تقدمها كضمان و بالإضافة إلى هذا هناك مشكلة عند العجز عن السداد واللجوء الي الضمانات والاستيلاء على تصفية الأصول التي كانت تستخدم كضمان فتكلفة كل ذلك تكون كبيرة وقد تستغرق وقتا طويلا مما يوثر على الإستثمار ومحفظة الائتمان . وفي المقابل نجد أن وكالات المعلومات الائتمانية توفر كل هذا العناء بسهولة التحقيق من خلفيات المقترض وهي عملية غير مكلفة مقارنة مع المخاطر المترتبة على التمويل دون تحقق من المقترضين وسجلهم الائتماني . كما أن عدم توافر المعلومات بتكلفة منخفضة يحد من قدرة المقرضين لتوسيع وتشغيل عمليات الإقراض بالتجزئة. وقد تقدم أن مراقبة وفحص السلوك للمقترض يوفر إستراتيجية بديلة للحد من مشكلة المعلومات غير المتماثلة مثل سلوك الماضي مع مؤشرات أدق للسلوك في المستقبل.

ونجد أن وكالات المعلومات الائتمانية تعتمد أيضا على تبادل المعلومات المتراكمة من خلال عمليات الإقراض لديهم من المعلومات الائتمانية السابقة ، والتي يتم تشاركها مع غيرهم من مقدمي الائتمان وفقا لقوانين محددة من البنوك المركزية . وتلك المعلومات تسمح لهم بتقييم مخاطر الائتمان بشكل أفضل على أساس سلوك المقترض ودفع الأقساط الماضية ، ولذلك يمكن للمقرضين إتخاذ قرارات إقراض أكثر اطلاعا وموضوعية .

والآن مع التقنيات المالية الحديثة أصبح الحصول على القروض المشتركة في الأسواق المتقدمة جعل البنوك تغيير أساليبها التقليدية سابقا لمنح الائتمان على أساس الحكم الذاتي في الأساليب التي تقوم على النماذج الكمية. ويمكن على أساس تلك التقنيات المالية الحديثة أن تقدم خدمات مالية جيدة وسريعة مع إنخفاض التكاليف وتوسيع الائتمان لشرائح واسعة من العملاء .

سادساً : الفرق بين وكالات المعلومات والتصنيف الائتمانية ومكاتب الائتمان [64]:

عمل وكالات التصنيف الائتماني يقوم على جمع المعلومات المالية عن الأفراد والمؤسسات والشركات وإجراء التحليل المالي المفصل للعمليات المالية ومن ثم إصدار التقارير الائتمانية ثم التصنيفات الائتمانية. أما مكاتب الائتمان الخاصبالدائنين فهي تركز في عملهاأساسا على سجلات سداد القروض والإعتماد على التحليلات الإحصائية لعينات كبيرة من المقترضين من جهات مالية كثيرة مثل البنوك وشركات الإقراض وغيرها وهي لا تعتمد على التحليل المتعمق للمعلومات

2 - محمد سعد الكواري , الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي , بحث ماجستير في التمويل الإسلامي غير منشور ,جامعة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع 2010 م .

المالية عن الأفراد والمؤسساتوالشركات وهذا هو الفرق بين وكالات المعلومات والتصنيف الائتمانية من ناحية ومكاتب الائتمان من ناحية أخرى .

سابعاً : تقرير هيئة التمويل العالمي[65]I.F.C (International Finance Corporation) :

وفقاً لتقرير هيئة التمويل العالمي I.F.Cعن وكالاتالمعلوماتوالتصنيفالائتمانيةومكاتبالائتمان حول العالم نجد أنه في بعض الدول مثل البرازيل وألمانيا وإيطاليا ورومانيا وتركيا يتم إنشاء مكتب الائتمان من قبل البنوك ذات الملكية أو غيرها من المقرضين مثل الشركات الكبيرة مانحة التمويل وهذا النهج محفوف بسلبيات عدة بالمقارنة مع خيار مشغل مستقل، ولكنه غالباً ما يكون هو النهج الوحيد المناسب لكسب ثقة المقرضين مانحي التمويل. وفي بلدان أخرى مثل المكسيك وروسيا وكازاخستان نجد أن البنوك المحلية وبعض المساهمين يعتمدون في تمويلهم على مكاتب الائتمان الدولية في الأسواق الناشئة لكسب ثقة المقرضين مانحي التمويل . ومن الممكن أيضا كسب ثقة المقرضين مانحي التمويل في البنوك المحلية والمساهمين في عمليات التمويل الإعتماد على المكاتب الائتمانية التي يمكن أن تجرد نفسها من أسهم ملكيتها كما هو الحال في هونغ كونغ في (الصين) وجمهورية الدومينيكان. و في سوق الائتمان عموما نجد أن مكاتب الائتمان التجاري ذات الربحية عادة ما تكون أكثر إنتشارا من مكاتب الائتمان غير التجارية . وهذا واضح في تجربة المنظمات غير التجارية حيث نجد أن المكاتب الائتمانية لديهم مليئة بالإجراءات الروتينية مما يجعلهم أقل تفاعلا في عالم الائتمان وأقل إبداعا مع عدم القدرة على تقديم خدمات ائتمانية ذات جودة عالية. وفي بعض الدول بمنطقتنا كدول الخليج ولبنان ومصر والسودان نجد أنه يوجد وكالات معلومات وتصنيف ائتمانية تابعة للبنوك المركزية وفي بعض الدول توجد مكاتب الائتمان التجارية ذات الطابع التنافسي .

ويرى الباحث أن قرار إنشاء وكالة معلومات وتصنيف ائتمانية أو مكتب ائتمان خاص في أي دولة يعتمد على البيئة التمويلية والبنيات التحتية لتلك الدولة وكل بلد يطور نهجه الخاص به في إنشاء وتشغيل وكالة المعلومات والتصنيف الائتمانية الخاصة به أو مكتب الائتمان الخاصة به لتتناسب مع البيئة الدينية والثقافية والإقتصادية والتنظيمية وهذا واضح جلياً من تعدد وجهات النظر بخصوص وكالات الائتمان في دول العالم مما أدى إلى ظهور عدة نماذج لمكاتب الائتمان,كما يرى الباحث أن الائتمان صار علماً يدرس وفلسفة وحضارة تسهم في ترقية وتطور إقتصاديات الأمم والشعوب وقد كانت فكرة إنشاء وكالة المعلومات والتصنيف الائتمانية , C.I.A.S.A (Credit Information And Scoring Agency) والتابعة للبنك المركزي السوداني في (سبتمبر 2011م) خطوة جيدة في الطريق الصحيح لنظام الإستعلام الإئتماني ولكن يجب أن تتبعها خطوات أخرى لتفعيل دورها في التصنيف الإئتماني والإرتقاء

-4International Finance Corporation December, report, 2012 . .

بنظام الإستعلام الائتماني إلى مرحلة السجل الإئتماني الذي يحتاج الي معلومات ائتمانية credit data لا تقل عن خمسة سنوات حتي يتم تصنيف السودان ضمن الدول التي يوجد بها نظام معلومات ائتمانية (ملحق رقم 7).

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي إتبعها في تنفيذ هذاالبحث يشمل ذلك وصفاً لمجتمع البحث وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي اتخذتها للتاكد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

تم أستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل الى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، وأعتمد مستوى الدلالة 5% الذي يقابله مستوى ثقة 95% لتفسير نتائج الاختبارات التي تم أجراؤها. وقد أستخدم عدة أساليب إحصائية أهمها: اختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، حيث تم اسخدام بعض الاساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والنسبة المئوية واختبار (t-test)

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بوحدة البيانات والترميز ببنك السودان المركزي والموظفين بإدارات المخاطر والأستثمار بالبنوك و المصارف السودانية المختلفة. اما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم توزيع (150) أستبانه لهم ، وقد بلغ عدد الأستبانات غير المسترجعة والتي لم يتم ملؤها كاملة (10) استبانات عليه فأن عينة الدراسة الأصلية بلغت (140) والتي تمثل ما نسبته (93%) من عدد الاستبانات الموزعة، وتعتبر هذة العينة كبيرة نسبياً من الناحية الإحصائية بما يؤدي الى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الأمكان حرص الباحث على تنوع أفراد عينة الدراسة وهم المبحوثين وهذا التنوع في خصائص المبحوثين له علاقة بآرائهم حول دور الاستعلام الإئتماني في الحد من التعثر واثره في الاداء المالي للمصارف.

أولاً البيانات التعريفية للمبحوثين :

1- العمر :

جدول (1/1/3) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	29	%21
من 30 الى 39 سنة	53	%38
من 40 الى 49 سنة	39	%28
من 50 سنة فأكثر	19	%14
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2014م

شكل (3 / 1 / 1) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر

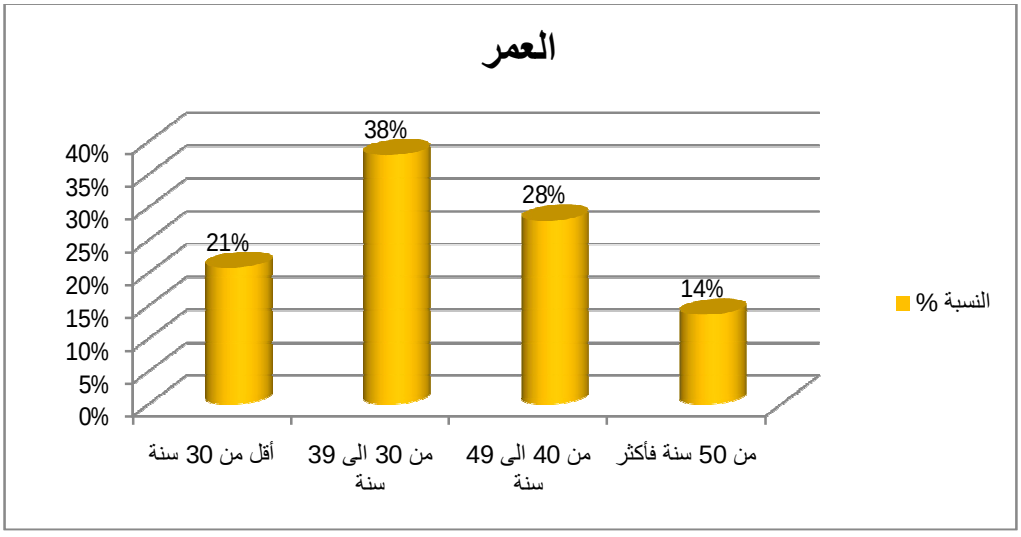

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2014م

يتضح من الجدول (3 / 1 / 1) والشكل (3 / 1 / 1) أن غالبية المبحوثين كانت أعمارهم في المدى من (30 الى 39) سنة حيث بلغ عددهم (53) من المبحوثين بنسبة (38%)، و (39) كانت أعمارهم في المدي من (40 الى 49) سنة بنسبة (28%)، وعدد (29) كانت أعمارهم في المدى أقل من (30) سنة بنسبة (21%) و (19) بلغت أعمارهم أكثر من 50 سنة بنسبة (14%)، ونلاحظ أن فئة الأعمار من (30 الى 50) سنة حصلت على غالبية المبحوثين من العينة وهذا أمر طبيعي لأن هذه الفئات من الأعمار تمثل قمة العطاء الممزوجة بالخبرة والمعرفة وبلغت أكثر من (66%).

2- المؤهل العلمي

جدول (3 / 1 / 2) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالريوس	58	%41
دبلوم عالي	36	%26
ماجستير	24	%17
دكتوراة	16	%11
اخرى	6	%4
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2014م

شكل (3 / 1 / 2) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي

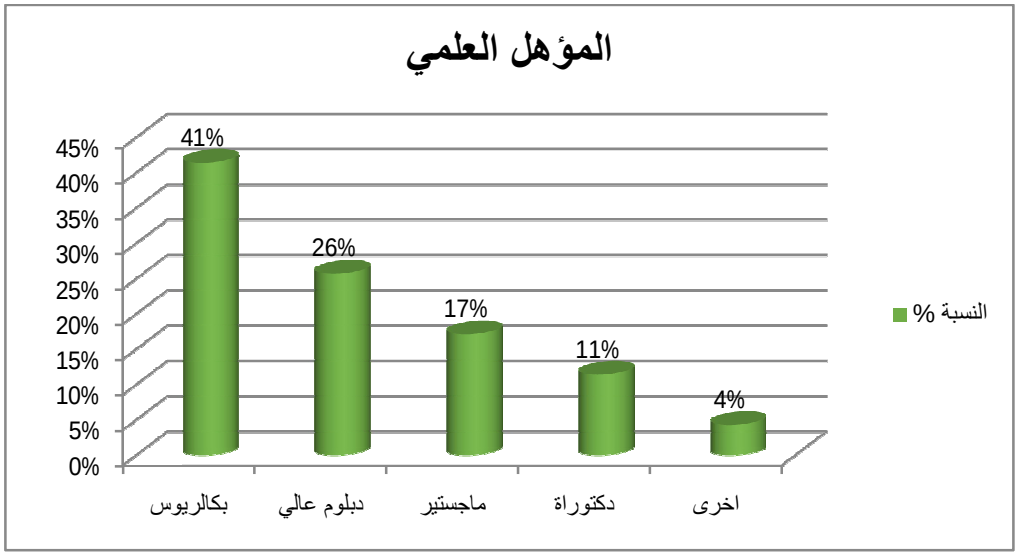

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2014م

يتضح من الجدول (3 / 1 / 2) والشكل (3 / 1 / 2) أن غالبية المبحوثين من حملة البكلاريوس حيث بلغ عددهم (58) من عينة المبحوثين بنسبة (41%)، و(24) بنسبة (17%) من حملة الماجستير، و(16) بنسبة (11%) من حملة الدكتوراة، مما يدل على أن هؤلاء المبحوثين مؤهلين أكاديمياً وهذا ينسجم مع موضوع البحث.

3- الوظيفة

جدول (3 / 1 / 3) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المركز الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة %
مدير ادارة	30	%21
رئيس قسم	44	%31
موظف	41	%29
اخرى	25	%18
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2014م

شكل (3 / 1 / 3) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب الوظيفة

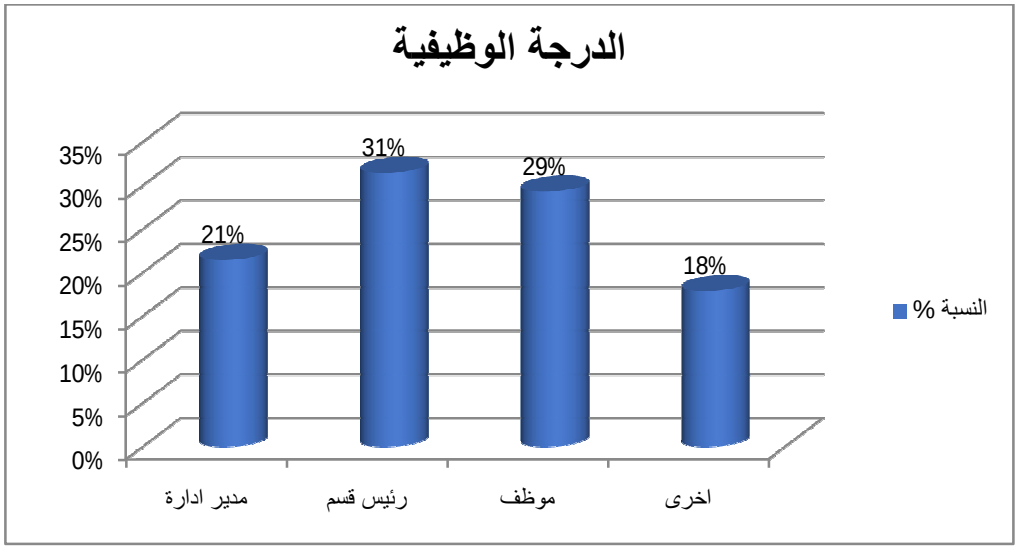

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

يتضح من الجدول (3 / 1 / 3) والشكل (3 / 1 / 3) أن أكبر نسبة كانت من رؤوساء الأقسام حيث بلغت عددهم (44) نسبتهم (31%)، وعدد (41) بنسبة (29%) من الموظفين، اما بالنسبة لمديري الأدارات فكانت نسبتهم (21%)، اما فيما يخص الوظائف الاخرى فكانت النسبة (18%)، وأرتفاع نسبة رؤوساء الاقسام تدل على أن المبحوثين من ذوي الخبرة العالية مما يتوافق مع موضوع البحث.

4- سنوات الخبرة

جدول (3 / 1 / 4) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب الخبرة العملية

الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	13	%9
5 الى 9 سنوات	25	%18
10 الى 14 سنة	41	%29
15 الى 19 سنة	26	%19
أكثر من 20 سنة	35	%25
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

شكل (3 / 1 / 4) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب الخبرة العملية

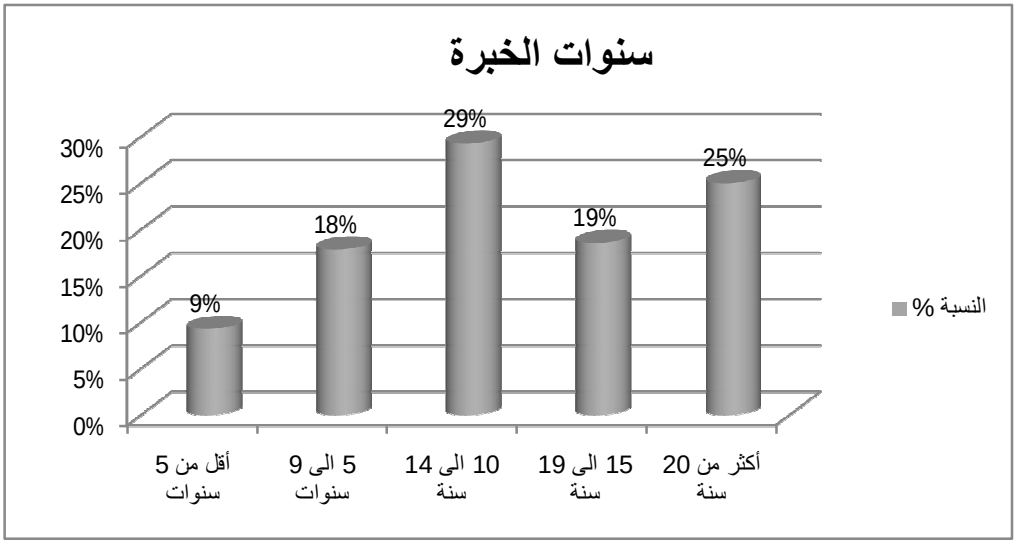

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

يتضح من الجدول (3 / 1 / 4) والشكل (3 / 1 / 4) أن عدد (25)من المبحوثين كانت خبرتهم في المدى من 5 الى 9 سنة بنسبة (18%) ، و أن عدد (35) من المبحثين كانت خبرتهم في المدى أكثر من 20 سنة بنسبة (25%)، وعدد (41)من المبحوثين كانت خبرتهم في المدى من 10 الى 14 سنة بنسبة (29%)، وعدد (13)من المبحوثين كانت خبرتهم في المدى أقل من 5 سنوات بنسبة (9%). و(26)كانت خبرتهم في المدى (من 15 الى 19 سنة) بنسبة (19%).

5- التخصص العلمي

جدول (3 / 1 / 5) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	48	%34
إدارة اعمال	29	%21
علوم مالية ومصرفية	34	%24
اقتصاد	24	%17
أخرى	5	%4
المجموع	140	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

شكل (3 / 1 / 5) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب التخصص العلمي

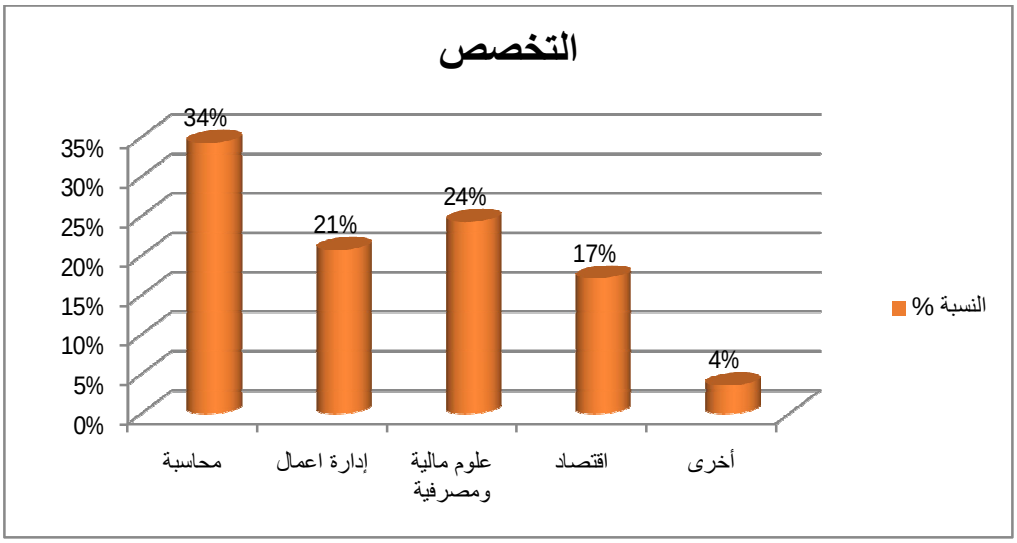

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

يتضح من الجدول (3 / 1 / 5) والشكل (3 / 1 / 5) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة من تخصص المحاسبة وعددهم (48) بنسبة (34%)، وعدد (29) من تخصص إدارة الاعمال بنسبة (21%)، و(34) من تخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة (24%)، و(24) من تخصص اقتصاد بنسبة (17%)، والتخصصات الأخرى بنسبة (4%). ومن هذه النسب يتضح لنا أن العاملين في مجال البنوك عينة الدراسة من مختلف التخصصات وأن أعلى النسب سجلت للمحاسبة والعلوم المالية والمصرفية وهما التخصصان ذو الصلة المباشرة بموضوع الدراسة.

ثانياً: اختبار الصدق والثبات

تم إجراء اختبار تحليلي للاستبانة قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملائمتها لقياس أهداف الدراسة والتأكد من ثبات الفقرات الواردة فيها، وذلك عن طريق تحكيمها من قبل أساتذة قسم البنوك والتمويل حيث أبدوا ملاحظاتهم على الأستبانة وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الأعتبار، ومن أجل اختبار ثبات الأداة نحو أعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت عملية القياس في ظروف مشابهة على نفس العينة أو على عينة مماثلة من مجتمع الدراسة تم استخدام معامل ألفا من أجل اختبار ثبات الإجابات على فقرات الاستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لاجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 – 100)، وتكون مقبولةإحصائياً إذا زادت عن (60%) (معمل الثبات)فعندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكننا تعميم النتائج .

جدول (3 / 1 / 6) نتيجة اختبار المصداقية لفرضيات الدراسة.

رقم	الفرضيات	عدد الفقرات	معامل الفا
1	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .	**10**	**%83**
2	لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.	**9**	**%82**
3	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف وتتفرع منها : أ. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام	**10**	**%83**

	الاستعلام الإئتماني وجذب الودائع . ب. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وتوفر السيولة . ج. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وزيادة رأس المال . د. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وزيادة الربحية . هـ . لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني ونمو محفظة التمويل والإستثمار.		
4	لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف . وتتفرع منها : أ. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وجذب الودائع . ب. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر وتوفر السيولة . ب.لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وزيادة رأس المال . ج. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وزيادة الربحية . هـ . لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر ونمو محفظة التمويل والإستثمار.	**8**	**%81**
	مجموع الأسئلة	**37**	**%82**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م.

يبين الجدول (3 / 1 / 6)اختبار ألفا لفقرات فرضيات الدراسة كل على حداه ولجميع الفقرات معاً حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (82%) وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة

الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%). ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي يمكن تعميم النتائج

ثالثاً : التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة

الفرضية الاولى :لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .

جدول (3 / 1 / 7) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولى.

رقم	الفقرة	النسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني الحد من التعثرالمالي .	%56.4	%42.1	%1.4	%0.0	%0.0
2	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني توفير معلومات إئتمانية عن كافة العملاء المتعثرين .	%62.9	%35.7	%1.4	%0.0	%0.0
3	من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير معلومات إئتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة على العملاء.	%55.0	%45.0	%0.0	%0.0	%0.0
4	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	%59.3	%40.0	%0.0	%0.7	%0.0
5	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يسهل من متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة.	%50.7	%49.3	%0.0	%0.0	%0.0
6	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التركيز.	%67.1	%30.7	%1.4	%0.7	%0.0
7	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني توفير سجل إئتماني يسهم في حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها المصارف.	%52.9	%47.1	%0.0	%0.0	%0.0

8	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يسهل من المتابعة والتوجيه للعملية الممولة بشكل فعال يقلل من مخاطر التعثر	%66.4	%33.6	%0.0	%0.0	%0.0
9	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد علي توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية .	%49.3	%47.1	%2.9	%0.7	%0.0
10	من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير سجل إئتماني يوحد شخصية العملاء الذين لديهم اكثر من واجهة .	%62.1	%35.0	%1.4	%1.4	%0.0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

من بيانات الجدول (3 / 1 / 7) يتبين :

1. أن 56% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يساعد في الحد من التعثر المالي، وأن نسبة 42% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

2. أن 62% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية عن كافة العملاء المتعثرين، وأن نسبة 35% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

3. أن 55% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة على العملاء. وأن نسبة 45% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

4. أن 59% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التمويل المتعثر. وأن نسبة 40% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0,7%.

5. أن 50% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يسهل من متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة. وأن نسبة 49% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

6. أن 67% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يمكن من التعرف على العملاء الذين لديهم أكثر من واجهة واحدة بما يقلل من مخاطر التركيز. وأن نسبة 30% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 1%.

7. أن 52% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يوفر سجل إئتماني يساعد على توحيد شخصية العميل ويساهم في حل مشكلة تشابه الأسماء.، وأن نسبة 47% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

8. أن 66% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يقلل من مخاطر تعثر من خلال التوجية ومتابعة العملية الممولة، وأن نسبة 33% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

9. أن 49% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يساعد في توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية ، وأن نسبة 47% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

10. أن 62% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أنهمن خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير سجل إئتماني يوحد شخصية العملاء الذين لديهم اكثر من واجهةوأن نسبة 35% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 1%.

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

جدول (3 / 1 / 8) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية.

رقم	الفقرة	النسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يسهم في الحد من مخاطر التعثر .	%49.3	%49.3	%1.4	%0.0	%0.0

2	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر التعثر .	%49.3	%45.7	%5.0	%0.0	%0.0
3	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمّكن من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة تستشعر خطر التعثر .	%52.9	%34.3	%9.3	%3.6	%0.0
4	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد في توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها بما يساعد على إتخاذ قرار منح التمويل السليم ويقلل من التعثر .	%57.9	%38.6	%0.7	%2.9	%0.0
5	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمّكن من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية .	%50.7	%47.1	%2.1	%0.0	%0.0
6	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد على الإدارة المالية لمخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل مما يحد من التعثر .	%52.9	%40.7	%6.4	%0.0	%0.0
7	نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.	%45.0	%51.4	%3.6	%0.0	%0.0
8	يرتبط إنخفاض وزيادة نسبة التمويل المتعثر في المصارف بتطبيق نظام الإستعلام الائتماني .	%49.3	%47.1	%2.9	%0.7	%0.0
9	تسعي المصارف الي الحد من مخاطر التعثر عن طريق تطبيق آلية نظام الإستعلام الائتماني .	%49.3	%47.1	%2.9	%0.7	%0.0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

من بيانات الجدول (3 / 1 / 8) يتبين:

1. أن 49% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يسهم في الحد من مخاطر التعثر. وأن نسبة 49% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

2. أن 49% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر التعثر . وأن نسبة 45% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

3. أن 52% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمّكن من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة تستشعر خطر التعثر .وأن نسبة 34% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 3%.

4. أن 57% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد في توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها بما يساعد على إتخاذ قرار منح التمويل السليم ويقلل من التعثر . وأن نسبة 38% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 2%.

5. أن 50% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمّكن من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية . وأن نسبة 47% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

6. أن 52% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد على الإدارة المالية لمخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل مما يحد من التعثر. وأن نسبة 40% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم 0%.

7. أن 45% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.وأن نسبة 51% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

8. أن 49% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أنهيرتبط إنخفاض وزيادة نسبة التمويل المتعثر في المصارف بتطبيق نظام الإستعلام الائتماني. وأن نسبة 47% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم 0%.

9. أن 49% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أنه تسعي المصارف الي الحد من مخاطر التعثر عن طريق تطبيق آلية نظام الإستعلام الائتماني. وأن نسبة 47% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم 0% .

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف وتتفرع منها :

أ. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الإئتماني وجذب الودائع .

ب. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وتوفر السيولة .

ج. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وزيادة رأس المال .

د. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وزيادة الربحية .

هـ . لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني ونمو محفظة التمويل والإستثمار.

جدول (3 / 1 / 9) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة.

رقم	الفقرة	النسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والأداء المالي للمصارف.	%59.3	%39.3	%1.4	%0.0	%0.0
2	نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية تسهم في ترقية الأداء المالي للمصارف .	%62.9	%28.6	%8.6	%0.0	%0.0
3	نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تحسن مستوي الأداء المالي للمصارف.	%54.3	%38.6	%7.1	%0.0	%0.0
4	نظام الإستعلام الائتماني يوفر آلية تبادل المعلومات الإئتمانية بين المصارف مما يسهم	%61.4	%35.0	%3.6	%0.0	%0.0

	في الأداء المالي للمصارف.					
5	نظام الإستعلام الائتماني يوفر دراسات تحليلية عن الموقف المالي للعملاء مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.	%54.3	%34.3	%10.0	%1.4	%0.0
6	نظام الإستعلام الائتماني يساعد المصارف على سرعة ودقة الاستعلام الإلكتروني والإنتقاء السليم للعملاء مما يسهم مباشرة في الأداء المالي الجيد للمصارف.	%55.7	%42.1	%0.0	%1.4	%0.7
7	نظام الإستعلام الائتماني يوفر نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.	%48.6	%43.6	%7.9	%0.0	%0.0
8	نظام الإستعلام الائتماني يوفر عملاء جيدين مما يقلل من مخصصات الديون المتعثرة ويزيد من الربحية ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.	%37.9	%48.6	%12.9	%0.7	%0.0
9	نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات تساعد في وضع نظام جيد لاستقطاب موارد جديدة وتوظيفها مما يؤثر في الأداء المالي للمصارف.	%30.0	%62.9	%4.3	%2.1	%0.7
10	نظام الإستعلام الائتماني يساعد على زيادة الموارد واستقطابها وتوظيفها مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.	%72.1	%24.3	%0.0	%2.9	%0.7

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

من بيانات الجدول (3 / 1 / 9) يتبين:

1. أن 59% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أنهتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والأداء المالي للمصارف. وأن نسبة 39% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

2. أن 62% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية تسهم في ترقية الأداء المالي للمصارف. وأن نسبة 28% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

3. أن 54% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تحسن مستوي الأداء المالي للمصارف. وأن نسبة 38% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

4. أن 61% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر آلية تبادل المعلومات الإئتمانية بين المصارف مما يسهم في الأداء المالي للمصارف.وأن نسبة 35% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

5. أن 54% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر دراسات تحليلية عن الموقف المالي للعملاء مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف. وأن نسبة 34% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 1%.

6. أن 55% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد المصارف على سرعة ودقة الاستعلام الإلكتروني والإنتقاء السليم للعملاء مما يسهم مباشرة في الأداء المالي الجيد للمصارف. وأن نسبة 42% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 1% و الذين لا يوافقون بشدة على ذلك فبلغت نسبتهم 1%.

7. أن 48% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز ويؤثر في الأداء المالي للمصارف. وأن نسبة 43% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

8. أن 37% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام نظام الإستعلام الائتماني يوفر عملاء جيدين مما يقلل من مخصصات الديون المتعثرة ويزيد من الربحية ويؤثر في الأداء المالي للمصارف. وأن نسبة 48% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 1%.

9. أن 30% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات تساعد في وضع نظام جيد لاستقطاب موارد جديدة وتوظيفها مما يؤثر في الأداء المالي للمصارف.وأن نسبة 62% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 2% و الذين لا يوافقون بشدة على ذلك فبلغت نسبتهم 1%.

10. أن 72% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن تطبيق نظام نظام الإستعلام الائتماني يساعد على زيادة الموارد واستقطابها وتوظيفها مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف. وأن نسبة 24% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 3% و الذين لا يوافقون بشدة على ذلك فبلغت نسبتهم .

الفرضية الرابعة: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف .

وتتفرع منها :

أ. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وجذب الودائع .

ب. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر وتوفر السيولة .

ب.لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وزيادة رأس المال .

ج. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وزيادة الربحية .

هـ . لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر ونمو محفظة التمويل والإستثمار.

جدول (3 / 1 / 10) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الرابعة.

رقم	الفقرة	النسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	انخفاض نسبة التعثر تشجع على استقطاب موارد جديدة توفر السيولة .	%57.9	%40.7	%1.4	%0.0	%0.0
2	انخفاض نسبة التعثر يشجع المساهمين من زيادة استثماراتهم وتوفر السيولة .	%61.4	%30.0	%8.6	%0.0	%0.0
3	انخفاض نسبة التعثرتزيد الثقة بين المصارف والعملاء بشكل يزيد من رأس المال.	%52.9	%40.0	%7.1	%0.0	%0.0

4	انخفاض نسبة التعثرتزيد من عملية توظيف الموارد الجديدة وتسهم في زيادة رأس المال .	%60.0	%36.4	%3.6	%0.0	%0.0
5	انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من الربحية .	%54.3	%43.6	%0.0	%1.4	%0.7
6	انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من نموء محفظة التمويل والاستثمار .	%36.4	%50.0	%12.9	%0.7	%0.0
7	إنخفاض نسبة التعثر يرجع الي توفر السيولة وزيادة الربحية ورأس المال ونموء محفظة التمويل والإستثمار .	%28.6	%64.3	%4.3	%2.1	%0.7
8	إنخفاض نسبة التعثر بتطبيق نظام الاستعلام من أهم العوامل المؤثرة في التوسع أو التراجع في نطاق المصارف في السودان .	%70.7	%25.7	%0.0	%2.9	%0.7

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

من بيانات الجدول (3 / 1 / 10) يتبين:

1. أن 57% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن انخفاض نسبة التعثر تشجع على استقطاب موارد جديدة توفر السيولة . وأن نسبة 40% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

2. أن 61% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن انخفاض نسبة التعثر يشجع المساهمين من زيادة استثماراتهم وتوفر السيولة . وأن نسبة 30% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

3. أن 52% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن انخفاض نسبة التعثرتزيد الثقة بين المصارف والعملاء بشكل يزيد من رأس المال. وأن نسبة 40% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

4. أن 60% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن انخفاض نسبة التعثرتزيد من عملية توظيف الموارد الجديدة وتسهم في زيادة رأس المال .وأن نسبة 36% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 0%.

5. أن 54% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من الربحية . وأن نسبة 43% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 1%.

6. أن 36% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من نموء محفظة التمويل والاستثمار . وأن نسبة 50% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 1%.

7. أن 28% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن إنخفاض نسبة التعثر يرجع الي توفر السيولة وزيادة الربحية ورأس المال ونموء محفظة التمويل والإستثمار . وأن نسبة 64% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 2%.

8. أن 70% من عينة المبحوثين موافقون بشدة على أن إنخفاض نسبة التعثر بتطبيق نظام الاستعلام من أهم العوامل المؤثرة في التوسع أو التراجع في نطاق المصارف في السودان . وأن نسبة 25% موافقون على ذلك. اما الذين لا يوافقون على ذلك فبلغت نسبتهم 3%.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال ايجاد الأوساط الحسابية الموزونة {قوة الأجابة} والأنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وجميع هذه الفرضيات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي : "أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة" ولإيجاد المتوسطات الحسابية الموزونة تم إعطاء وزن لكل إجابة كالآتي:

أعطي الرقم "5" لإجابات المبحوثين (أوافق بشدة)، أعطي الرقم "4" لإجابات المبحوثين (أوافق)، أعطي الرقم "3" لإجابات المبحوثين (محايد)، أعطي الرقم "2" لإجابات المبحوثين (لا أوافق)، أعطي الرقم "1" لإجابات المبحوثين (لا أوافق بشدة).

من ثم تم حساب المتوسطات الحسابية بضرب إجابات المبحوثين في أوزانها كالآتي:

(أوافق بشدة 5 X) (أوافق 4 X) (محايد 3 X) (لا أوافق 2 X) (لا أوافق بشدة 1 X)

ثم يقسم الناتج على مجموع إجابات المبحوثين. وبعد حساب الأوساط الحسابية الموزونة يمكن تقريبها الى أقرب قيمة للوسط الحسابي الموزون، وذلك حسب الصيغ التالية:

الوزن 1.0 – 1.5 الإجابة أقرب الى الوزن لا أوافق بشدة {1}

الوزن 1.5 – 2.5 الإجابة أقرب الى الوزن لا أوافق {2}

الوزن 2.5 – 3.5 الإجابة أقرب الى الوزن محايد {3}

الوزن 3.5 – 4.5 الإجابة أقرب الى الوزن أوافق {4}

الوزن 4.5 – 5.0 الإجابة أقرب الى الوزن أوافق بشدة {5}

كذلك تم حساب الأنحرافات المعيارية لجميع بنود الأستبانة، وذلك لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات الفرضية المعنية. فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين.

التجانس بين إجابات المبحوثين، لا يدل على أن جميع المبحوثين متفقين على فقرات الفرضية، وأنما هنالك آراء مخالفة، لذلك يمكن حساب الفروقات ما بين متوسط إجابات المبحوثين فأذا كانت الفروقات معنوية، دل ذلك على قبول الفرضية. لذلك يمكن حساب القيم ومستوى دلالتها لاختبار (t) مقارنة مع مستوى الدلالة 5%. فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (t) مرتفعة ومستوى دلالتها أقل من 5% دل ذلك على وجود فروق معنوية (اي رفض العدم (H0)). وقبول فرض البديل (أي قبول (H1)).

أختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على انه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني و الحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الأجابة" والأنحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين وذلك لاجراء اختبار (t) على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى.

جدول (3 / 1 / 11) نتائج اختبار t للاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الأولى.

رقم	الفقرة	اختبار الفرضية			
		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني	4.55	0.53	15.54	0

	الحد من التعثرالمالي .				
2	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني توفير معلومات إئتمانية عن كافة العملاء المتعثرين	4.61	0.52	9.47	0
3	من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير معلومات إئتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة على العملاء.	4.55	0.50	7.43	0
4	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	4.58	0.54	18.62	0
5	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يسهل من متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة.	4.51	0.50	14.64	0
6	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التركيز.	4.64	0.55	9.46	0
7	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني توفير سجل إئتماني يسهم في حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها المصارف.	4.53	0.50	12.21	0
8	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يسهل من المتابعة والتوجيه للعملية الممولة بشكل فعال يقلل من مخاطر التعثر	4.66	0.47	10.33	0
9	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد علي توجية التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية .	4.45	0.59	8.46	0
10	من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير سجل إئتماني يوحد شخصية العملاء الذين لديهم اكثر من واجهة .	4.58	0.60	8.46	0
	المتوسط العام	4.57	0.53	11.46	0.00

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

يلاحظ من الجدول (3 / 1 / 11):

1- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (4.45– 4.66) وهذه الأوساط جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.000) أي انهم موافقون أو موافقون بشدة على أنتطبيقنظامالاستعلامالائتمانييحدمنالتعثرالماليلعملاءالجهازالمصرفيالسوداني .

2- كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الأولى بين (0.47– 0.6) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

3- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.57) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن

معلومات وبيانات العميل. كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن تطبيقنظامالاستعلامالائتمانيله أثر ذو دلالة احصائية في الحدمنالتعثرالماليلعملاءالجهازالمصرفيالسوداني وذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (11.46) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000).

4- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنهتوجدعلاقةذاتدلالةإحصائيةبينتطبيقنظامالاستعلامالائتمانيوالحدمنالتعثرالماليلعملاءالجهازالمصرفيالسوداني .

أختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على انه لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الأجابة" والأنحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين وذلك لاجراء اختبار (t) على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية.

جدول (3 / 1 / 12) نتائج اختبار t للاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثانية.

رقم	الفقرة	اختبار الفرضية

		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يسهم في الحد من مخاطر التعثر .	4.48	0.53	15.64	0
2	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر التعثر .	4.44	0.59	10.45	0
3	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمّكن من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة تستشعر خطر التعثر .	4.36	0.79	8.23	0
4	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد في توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها بما يساعد على إتخاذ قرار منح التمويل السليم ويقلل من التعثر .	4.51	0.66	19.72	0
5	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمّكن من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية .	4.49	0.54	11.61	0
6	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد على الإدارة المالية لمخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل مما يحد من التعثر .	4.46	0.61	12.45	0
7	نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.	4.41	0.56	9.22	0
8	يرتبط إنخفاض وزيادة نسبة التمويل المتعثر في المصارف بتطبيق نظام الإستعلام الائتماني .	4.45	0.59	8.46	0
9	تسعي المصارف الي الحد من مخاطر التعثر عن طريق تطبيق آلية نظام الإستعلام الائتماني .	4.45	0.59	8.46	0

	المتوسط العام	4.45	0.61	11.58	0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

يلاحظ من الجدول (3 / 1 / 12):

1- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثانية تراوحت بين (4.41– 4.51) وهذه الأوساط جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.000) أي انهم موافقون أو موافقون بشدة على أنتطبيق نظام الاستعلام الائتماني يحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

2- كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثانية بين (0.53 – 0.79) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

3- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.45) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن العلاقة بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني. كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني له أثر ذو دلالة احصائية في الحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السودانيوذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (11.58) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000).

4- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنهتوجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

أختبار الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثةمن فرضيات الدراسة على انه

لاتوجدعلاقةذاتدلالةإحصائيةبينننظامالإستعلامالإئتمانيوالأداءالماليللمصارفوتتفرعمنها :

أ. لاتوجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينننظامالاستعلامالإئتمانيوجذبالودائع .

ب. لاتوجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالائتمانيوتوفرالسيولة .

ج. لاتوجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالائتمانيوزيادةرأسالمال .

د. لاتوجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالائتمانيوزيادةالربحية .

هـ . لاتوجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالائتمانيونموومحفظةالتمويلوالإستثمار.

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الأجابة" والأنحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين وذلك لاجراء اختبار (t) على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة.

جدول (3 / 1 / 13) نتائج اختبار t للاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثالثة.

رقم	الفقرة	اختبار الفرضية			
		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والأداء المالي للمصارف.	4.58	0.52	11.59	0
2	نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية تسهم في ترقية الأداء المالي للمصارف .	4.54	0.65	15.46	0
3	نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تحسن مستوي الأداء المالي للمصارف.	4.47	0.63	9.29	0
4	نظام الإستعلام الائتماني يوفر آلية تبادل المعلومات الإئتمانية بين المصارف مما يسهم في الأداء المالي للمصارف.	4.58	0.56	18.76	0
5	نظام الإستعلام الائتماني يوفر دراسات تحليلية عن الموقف المالي للعملاء مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.	4.41	0.73	14.69	0
6	نظام الإستعلام الائتماني يساعد المصارف على سرعة ودقة الاستعلام الإلكتروني والإنتقاء السليم للعملاء مما يسهم مباشرة في الأداء المالي الجيد للمصارف.	4.51	0.65	13.15	0

7	نظام الإستعلام الائتماني يوفر نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.	4.41	0.63	11.22	0
8	نظام الإستعلام الائتماني يوفر عملاء جيدين مما يقلل من مخصصات الديون المتعثرة ويزيد من الربحية ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.	4.24	0.69	17.32	0
9	نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات تساعد في وضع نظام جيد لاستقطاب موارد جديدة وتوظيفها مما يؤثر في الأداء المالي للمصارف.	4.19	0.68	11.45	0
10	نظام الإستعلام الائتماني يساعد على زيادة الموارد واستقطابها وتوظيفها مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.	4.64	0.70	10.22	0
	المتوسط العام	4.46	0.64	13.32	0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

يلاحظ من الجدول (3 / 1 / 13):

1- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثالثة تراوحت بين (4.19– 4.64) وهذه الأوساط جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.000) أي انهم موافقون أو موافقون بشدة على أنتطبيقنظامالإستعلامالإئتماني يؤثر فيالأداءالماليللمصارف ممثلاً في المؤشرات التالية (توفرالسيولة وجذبالودائع وزيادةرأسالمالوزيادةالربحيةونمومحفظةالتمويلوالإستثمار).

2- كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة بين (0.52 – 0.73) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

3- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.46) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عندورنظامالإستعلامالإئتمانيوأثره في الأداءالماليللمصارف ممثلا في المؤشرات التالية

(توفرالسيولة وجذبالودائع وزيادةرأسالمالوزيادةالربحيةونمومحفظةالتمويلوالإستثمار). كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن تطبيقنظامالإستعلامالإئتمانيله أثر ذو دلالة احصائية في الأداءالماليللمصارف ممثلاً في المؤشرات التالية (توفرالسيولة وجذبالودائع وزيادةرأسالمالوزيادةالربحيةونمومحفظةالتمويلوالإستثمار). وذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (13.32) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000).

4- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على انه توجدعلاقةذاتدلالةإحصائيةبيننظامالإستعلامالإئتمانيوالأداءالماليللمصارف وتتفرعمنها :

أ- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالإئتمانيوجذبالودائع .

ب- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالائتمانيوتوفرالسيولة .

ت- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالائتمانيوزيادةرأسالمال .

ث- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالائتمانيوزيادةالربحية .

ج- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبيننظامالاستعلامالائتمانيونمومحفظةالتمويلوالإستثمار.

أختبار الفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعةمن فرضيات الدراسة على انه

لاتوجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروالأداءالماليللمصارف .

وتتفرعمنها :

أ. لاتوجدعلاقةذاتدلالةإحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروجذبالودائع .

ب. لاتوجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروتوفرالسيولة .

ب.لاتوجدعلاقةذاتدلالةإحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروزيادةرأسالمال .

ج. لاتوجدعلاقةذاتدلالةإحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروزيادةالربحية .

هـ . لاتوجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثرونمومحفظةالتمويلوالإستثمار.

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الأجابة" والأنحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين وذلك لاجراء اختبار (t) على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة.

جدول (3 / 1 / 14) نتائج اختبار t للاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الرابعة.

رقم	الفقرة	اختبار الفرضية			
		الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	انخفاض نسبة التعثر تشجع على استقطاب موارد جديدة توفر السيولة .	4.56	0.52	11.59	0
2	انخفاض نسبة التعثر يشجع المساهمين من زيادة استثماراتهم وتوفر السيولة .	4.53	0.65	15.46	0
3	انخفاض نسبة التعثرتزيد الثقة بين المصارف والعملاء بشكل يزيد من رأس المال.	4.46	0.63	9.29	0
4	انخفاض نسبة التعثرتزيد من عملية توظيف الموارد الجديدة وتسهم في زيادة رأس المال .	4.56	0.56	18.76	0
5	انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من الربحية .	4.49	0.65	13.15	0
6	انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من نموء محفظة التمويل والاستثمار .	4.22	0.69	17.32	0
7	إنخفاض نسبة التعثر يرجع الي توفر السيولة وزيادة الربحية ورأس المال ونموء محفظة التمويل والإستثمار .	4.18	0.67	11.45	0
8	إنخفاض نسبة التعثر بتطبيق نظام الاستعلام من أهم العوامل المؤثرة في التوسع أو التراجع في نطاق المصارف في السودان .	4.63	0.70	10.22	0
	المتوسط العام	4.45	0.63	13.405	0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية , 2014م .

يلاحظ من الجدول (4 / 1 / 14):

1- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثالثة تراوحت بين (4.18– 4.63) وهذه الأوساط جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.000) أي انهم موافقون أو موافقون بشدة على أنانخفاضنسبةالتعثريؤثر فيالأداءالماليللمصارف ممثلاً في المؤشرات التالية (توفرالسيولة وجذبالودائع وزيادةرأسالمالوزيادةالربحيةونمومحفظةالتمويلوالإستثمار).

2- كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة بين (0.52 – 0.70) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

3- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.45) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عندورانخفاضنسبةالتعثروأثره في الأداءالماليللمصارف ممثلا في المؤشرات التالية (توفرالسيولة وجذبالودائع وزيادةرأسالمالوزيادةالربحيةونمومحفظةالتمويلوالإستثمار). كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن انخفاضنسبةالتعثرله أثر ذو دلالة احصائية في الأداءالماليللمصارف ممثلاً في المؤشرات التالية (توفرالسيولة وجذبالودائع وزيادةرأسالمالوزيادةالربحيةونمومحفظةالتمويلوالإستثمار). وذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (13.41) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000).

4- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على انه توجدعلاقةذاتدلالةإحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروالأداءالماليللمصارف وتتفرعمنها :

أ- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروجذبالودائع .

ب- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروتوفرالسيولة .

ت- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروزيادةرأسالمال .

ث- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثروزيادةالربحية .

ج- توجدعلاقةذاتدلالةاحصائيةبينانخفاضنسبةالتعثرونمومحفظةالتمويلوالإستثمار.

الخاتمة

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

ثالثاً : الدراسات المستقبلية

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

أولا : النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

توصلتالدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق نظام الاستعلام الائتماني :

1- يحد من التعثر المالي والتأخر والفشل في سداد القروض مما يؤثر ايجابيا في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

2- يوفر بيانات عن كافة العملاء والعمليات الممولة تساعد في ترقية الاداء المالي للمصارف التجارية السودانية

3- يساهم في جذب الودائع وتوفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمارممايؤثر ايجابيا في الأداء المالي للمصارف.

4- يوفر بيانات عن عملاء الجهاز المصرفي يمكن أن تمثل نواة السجل الائتماني الذي يساعد في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي مستقبلاً .

5- يطور الإئتمان في السودان ويلحقه بالدول المصنفة عالمياً (ملحق 7) مما يؤثرإيجابيا في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

ثانياً : التوصيات :

من خلال تقييم النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي :

أولاً على بنك السودان المركزي :

1- إتباع إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي بإستخدام نظام الإستعلام الائتماني وآلياته المختلفة ممثلة في الوكالات الائتمانية مع وضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل تلك الوكالات الائتمانية وخلق سوق تمويلي تنافسي .

2- تفعيل دور وكالة المعلومات الائتمانية والوصول بها إلى مرحلة السجل الائتماني الذي يساعد في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي مستقبلا ويرفع من درجة نسبة الاستعلام والتصنيف الإئتماني للسودان ويلحقه بالدول المصنفة عالمياً لجذب الإستثمار الأجنبي.

3- تدعيم الجانب الإعلامى أكثر مما هو عليه الآن وتعريف الجهات ذات العلاقة بمشروع نظام الإستعلام والتصنيف الائتماني وحث المصارف على توزيع مطبق إعلامى يحتوى على كافة المعلومات التى يحتاجها عملاء المصارف .

4- تخصيص تلفونات بوحدة الترميز والإستعلام ببنك السودان المركزي للرد على كل التساؤلات والاستفسارات التى ترد من عملاء الجهاز المصرفي عن نظام الاستعلام والتصنيف الائتماني.

ثانياً على البنوك والمصارف السودانية :

1- ضرورة تطبيق نظام الاستعلام الائتماني بكل آلياته المختلفة والإستعانة في ذلك بكادر وظيفي مدرب ومؤهل .
2- التأكد من كفاءة الأنظمة التقنية والشبكات الألكترونية الخاصة بنظام الاستعلام الائتماني وربطها بوحدة البيانات والترميز ببنك السودان المركزي .
3- إعتماد الشهادات والتقارير الائتمانية والصادرة فقط من وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني أو من بيوت خبرة مؤهلة وموثوقة ومعتمدة من البنك المركزي السوداني قبل منح التمويل .

ثالثاً علي الجامعات والمؤسسات التعليمية السودانية :

1- إعتماد مادة نظام الاستعلام والتصنيف الائتماني من قبل الجامعات السودانية وتدريسها كمادة أساسية من الفصل الأول وحتى التخرج .
2- توفير الكتب والمراجع الخاصة بمادة نظام الاستعلام والتصنيف الائتماني وإعتمادها من قبل أهل الإختصاص حتى تواكب أحدث ما توصلت إليه علوم العصر في ضبط وترقية عمليات التمويل .

ثالثاً : والدراسات المستقبلية :

يقترح الباحث أن تتناول الدراسات المستقبلية الموضوعات التالية :

1- دور نظام الإستعلام والتصنيف الائتماني في إنشاء السجل الائتماني ومساهمته في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي السوداني .
2- مساهمة نظام الإستعلام الائتماني في توفير خدمات ائتمانية ذات جودة عالية لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .

3- دور نظام الاستعلام والتصنيف الائتماني في رفع درجة تصنيف المصارف السودانية عالمياً لجذب الإستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية .

4- إستخدام نظام الإستعلام والتصنيف الائتماني كمدخل للهندسة المالية .

قائمة المراجع

أولاً الكتب

القرآن الكريم .

1- د . سيد الهواري ، الإدارة المالية , الاستثمار والتمويل طويل الأجل, مصر دار الجيل للطباعة , مطبعة بدون ، 1985م , ص109.

2- أحمد بن علي السالوس، "مخاطر التمويل الإسلامي"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة السعودية، 31– 3. 2005 م.

3- إبراهيم الكراسنة، **"أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة علي البنوك وإدارة المخاطر"**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006 م.

4- زياد رمضان، **"مبادئ الأستثمار المالي والحقيقي"**، عمان ، دار وائل للنشر، 1998 م.

5- زياد رمضان، محفوظ جودة،**"الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000 م.

6- سامي إبراهيم السويلم، **"صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الأسلامي"**، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للأستثمار،2000 م.

7- سامي إبراهيم السويلم،**"البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطر"**،حولية البركة، مجموعة دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية، العدد السادس،2004م.

8- سمير عبد الحميد رضوان، **"المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"**، دار النشر للجامعات، مصر، 2005 م.

ثانياً : الدوريات

1- طارق الله خان، أحمد حبيب، **"إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"**، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية،2003 م.

2- طارق عبد العال حماد، **"إدارة المخاطر"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر,2003 م.

3- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **"نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999 م.

4- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **"مستقبليات مقترحة متوافقة مع الشريعة"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11 , 1999 م.

5- عبد الكريم قندوز، **"الهندسة المالية الإسلامية"**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، ص ص4-44 ، 2007/ 1428هـ.

6- فتح الرحمن علي محمد صالح، **"أدوات سوق النقد الإسلامية : مدخل الهندسة المالية الإسلامية"**، مجلة المصرفي، العدد 26، بنك السودان، الخرطوم،2002 م.

7- كمال توفيق حطاب، **" نحو سوق مالية إسلامية"**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية2005 م.

8- كمبيون أنيتا، **" تحسين الضبط الداخلي: دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر"**، شبكة التمويل الأصغر، واشنطن،2000 م.

9- مجلس الخدمات المالية الإسلامية,**"المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية"**2005 م.

10- محمد علي القري، **"المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الأسلامي** : دراسة فقهية اقتصادية"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 9، العددان 1-2 ، محرم 1423.

11-**قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني** لسنة 2011م .

12-**تطوير أنظمة نظام الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر**, محمد يسر برنية ,صندوق النقد الدولي , ابوظبي , 2008م .

13-**موسوعة بازل II– الجزء الرابع** ,دليلك الي التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الداخلي –د. نبيل حشاد 2006م .

14-**صندوق النقد الدولي** – مركز الشرق الاوسط للعون الفني - الخبير الدولي جيم عزيز 2011م .

-15

منارات وورش عمل للبنك المركزي المصري عن (Credit Bureause) قدمها الخبير جيم عزيز .

ثالثاً : الرسائل العلمية

1- يحي محمد رحمة، الديون المتعثرة في المصارف السودانية ، بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2000م .

2-

فاطمهعليشمحمدعبدالماجد،تعثرسدادالمديونيةوأثرهعلىالجهازالمصرفيالسوداني،بحثماجستير رغيرمنشور في المحاسبة , جامعةالسودانللعلومالتكنولوجياكلية الدراسات العليا ، 2002م .

3- أيمن الرشيد المبارك , أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني , بحث ماجستير في الدراسات المصرفية , غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2005 م .

4- دُعاء سعدالدين بكري أحمد ، التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي بهدف تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي ، مجلة الدراسات المالية والتجارية كلية التجارة جامعة بنى سويف مصر ، العدد الثاني والثالث ، 2005م .

5- معاوية مصطفى محمد هادى , مشكلة الديون المتعثرة بالمصاريف السودانية , بحث ماجستير في الدراسات المصرفية غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2006م .

6- إيمان النويري علي مساعد، التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان , بحث ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2010م .

7- محمد سعد الكواري , الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي , بحث ماجستير في التمويل الإسلامي غير منشور , جامعة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع 2010 م .

8- الفاتح الشريف يوسف الطاهر , دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي , بحث ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، 2012م .

رابعاً : المنشورات والمجلات

1- إصدارات بنك السودان المركزي ، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ، وحدة البيانات والترميز مارس 2010م .
2- مجلة المصارف ، العدد الحادي والثلاثون ، أبريل 2010 م ، إصدار اتحاد المصارف السوداني .
3- مجلة الدراسات المصرفية والمالية ، العدد الخامس عشر ، يناير 2010 م ، إصدار أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية .
4- التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي السوداني 2010 م
5- صحيفة الأحداث السودانية ، إصدار الخرطوم 2011م .
6- منشور استمارة الاستمارة الخاصة ببيانات العملاء شركات company –details
7- منشور استمارة استمارة المنظمات والجمعيات organization
8- استمارة اختبار النظام Database Testالتقني الخاص بإدارة بيانات العملاء الديموغرافية والمالية و التأكد من فعالية التقارير الائتمانية Credit Reportوالرقابية .
9- إصدارات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني - بنك السودان المركزي .
10- الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I - Score 2011م.

خامساً : الأوراق البحثية

1- حسب الرسول يوسف التوم و مصطفى أحمد حمد منصور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , ورقة بحثية منشورة على مجلة العلوم والتقانة العدد 1 , بعنوان أثر جودة الضمانات في إدارة التعثر المصرفي في السودان , 2012 م , ص 49 .
2- أ . د كمال رزيق , جامعة البليدة , الجزائر , إدارة المخاطر في المؤسسات المالية , ورقة بحثية مقدمة لملتقى الخرطوم الرابع للتحوط وادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية , 2012 م , ص 248 .
3- د. نور الهدى محمدين عبد الرحمن ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان ، ورقة بحثية بعنوان الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان , 2012م .
4- عبد الله الحسن محمد , مدير وكالة الاستعلام والتصنيف الائتمانية , الخرطوم , دور نظام الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف , ورقة بحثية منشورة , مجلة المصرفي اصدار بنك السودان المركزي . 2012م .

5- أ . د بن علي بلعزوز , جامعة الشلف , الجزائر , إدارة المخاطر في المؤسسات المالية , ورقة بحثية مقدمة لملتقى الخرطوم الرابع للتحوط وادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية , 2012 م , ص 212 .

سادساً : مواقع الإنترنت

1- http:/www.google.com

2- http:/www.sudanese central bank.com

3- http:/www.banking law.com

4- http:/www.credit bureau.com

5- http:/www.international finance corporation.com

سابعا : أخرى

Developing ,Validating ,implementing Credit Scoring - ELIZABETH MAYS, Edit 2006 – **Infinity Books**

financial accounting standard bourd. statement of financial accounting concepts.

الملاحـــق:

1- خطاب الإستبيان

2-استمارة الاستبيان

3-جداول الأوزان الترجيحية للتمويل بإستخدام الأوزان التفضيلية للمرابحة والإجارة

4-استمارات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني أفراد

5-استمارات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني مؤسسات

6-استمارات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني شركات

7- نموذج الشركة المصرية للاستعلام الائتمانيI-Score كمثال

8- خارطة من هيئة التمويل العالمي توضح وكالات الإستعلام والتمويل في افريقيا

ملحق رقم (1)

السلام عليكم ورحمة اللة تعالي وبركاتة

وبعد ,,,

الموضوع: إستبانة دراسة ميدانية

مرفق لسيادتكم هذه الاستبانة المتعلقة بدراسة **دورنظام الإستعلام الإئتماني في الحد من التعثروأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية** . وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة دكتوراة الفلسفة في الدراسات المصرفية من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا والبحث العلمي . ولا يخفى علي سيادتكم أهمية هذا البحث العلمي الذي يتطلب مجموعة من المعلومات والبيانات , وعلية فقد تم تصميم وإعداد هذه الاستبانة لتحقيق هذا الغرض فنأمل من سيادتكم التكرم بملء هذه الاستبانة بعد الإطلاع عليها جيداً.

ونعلم سيادتكم بأن هذه البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وسوف تكون في غاية السرية والكتمان , كما أن الوصول الي نتائج وتوصيات هذه الدراسة يتوقف علي إجاباتكم الدقيقة والموضوعية , فنامل منكم التعاون معنا وكلنا ثقة في حسن اختيارنا لكم لما تمثلوه من موقعكم الوظيفي والمصرفي وجزاكم الله خيرا .

مع كامل الشكر و التقدير ,,,

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

إستبانة دراسة ميدانية

ملحق رقم (2)

القسم الأول البيانات الشخصية :

أرجو التكرم بوضع علامة () أمام الاجابة التي تراها مناسبة :

1 / **العمر** :

أ/ أقل من 30عام ☐ ب/ 30 - 39عام ☐

ج/ 40 - 49عام ☐ د/ أكثر من 50 عام ☐

2 / **المؤهل العلمي** :

أ/ بكالريوس ☐ ب/ دبلوم عالي ☐

ج/ ماجستير ☐ د/ دكتوراة ☐

هـ/ اخري اذكرها.....

3 / **التخصص العلمي** :

أ/ محاسبة تمويل ☐ ب/ إدارة أعمال ☐

ج/ علوم مالية ومصرفية ☐ د/ إقتصاد ☐

هـ/ أخري اذكرها.....

4 / **المركز الوظيفي** :

أ/ مدير إدارة ☐ ب/ رئيس قسم ☐

ج/ موظف ☐ د/ أخرى أذكرها .....

5 / **سنوات الخبرة** :

أ/ أقل من 5أعوام ☐ ب/ من 5 - 10عام ☐

ج/ من 11 - 15عام ☐ د/ من 16 - 20 عام ☐

هـ/أكثر من 20عام ☐

القسم الثاني عبارات الاستبانة :

أرجو التكرم بوضع علامة () أمام الاجابة التي تراها مناسبة :

أسئلة الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .

رقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني الحد من التعثرالمالي .					
2	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني توفير معلومات إئتمانية عن كافة العملاء المتعثرين .					
3	من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير معلومات إئتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة على العملاء.					
4	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.					
5	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يسهل من متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة.					
6	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يقلل من مخاطر التركيز.					
7	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام					

	الائتماني توفير سجل إئتماني يسهم في حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها المصارف.					
8	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يسهل من المتابعة والتوجيه للعملية الممولة بشكل فعال يقلل من مخاطر التعثر					
9	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد علي توجية التمويل للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية .					
10	من خلال تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يمكن توفير سجل إئتماني يوحد شخصية العملاء الذين لديهم اكثر من واجهة .					

أسئلة الفرضية الثانية :

لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر فيالأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

رقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تطبيق نظام الاستعلام الائتماني يسهم في الحد من مخاطر التعثر.					
2	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر التعثر .					
3	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمّكن					

	من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة تستشعر خطر التعثر .					
4	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد في توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها بما يساعد على إتخاذ قرار منح التمويل السليم ويقلل من التعثر .					
5	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يُمّكن من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية.					
6	تطبيق نظام الإستعلام الائتماني يساعد على الإدارة المالية لمخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل مما يحد من التعثر .					
7	نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.					
8	يرتبط إنخفاض وزيادة نسبة التمويل المتعثر في المصارف بتطبيق نظام الإستعلام الائتماني .					
9	تسعي المصارف الي الحد من مخاطر التعثر عن طريق تطبيق آلية نظام الإستعلام الائتماني.					

أسئلة الفرضية الثالثة :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف وتتفرع منها :

أ. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الإئتماني وجذب الودائع .

ب. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وتوفر السيولة .

ج. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وزيادة رأس المال .

د. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني وزيادة الربحية .

هـ . لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الاستعلام الائتماني ونمو محفظة التمويل والإستثمار.

رقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام الاستعلام الائتماني والأداء المالي للمصارف.					
2	نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات إئتمانية تسهم في ترقية الأداء المالي للمصارف.					
3	نظام الإستعلام الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تحسن مستوي الأداء المالي للمصارف.					
4	نظام الإستعلام الائتماني يوفر آلية تبادلالمعلومات الإئتمانية بين المصارف مما يسهمفي الأداء المالي للمصارف.					
5	نظام الإستعلام الائتماني يوفر دراسات تحليلية عن الموقف المالي للعملاءمما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.					
6	نظام الإستعلام الائتماني يساعد المصارف على سرعة ودقة الاستعلام الإلكتروني والإنتقاء السليم للعملاء مما					

	يسهم مباشرة في الأداء المالي الجيد للمصارف.					
7	نظام الإستعلام الائتماني يوفر نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.					
8	نظام الإستعلام الائتماني يوفر عملاء جيدين مما يقلل من مخصصات الديون المتعثرة ويزيد من الربحية ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.					
9	نظام الإستعلام الائتماني يوفر معلومات تساعد في وضع نظام جيد لاستقطاب موارد جديدة وتوظيفها مما يؤثر في الأداء المالي للمصارف.					
10	نظام الإستعلام الائتماني يساعد على زيادة الموارد واستقطابها وتوظيفها مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.					

أسئلة الفرضية الرابعة :

لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف .

وتتفرع منها :

أ. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وجذب الودائع .

ب. لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر وتوفر السيولة .

ب.لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وزيادة رأس المال .

ج. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض نسبة التعثر وزيادة الربحية .

هـ . لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انخفاض نسبة التعثر ونمو محفظة التمويل والإستثمار.

رقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	انخفاض نسبة التعثر تشجع على استقطاب موارد جديدة توفر السيولة .					
2	انخفاض نسبة التعثر يشجع المساهمين من زيادة استثماراتهم وتوفر السيولة .					
3	انخفاض نسبة التعثرتزيد الثقة بين المصارف والعملاء بشكل يزيد من رأس المال.					
4	انخفاض نسبة التعثرتزيد من عملية توظيف الموارد الجديدة وتسهم في زيادة رأس المال .					
5	انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من الربحية .					
6	انخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من نموء محفظة التمويل والاستثمار .					
7	إنخفاض نسبة التعثر يرجع الي توفر السيولة وزيادة الربحية ورأس المال ونموء محفظة التمويل والإستثمار .					
8	إنخفاض نسبة التعثر بتطبيق نظام					

	الاستعلام من أهم العوامل المؤثرة في التوسع أو التراجع في نطاق المصارف في السودان .					

أسماء الأشخاص الذين قاموا بتحكيم فقرات الأستبانة وإبداء الملاحظات :

1- أ. د .أحمد علي محمد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

2- أ سحر عبد الحافظ عبد العزيزجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

3- د . محمد حمد محمود جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

4- د. هبة الزبير عبد المجيد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

5- السيد جعفر حسن البشير بنك فيصل الإسلامي قسم المخاطر

6- السيد الوليد كمال الدين حسين نائب مدير وكالة الإستعلام الإئتماني

7- السيد النعمان محمد الهادي مصرف قطر الاسلامي - الدوحة

ملحق رقم (3)

إستمارة C1

الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المرابحة والإجارة بإستخدام الأوزان التفضيلية

اسم المصرف : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

الرقم	صيغة التمويل	أوزان المخاطر (1)	حجم المرابحة و الإجارة (2)	الأصول الخطرة المرجحة (3)
1	مرابحة و إجارة مضمونة	%35		

	بعقار سكني			
2	مرابحة و إجارة مضمونة بعقار تجاري	%50		
3	مرابحة و إجارة مستحقة على الإفراد أو الأعمال الصغيرة	%75		
	الإجمالي		456,986	162,938

(حجم المرابحة والإجارة لا يتضمن المتعثر منها)

شروط استخدام الأوزان التفضيلية -

- أن يكون العقار مملوك للعميل .

استمارة 2C

الأوزان الترجيحية للتمويل قصير الأجل (لا تزيد آجاله الأصلية عن ثلاثة اشهر)

إسم المصرف : أ

نوع التمويل	التصنيف (1)	أوزان المخاطر (2)	حجم التمويل (3)	حجم الضمانات (4)	حجم الخصم من قيمة الضمانات (5)	قيمة الضمانات بعد التخفيض بنسب الخصم (6)	صافى حجم التعرض للمخاطر (7) (6-3)	الأصول الخطرة المرجحة (8)
تمويل قصير الأجل لجهات مصنفة	A-1/P-1	%20						
	A-2/P-2	%50						

الإجمالي								

- أن تكون القيمة السوقية للعقار السكنى أو التجاري تساوي 200% من قيمة التمـــويل (أي لا يتجاوز رصيد التمويل عن 50% من قيمة الضمان) على علي أن يكون الضمان قد تم تقييمه خلال فترة لا تزيد عن سنة .في حالة الأفراد والأعمال الصغيرة يجب أن لا يتجاوز إجمالي إلتزامات العميل طرف المصرف 100.000 جنيه سوداني .

استمارةC3

الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة (تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر)

إسم المصرف : أ

الصيغة	التصنيف (1)	أوزان المخاطر (2)	حجم التمويل (3)	حجم الضمانات (4)	حجم الخصم من قيمة الضمانات (5)	قيمة الضمانات بعد التخفيض بنسب الخصم (6)	صافى حجم التعرض للمخاطر (7)	الأصول الخطرة المرجحة (8)
مضاربة مشاركات متوسطة وطويلة الأجل	الطريقة البسيطة	%300						
		%400						
	طريقة التصنيف الرقابى	%90						
		%100						
		%135						
		%270						
الإجمالي			257,562	403,358	161,343	242,015	15,547	62,188

حجم التمويل لا يتضمن الديون المتعثرة

لا يتم إستخدام طريقة التصنيف الرقابي إلا بعد موافقة السلطة الرقابية

استمارة C4

الأوزان الترجيحية للتمويل طويل الأجل (ماعدا المشاركات والمضاربات) +
المرابحات والاجارة وتمويل الافراد طويل الأجل الذين لا تنطبق عليهم الشروط التفضيلية

إسم المصرف : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

العميل	**تصنيف العميل (1)**	**أوزان المخاطر (2)**	**حجم *التمويل* (3)**	**حجم الضمانات (4)**	**حجم الخصم من قيمة الضمانات (5)**	**قيمة الضمانات بعد التخفيض بنسب الخصم**	**صافى حجم التعرض للمخاطر (7) (6-3)**	**الأصول الخطرة المرجحة (8)**
الهيئات الحكومية والبنوك المركزية	AAA to AA	%0						
	A+ to A-	%20						
	BBB to BBB-	%50						
	BB to B-	%100						
	Below B-	%150						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
مؤسسات القطاع العام الحكومية غير المركزية	AAA to AA	%0						
	A+ to A-	%20						
	BBB to BBB-	%50						
	BB to B-	%100						
	Below B-	%150						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						

	Unrated	%100						
بنوك تنمية متعددة الأطراف	AAA to AA	%20						
	A+ to A-	%50						
مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمصارف وشركات الأوراق المالية	AAA to AA	%20						
	A+ to A-	%50						
	BBB to BBB-	%50						
	BB to B-	%100						
	Below B-	%150						
الشركات	AAA to AA	%0						
	A+ to A-	%20						
	BBB to BBB-	%50						
	A+ to A-	%20						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
	Unrated	%100						
الإجمالي		2,682,732	3,316,661	764,042	2,552,619	130,113	130,113	

حجم التمويل لا يتضمن الديون المتعثرة

حجم الخصم عبارة عن متبقي قيمة الضمان بعد تخفيضه بنسب الخصم الواردة بموجهات تخفيف مخاطر الإئتمان .

استمارةC5

الأوزان الترجيحية للذمم المدينة المتأخر سدادها (الديون المتعثرة)

إسم المصرف : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

البند	حجم الديون المتعثرة (1)	حجم المخصص (2)	نسبة المخصص (3)	أوزان المخاطر (4)	صافى التعثر (5) (2-1)	الأصول الخطرة المرجحة (6)
تمويل متعثر وغير مضمون			المخصص اكبر من 50% من حجم التعثر	%50	0	0
			المخصص أكبر من 20% من حجم التعثر	%100		
			المخصص أقل من 20% من حجم التعثر	%150		
تمويل متعثر بضمانات عقارية سكنية			المخصص أكبر من 20%	%50		
			المخصص أقل من 20%	%100		
تمويل متعثر مضمون بضمانات أخري			المخصص أكبر من او يساوي 15%	%100		
			المخصص أقل من 15%	%150		
الإجمالي						

استمارة C6

الأوزان الترجيحية للاصول الاخري (غير تمويلية)

إسم المصرف : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

البند	التصنيف	أوزان المخاطر (1)	الرصيد كما تعكسه الميزانية (2)	الأصول الخطرة المرجحة (3)
حساب المراسلين	AAA to AA	%20		
	A+ to A-	%50		
	BBB to BBB-	%100		
	BB to B-	%150		
	Unrated	%100		
نقدية وحسابات لدي بنوك محلية	--	%0		
سلفيات العاملين		%0		
أصول أخري	--	%200		
الأصول الثابتة	--	%100		
الإجمالي			1,679,838	1,022,766

مع إلزام البنوك بالحصول على تصنيف المراسلين

استمارة C 7

الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية

إسم المصرف : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

البند	أوزان المخاطر (1)	الرصيد كما تعكسه الميزانية	الهامش (3)	صافى قيمة الهامش* (4)	صافى حجم التعرض (5)	الأصول الخطرة المرجحة (6)
إلتزامات قابلة للالغاء	%0	0	0	0	0	0
خطابات ضمان مضمونة	%20					
إلتزامات فترة إستحقاقها الأصلية اقل من سنة	%20					
إلتزامات فترة إستحقاقها الأصلية سنة	%50					
أخري	%100					
الإجمالي		1,780,317	227,290	209,487	1,570,830	331,293

صافى قيمة الهامش تساوي 100% للهامش بالنقد المحلي و 92% من الهامش بالنقد الأجنبي

إستمارة C

ملخص الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (داخل وخارج الميزانية)

إسم البنك : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

إسم الاستمارة	البند	الأصول الخطرة المرجحة
إستمارة C1	الأوزان الترجحية للتمويل بصيغتي المرابحة والأجارة بإستخدام الأوزان التفضيلية	162,938
إستمارة C2	الأوزان الترجحية للتمويل قصير الأجل	0
إستمارة C3	الأوزان الترجحية للتمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة	62,188

إستمارة C4	الأوزان الترجيحية للتمويل طويل الأجل (ماعدا المشاركات والمضاربات) + المرابحات والإجارة وتمويل الأفراد طويل الأجل الذين لا تنطبق عليهم الشروط التفضيلية	130,113
إستمارة C5	الأوزان الترجيحية للذمم المدينة المتأخر سدادها (الديون المتعثرة).	64,503
إستمارة C6	الأوزان الترجيحية للإصول الأخرى (غير تمويلية)	1,022,766
إستمارة C7	الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية	231,293
	الإجمالى	1,673,801

إستمارةM1

رأس المال المطلوب لتغطيه مخاطر الأسهم

إسم البنك : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

نوع الأسهم	رصيد الأسهم long position (مدينة) (1)	رصيد الأسهم short position(دائنة) (2)	صافي رصيد الأسهم (3) (1)- (2)	إجمالي الرصيد (4) (1) +(2)	العبء علي رأس المال لتغطية المخاطر العامة (5)	العبء علي رأس المال لتغطية المخاطر المحددة (6)	اجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الأسهم (7)

أسهم تتميز بسهولة التسييل و تنوع المحفظة	3,160	0	3,160	3,160	253	126	379
أسهم اخري							
الإجمالي	3,160	0	3,160	3,160	253	126	379

- بالنسبة للمخاطر العامة يجب وضع جداول منفصلة لكل سوق محلي أو أجنبي على حدا .
- الاسهم قصيرة الأجل آجالها ثلاثة أشهر، وطويلة الأجل آجالها تزيد عن ثلاثة أشهر .

إستمارةM2

رأس المال المطلوب لتغطيه المخاطر المحددة للصكوك

إسم البنك : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

نوع الصكوك	القيمة السوقية للصكوك (1)	العبء على رأس المال (2)	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الصكوك **(3)**
حكومية	**963,102**	**%0**	**0**

لجهات مصنفة BBB أو أفضل وفترات إستحقاقها : - لا تتجاوز 6 أشهر - ستة أشهر إلى عامين - عامان فأكثر		الرصيد المدين (1)	الرصيد الدائن **(2)**	الصافى (3)	%0.25 %1 %1.00 على رأس المال	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الصكوك العامة (4)	**إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الصكوك المحددة + العامة)**
أخرى			**0**	(1) – (2)	**%8**	(5)	**0**
الإجمالي				**963,102**			**0**

إستمارةM3

رأس المال المطلوب لتغطيه المخاطر المحددة للصكوك

إسم البنك : أ

0 – شهر		%0				
شهر - 3 أشهر		%0.20				
3 أشهر - 6 أشهر		%0.40				
6أشهر – 12 شهر		%0.70				
عام – عامين		%1.25				
عامين – 3 أعوام		%1.75				
5 أعوام – 7 أعوام		%3.25				
7 أعوام – 10 اعوام		%3.75				
10 أعوام – 15 عام		%4.50				
15 عام – 20عام		%5.25				
اكثر من 20عام		%6				
الاجمالي						

إستمارة4M

رأس المال المطلوب لتغطيه المخاطر المحددة للصكوك

إسم البنك : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

العملة	صافي الموقف الآني1	صافي موقف الضمانات 2	أخري 3	صافي الموقف (طويل) 4	أوصافي الموقف (قصير)
ريال سعودي	786			786	0
إسترليني	0			0	0
درهم أماراتي	100,440			100,440	
ريال عماني					
ريال قطري					
يورو	202,088			202,088	
الإجمالي	605,321			303,314	302,007

الطويل أو القصير أيهما أكبر =303,314

قيمة الذهب والفضة = 0

الإجمالي =303,314

رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر سعر الصرف = الإجمالي X 8%

= 24,265

إستمارةM5

رأس المال المطلوب لتغطيه مخاطر السلع

إسم البنك : أ

(المبالغ بالآف الجنيهات)

السلع	موقف طويل (مدين) **(1)**	موقف القصير (دائن) **(2)**	إجمالى الموقف **(3)** **(2)+(1)**	صافي الموقف (القيمة المطلقة) **(4)** **(2) -(1)**	المخاطر المباشر (5) **%15** **(4) X**	المخاطر الأساسية **(6)** **X %3** **(3)**	الإجمالي
الإجمالي							

رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السلع = إجمالى المخاطر المباشرة + إجمالي المخاطر الأساسية

إستمارةM6

رأس المال المطلوب لتغطيه مخاطر المخزونات

إسم البنك : أ

(المبالغ بالآف الجنيهات)

النوع	القيمة السوقية (1)	العبء على رأس المال (2)	رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر (3)
مخزونات مقتناه بغرض البيع	0	%15	
مخزونات سلم لا يقابله سلم موازي	0	%15	
أوراق تجارية مشتراة	0	%15	
أصول مقتناه بغرض الإيجارة	0	%8	
أصول إستصناع لا يقابلها إستصناع موازي	0	%2	
أخرى	0	%15	
الإجمالي	0		

إستمارةM

ملخص رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق

إسم البنك : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

		الرصيد	معامل التحويل	الأصول الخطرة المرجحة
إستمارة M1	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الأسهم	379	8.3	3,146
إستمارة M2	رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر المحدودة للصكوك	0	8.3	0

إستمارة M3	رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر العامة للصكوك	0	8.3	0
إستمارة M4	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر سعر الصرف	24,265	8.3	201,400
إستمارة M5	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السلع	0	8.3	
إستمارة M6	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر المخزونات	0	8.3	
	الإجمالي	24.644		204,546

استمارة OR

رأس المال المطلوب لتغطيه المخاطر التشغيلية

إسم البنك : أ

(المبالغ بالاف الجنيهات)

البند	الربع النهائى من العام 2012	الربع النهائى من العام 2011	الربع من النهائى العام 2010	المتوسط	العبء على راس المال	رأ س المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل	معامل التحويل	الأصول الخطرة المرجحة لمخاطر التشغيل
صافي إيرادات التمويل								
إيرادات الخدمات المصرفية								

صافي إيرادات الأخري								
ناقصاً نصيب أصحاب الودائع الإستثمارية								
إيرادا ت المصرف	379,138	296,737	212,538	296,138	%15	44,421	8.3	368,691

استمارة B

حساب نسبة كفاية رأس المال

إسم البنك : أ

1/ رأس المال بعد التنزيلات (إستمارة RC) = 290,375

2/ **الأصول الخطرة المرجحة :-**

أ/ إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر التمويل = 1,673,801

ب/ إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر السوق = 204,546

ج/ إجمالي الأصول الخطرة المرجحة لمخاطر التشغيل = 368,691

إجمالي الأصول الخطرة المرجحة (أ + ب + ج) =2,247,038

د/ الأصول المرجحة للمخاطر السوق ومخاطر التمويل الممولة من الودائع الإستثمارية المقيدة = 0

هـ/ الأصول المرجحة للمخاطر السوق ومخاطر التمويل الممولة من الودائع الإستثمارية المطلقة = 1,140,157

و / الأصول الممولة من إحتياطي مخاطر الإستثمار + إحتياطي معدل الأرباح = 0

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال بعد التنزيلات

(الأصول المرجحة لمخاطر السوق و التمويل والتشغيل) - (الأصول المرجحة لمخاطر السوق ومخاطر التمويل الممولة من الودائع الاستثمارية المقيدة) - (α-1) (الأصول المرجحة لمخاطر السوق ومخاطر التمويل الممولة من الودائع الإستثمارية المطلقة) – (α) (إحتياطي مخاطر الإستثمار + إحتياطي معدل الأرباح)

=

(1) 2,247,038 -290,375(1-50%)1,140,157)

(2) 2,247.038 -290,375 %570,079

(3) 1,676,959 290,375= %17.3

إستمارة RC

رأس المال الرقابي (رأس المال بعد التنزيلات)

إسم البنك : أ

رأس المال الأساسي

+ رأس المال المدفوع 280,000

+ الإحتياطي القانوني 43,448

+ الإحتياطي العام . 9,226

+ الإحتياطي الخاص . 0 + إحتياطي الطواري . 0

+ الأرباح (الخسائر) المدورة 96

+ علاوة الإصدار .0 + إحتياطات أخرى لها نفس الطابع . 0

+حقوق الأقلية .

ب- رأس المال المساند =الأحتياطات غير المعلنة :

+ 45% من إحتياطي إعادة تقييم = 2,750

+ المخصص العام للتمويل (على أن لا يتعدي نسبة 1.25% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية) . 30,103

+ القروض المساندة (50% من رأس المال الأساسي بحد أقصي)

إجمالي رأس المال قبل التنزيلات = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند = 365,623

ناقصاً التنزيلات أو الإستبعادات من رأس المال وهي :

- العجز في مخصص الديون المتعثر:0

- الإستثمارات طويلة الأجل : 75,248

صافي رأس المال بعد التنزيلات = رإس المال المؤهل (بسط النسبة) = 290,375

استمارات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني

بسم الله الرحمن الرحيم

وكالة الاستعلام و التصنيف الائتماني

استمارة بيانات الافراد

ملحق (4)

التاريخ .....

Personal Data		البيانات الشخصية
Bank Client Number		رقم العميل بالبنك
CBOS ID		الرمز الائتماني
Nationality		الجنسية
Name Arabic		الإسم بالكامل (عربي)

Name English		الإسم بالكامل(إنجليزي)
First Name		الإسم الأول
Second Name		الإسم الثاني
Third Name		الإسم الثالث
Fourth Name		الإسم الرابع
Next Name(If Available)		الاسم الخامس (إن وجد)
Nationality Id Number		رقم الجنسية
Date Of Birth		تاريخ الميلاد
Mother Name		إسم الأم
Nickname		إسم الشهرة
Gender		النوع/ الجنس
Citizenship		المواطنة
National ID		الرقم الوطني/القومي
Marital status		الحالة الإجتماعية
Additional Data		بيانات اضافية
Spouse name		اسم الزوج او (اسم الزوجة او الزوجات)
Number of dependants – spouse		عدد المعالين - أطفال
Number of dependants – children		عدد المعالين – أزواج او زوجات
Education		مستوي التعليم
Occupation		المهنة
Employer name		اسم المخدم
Monthly salary		المرتب الشهري

Classification	◯	شخص عادي	التصنيف
	◯	شخص برخصة تجارية	

Monthly expenditures		النفقات الشهرية
Client Statuses		موقف العميل
Negative statuses		الموقف السلبي للعميل
Birth data		بيانات الميلاد
Date of birth		تاريخ الميلاد
Country		البلد

City		المدينه
State		الولايه
Contacts		بيانات الإتصال
Phone		تلفون
Cell phone		الموبايل
Web page		الموقع الإلكتروني
Fax		الفاكس
Email		البريد الإلكتروني
Employer Address		عنون العمل
Country		البلد
State		الولاية
Province		المحافظة
Area		المنطقة
City		المدينة
Street / Block		الشارع/المربع
Postal code		رقم المنزل
House number		الرمز البريدي
P.O.BOX		صندوق البريد
Permanent Residence Address		عنون السكن او العنوان الدائم
Country		البلد
State		الولاية
Province		المحافظة
Area		المنطقة
City		المدينة
Street / Block		الشارع/المربع
Postal code		رقم المنزل
House number		الرمز البريدي
P.O.BOX		صندوق البريد
Identifications		الهوية
ID Type		نوع الهويه
ID number		رقم بطاقة الهوية
Date of the issuance		تاريخ الإصدار
Location of the issuance		مكان الإصدار

Expiration date		**تاريخ الصلاحية**
Country of the issuance		**بلد الإصدار**
Entrepreneur data		**بيانات صاحب العمل**
Trade name (English)		**الإسم التجاري(إنجليزي)**
Trade name (Arabic)		**الإسم التجاري(عربي)**
Registration number		**رقم التسجيل**
Country of registration		**بلد التسجيل**
Tax number		**الرقم الضريبي**
Establishment date		**تاريخ التأسيس**

انا ..... أقر بموافقتي على إعطاء وتداول البيانات والمعلومات الإئتمانية الخاصة بي في إسمي الشخصي أو من هم في كفالتي أو وكيلاً عنهم أو شركاتي وكافة الأعمال سواء كنت فيهاصيلاً أو شريكاً أو مساهماً أو مؤسساً أو احمل أي صفه اخرى تجعل لي علاقة بتلك الاعمال على أن يتم تداول تلك البيانات فيما بين مصرف /مؤسسة ..... والمؤسسات والمصارف المالية ووكالات المعلومات الإئتمانية العاملة بالسودان وذلك لأغراض المعاملات المصرفية .

التوقيع : .....

ع/شركة /مؤسة /منظمة : .....

خاص بالمصرف التجاري:

اسم مستلم/ مدقق البيانات :..... التاريخ:.....

التوقيع:.....

اسم مدخل البيانات بالنظام المصرفي .....

التوقيع:..... التاريخ:.....

بسم الله الرحمن الرحيم

وكالة الاستعلام و التصنيف الائتماني

استمارة بيانات المنظمات

ملحق رقم (5)

التاريخ .....

Organization data		بيانات المنظمة
Bank Client Number		**رقم العميل بالبنك**
CBOS ID		**الرمز الائتماني**
Organization Name Arabic		**الإسم بالكامل (عربي)**
Organization Name English		**الإسم بالكامل(إنجليزي)**
Establishment Date		**تاريخ التأسيس**

Nationality		الجنسية
Organization type		نوع المنظمة
Accredited party		الجهة المعتمدة
Number of shares (total)		العدد الكلي للأسهم
Number of shareholders		عدد المساهمين
Client Statuses		موقف العميل
Negative statuses		الموقف السلبي للعميل
Addresses Registration		عنوان التسجيل
Country		البلد
State		الولاية
Province		المحافظة
Area		المنطقة
City		المدينة
Street / Block		الشارع/المربع
House number		رقم المبني
Postal code		الرمز البريدي
P.O.BOX		صندوق البريد
Contacts Data		بيانات الإتصال
Phone		تلفون
Cell phone		الموبايل
Web page		الموقع الإلكتروني
Fax		الفاكس
Email		البريد الإلكتروني
Contact persons		أشخاص للإتصال
Name		الاسم
Phone		الهاتف
Position		العلاقه

انا ..... أقر بموافقتي على إعطاء وتداول البيانات والمعلومات الإئتمانية الخاصة بي في إسمي الشخصي أو من هم في كفالتي أو وكيلاً عنهم أو شركاتيوكافة الأعمال سواء كنت فيها اصيلاً أو شريكاً أو مساهماً أو مؤسساً أو احمل أي صفه اخرى تجعل لي علاقة بتلك الاعمال على أن يتم تداول تلك البيانات فيما بين مصرف /مؤسسة ..... والمؤسسات والمصارف المالية ووكالات المعلومات الإئتمانية العاملة بالسودان وذلك لأغراض المعاملات المصرفية .

التوقيع : .....

ع/شركة /مؤسة /منظمة : .....

خاص بالمصرف التجاري:

اسم مستلم/ مدقق البيانات:..... التاريخ:.....

التوقيع:.....

اسم مدخل البيانات بالنظام المصرفي .....

التوقيع:..... التاريخ:.....

وكالة الاستعلام و التصنيف الائتماني

استمارة بيانات الشركات

ملحق رقم (6)

التاريخ .....

Subject info		بيانات عامه
Bank Client Number		رقم العميل بالبنك
CBOS ID		الرمز الائتماني
Company Name Arabic		اسم الشركة باللغة العربية
Company Name English		اسم الشركة باللغة الانجليزية
Registration Number		رقم التسجيل
Tax Number		رقم الملف

			الضريبي
	Company data		بيانات الشركة
	Country of registration		بلد التسجيل
	Establishment date		تاريخ التأسيس
	Nickname (Arabic)		إسم الشهرة (عربي)
	Nickname (English)		إسم الشهرة(إنجليزي)
	Capital amount		حجم رأس المال
	Legal framework		الإطار القانوني
	Number of shares (total)		العدد الكلي للأسهم
	Number of shareholders		عدد المساهمين
	Client Statuses		موقف العميل
	Negative statuses		الموقف السلبي للعميل
	Addresses Registration		عنوان التسجيل
	State		الولاية
	Province		المحافظة
	Area		المنطقة
	City		المدينة
	Street / Block		الشارع/المربع
	House number		رقم المبني
	Postal code		الرمز البريدي
	P.O.BOX		صندوق البريد
	Postal code		الرمز البريدي
	P.O.BOX		صندوق البريد
	Contacts Data		بيانات الإتصال

Phone		تلفون
Cell phone		الموبايل
Web page		الموقع الإلكتروني
Fax		الفاكس
Email		البريد الإلكتروني
Contact persons		أشخاص الإتصال
Name		الاسم
Phone		الهاتف
Position		العلاقه

انا ..... أقر بموافقتي على إعطاء وتداول البيانات والمعلومات الإئتمانية الخاصة بي في إسميالشخصي أو من هم في كفالتي أو وكيلاً عنهم أو شركاتي وكافة الأعمال سواء كنت فيها اصيلاً أو شريكاً أو مساهماً أو مؤسساً أو احمل أي صفه اخرى تجعل لي علاقة بتلك الاعمال على أن يتم تداول تلك البيانات فيما بين مصرف /مؤسسة ..... والمؤسسات والمصارف المالية ووكالات المعلومات الإئتمانية العاملة بالسودان وذلك لأغراض المعاملات المصرفية .

التوقيع : .....

ع/شركة /مؤسة /منظمة : .....

خاص بالمصرف التجاري:

اسم مستلم/ مدقق البيانات:..... التاريخ:.....

التوقيع:.....

اسم مدخل البيانات بالنظام المصرفي .....

التوقيع:..... التاريخ:.....

نموذج الشركة المصرية للاستعلام الائتمانيI-Score كمثال

(ملحق رقم 7)

طلبتقريرإئتمانى شخصى من الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score

طلب تقرير إئتماني شخصي

مقدمة

عملية "التحقق الذاتى" هو إجراء يمكن للشخص المعنى أن يقوم من خلاله بالحصول على صورة من التقريرالائتمانى الخاص به. هذا التقرير يتم إصداره بمعرفة شركة
ويشتمل على كل أو بعض المعلومات والبيانات الخاصة بالشخص المعنى، والمتوفرة فى ملف الائتمان أو ملخص الائتمان. ويتحمل كل شخص وجهة قانونية مسئولية الحصول على تقاريرهم الائتمانية ومراجعة المعلومات المتضمنة بها دورياً .

التقرير الائتمانى – طلبه وتسليمه :

يمكن للشخص المعنى التقدم بطلب والحصول على تقرير ائتمانى بالتوجه إلى شركة I-Score.

يمكن التقدم بطلب والحصول على تقريرائتمان من شركة I-Score عن طريق الاتصال بها .

يجب التوجه إلى الشركة وتقديم بطاقة الرقم القومى للتحقق من الشخصية. وفى حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن يقدم ممثل المشروع خطاب تفويض أيضاً. وتتحمل الشركة التحقق من بطاقة تحقيق الشخصية وبيانات السداد، فإذا تبين عدم صحة بيانات السداد، تقوم الشركة بالاتصال بالشخص المعنى لإفادته بعدم الوفاء بالسداد. أما إذا تبين استيفاء بيانات السداد، تقوم الشركة بتلقى بيانات الشخص وطلب الخدمة والبدء فى إجراءات إصدار التقرير. تقوم الشركة بإدخال البيانات اللازمة على النظام من واقع نموذج الطلب المقدم من هذا الشخص. إذا لم تتطابق البيانات المقدمة، تطلب الشركة من الشخص المعنى تقديم بيانات إضافية. وفى حالة تطابقها، يصدر النظام بطاقة طلب خدمة، تقوم الشركة بعدها باختيار المعلومات اللازمة الخاصة بالشخص المعنى وتستكمل إجراءات طلب التقرير. يتم طباعة التقرير الائتمانى وإرساله إلى البنك العضو داخل غلاف لاصق مع بطاقة طلب الخدمة ورقم التقرير وبيانات الشخص المعنى .

يقوم النظام فى كل خطوة وعند كل بيان غير مطابق، بدءاً من فتح النظام

وحتى السداد، بإعطاء الشخص خيار التراجع .

حماية المستهلك

يمكن للأفراد أو الشركات الصغيرة والمتوسطة التحقق من تقارير الائتمان الخاصة بهم، وإذا اعتقدوا أن الملف الائتماني تنقصه الدقة، فيتم إتباع آلية للاعتراض على التقرير وتصحيحه .

إذ يتم رفع شكوى بموجب استيفاء استمارة تعدها الشركة خصيصا لهذا الغرض، خلال ١٥ يوما من تاريخ استلام تقرير الائتمان .

وتقوم شركة الاستعلام الائتماني بالتحقيق في الشكوى وإرسالها إلى القائم على توفير المعلومات لفحصها والقيام سواء بتأكيد صحتها أو تصحيح الخطأ خلال ١٥ يوما من تاريخ استلام الشكوى .

وفى حالة القيام بتعديل ملموس نتيجة تلك التحقيقات، يتم إخطار الفرد أو الشركة الصغيرة والمتوسطة من أصحاب الطلب، ويتم إرسال إشعارات بالتعديلات إلى جميع المستخدمين الذين طلبوا استعلاما وحصلوا على تقارير ائتمانية خلال الشهور الثلاثة الأخيرة السابقة على إجراء التعديلات .

حماية الخصوصية

يتكفل البنك المر كزى المصري بمسئولية تنظيم نشاط شركة الاستعلام الائتماني للتأكد من دقة المعلومات وحماية حقوق الفرد .

وسيتم التعامل مع المعلومات الخاصة بك في سرية تامة ويتم الكشف عنها للجهات التي قامت بتقديم طلب لديهم للحصول على قرض، وذلك طبقا لقواعد ولوائح البنك المركزي المصري.

ملحق رقم (8)

خريطة الإقليم الأفريقي الصادرة من هيئة التصنيف العالمي بتاريخ ديسمبر 2012 م

تقسم دول بجنوب القارة الأفريقية إلى أربعة مجموعات وفقا لدرجاتها :

1- دول تصنيف الإستعلام فيها إيجابي . 3- دول تصنيف الإستعلام فيها لا توجد وكالات استعلام.

2- دول تصنيف الإستعلام فيها سلبي . 4- دول تصنيف الإستعلام فيها لا يوجد .

Annex 1.3: Africa Region